

وزارة التعليم العالي
المعهد العالي للعلوم التجارية
بالمحلة الكبرى

المحاسبة الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين

وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديله حتى عام ٢٠٢٠ م وقانون تنمية
المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ م

أد / شوقي فوده

أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد

كلية التجارة – جامعة طنطا (سابقا)

د / شوقي

د / محمود نافع

سعيد مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم مدرس
المحاسبة بالمعهد العالي للعلوم التجارية بالمحلة
الكبرى التجارية بالمحلة الكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تبارك وتعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ
قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۚ
فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة: ٦٠) .

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ

إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ (التوبة: ١٠٣) .

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ،

قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن .

﴿ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ إِفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَتَّخِذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ



إِلَى كُلِّ مَنْ إِتَقَى اللَّهَ وَاتَّبَعَ طَرِيقَ الْهَدَايَةِ الْمُسْتَقِيمِ

إِلَى كُلِّ مَنْ إِتَّخَذَ سُنَّةَ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ دَسْتُوراً لِحَيَاتِهِ

إِلَى كُلِّ مَنْ أَظْهَرَ وَإِلَى مَا هُوَ أَجْمَلُ مَا فِي الْحَيَاةِ

إِلَى زَوْجَتِي الْمَخْلُصَةِ وَأَوْلَادِي الْآوْفِيَاءِ

إِلَى أَسَاتِذَتِي الْأَجْلَاءِ الَّذِينَ تَعَلَّمْتُ عَلَى أَيْدِيهِمْ

إِلَى زَمَلَائِي الَّذِينَ قَدَّمُوا لِي النَّصِيحَةَ مَخْلِصِينَ

إِلَى طُلَّابِي مَتَمْنِياً لَهُمْ عُلُوَّ الْمَكَانَةِ وَدَوَامَ التَّوْفِيقِ

إِلَى مَنْ أَرْجُو لَهَا التَّقَدُّمَ وَالْإِزْدِهَارَ..مِصْرُنَا الْحَبِيبَةِ

د/محمود نافع

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ربنا لك الحمد على جزيل نعمائك ووافر عطائك ولك الشكر على توفيقك وإحسانك .

وبعد ،

جاءت السياسة الضريبية باعتبارها إحدى الأدوات التي تعمل على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد والتي تأتي على رأسها تحسين البيئة الإستثمارية وتنقية المناخ الإستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الإستثمارات، مما يساعد على تنشيط عجلة الأقتصاد القومي وبالتالي زيادة فرص التشغيل وزيادة الصادرات .

ويعتبر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤م خطوة هامة وإنطلاقه جديدة نحو تطبيق سياسة ضريبية متوازنة وحافزة لمزيد من الإنتاج وجذب الإستثمارات في إطار من العدالة التي يقرها الدستور، بحيث لا يقتصر دور القانون الضريبي على تشجيع فئة معينة دون الأخرى، وإنما يقرر مزايا شاملة لجميع الممولين، على مختلف مستويات دخولهم ومجال نشاطهم دون أن يغفل أهمية الضريبة كأداة مؤثرة في السياسة المالية .

ويهدف هذا الكتاب إلى التعريف بالنظام الضريبي المصرى ومشكلاته فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤م، وبيان كيفية التحاسب الضريبي على دخل الأشخاص الطبيعيين فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته، مع بيان نواحي القصور (من جهة نظر المؤلف) فى تطبيق بعض أحكام هذا القانون عسى أن تأخذ فى الاعتبار فى أى تعديلات قادمة .

لذلك تم تقسيم هذا الكتاب إلى خمسة فصول يتضمن الفصل الأول دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤م، ويتضمن الفصل الثانى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها، ويتضمن الفصل الثالث الضريبة على إيرادات المهن الحرة، ويتضمن

الفصل الرابع الضريبة على إيرادات الثروة العقارية، وأخيراً الفصل الخامس تتضمن الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى.

وحتى تكتمل الفائدة المرجوة من هذا الكتاب تتضمن كل فصل مجموعة من الأمثلة والتطبيقات العملية المحلولة وغير المحلولة.

وأختتم الكتاب بنماذج الإمتحانات لبعض الجامعات حتى يستطيع الدارس أو القارئ اختبار مدى فهمة لما درسه أو قرأه فى هذا المؤلف .

راجياً من الله عز وجل أن يسهم هذا المؤلف فى تيسير المعرفة والبحث فى مجال الضرائب للطلاب والدارس والباحث، وأن يكون هذا الجهد خالصاً لوجه الله الكريم .

والله ولى التوفيق،

﴿ وفوق كل ذى علم عليم ﴾

د/ محمود نافع

أغسطس ٢٠٢٣ م

٦

المحاسبة الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين

محتويات الكتاب

قائمة محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
---------	---------------

٤	مقدمة الكتاب
٨	الفصل الأول:- دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر فى ظل أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ .
٢٥	أسئلة على الفصل الأول
٢٩	الفصل الثانى:- الضريبة على المرتبات ومافى حكمها
٦٤	تطبيقات على الفصل الثانى
٦٨	الفصل الثالث:- الضريبة على إيرادات المهن الحرة .
٩٤	تطبيقات على الفصل الثالث
١٠١	الفصل الرابع:- الضريبة على إيرادات الثروة العقارية .
١٠٦	تطبيقات على الفصل الرابع
١٠٩	الفصل الخامس:- الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى
١٦٩	تطبيقات على الفصل الخامس
١٧٨	نماذج إمتحانات
٢٠٨	المراجع
٢٠٩	تطبيقات الشيت



الفصل الأول

دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر في ظل أحكام القانون

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٥

تمهيد :

عندما صدر قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م صاحبه حملة إعلانية مركزة في جميع وسائل الإعلام لإيضاح المزايا التي قررها هذا القانون لصالح جميع الممولين والمستثمرين بالرغم من وجود كثير من التحفظات عليه في كثير من المعالجات الضريبية وعلى التناقض بينه وبين اللانحة التنفيذية له وبين نماذج الإقرارات المعدلة من سنة لأخرى حتى عام ٢٠١٥ م، وكأن بالقانون وحده تحل جميع المشاكل وتحل أزمة الثقة بين المصلحة والممولين التي نشأت منذ زمن بعيد، دون مراعاة لإستكمال المنظومة الضريبية وتطوير الجهاز الضريبي حتى يقوم بالدور المنوط به، فهو الذى يتعامل مع الممول فى جميع مراحل التحاسب الضريبى.

وسوف نتناول فى هذا الفصل دراسة تحليلية للنظام الضريبى المصرى منذ صدور القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٥، موضحاً مفهوم الضريبة وقواعد فرضها، وخصائص الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، المفاهيم المستحدثة التي جاء بها القانون ومراحل عملية المحاسبة عن الضريبة على الدخل، وأسس تحديد الدخل الخاضع للضريبة وأخيراً تحليل لعيوب ومشكلات النظام الضريبى المصرى منذ نشأته وحتى صدور القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

أولاً : مفهوم الضريبة :

الضريبة عبارة عن فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للدولة أو الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية دون مقابل مباشر يعود عليه، تمكيناً للدولة من مواجهة نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية .

دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر فى ظل أحكام

٩

الفصل الأول

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ م

يقوم النظام الضريبى المصرى على كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة هى التى تصيب حقوق الممول من الدخل بشكل مباشر حال إكتسابها، بينما الضرائب غير المباشرة هى التى تصيب دخول الممول عند إستخدامها فى ظروف معينة مثل الإنتاج والتداول والإستهلاك .

وبذلك يمكن عرض هيكل النظام الضريبي الحالى فى مصرفى ظل
أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته على النحو التالى:

أ- الضرائب المباشرة :

وتتمثل فى قسمين رئيسيين هما :

- القسم الأول :الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وشمل وعاء الضريبة الإيرادات التالية :
(١) المرتبات وما فى حكمها .
(٢) إيرادات الثروة العقارية .
(٣) إيرادات المهن غير التجارية .
(٤) إيرادات النشاط التجارى والصناعى .
- القسم الثانى : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية .

ب- الضرائب غير المباشرة :

وتتمثل فى عدة ضرائب فرعية منها :

- ١- ضريبة الدمغة والتى ينظم أحكامها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠م حيث تفرض الضريبة على الوقائع والتصرفات القانونية كالمعاملات والمحركات والمكاتبات والإعلانات والأوراق المالية وعمليات البنوك وشركات التأمين والتصاريح والرخص والسجلات والشهادات والإقرارات .

دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصرفى ظل أحكام

١

الفصل الأول

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤م

- ٢- الضرائب الجمركية وتفرض على الصادرات والواردات .

- ٣- الضريبة على الملاهى وهى ضريبة تفرض على الإتفاق أو الأستهلاك حيث تفرض على دخول دور اللهو المسارح .

٤- الضريبة العامة على المبيعات .

ثانياً القواعد التى تحكم فرض الضريبة :

يحكم فرض الضريبة مجموعة من القواعد التى تتمثل فى :

١- العدالة :-

تعنى هذه القاعدة أن يقوم كل فرد بالمساهمة فى التكاليف والأعباء العامة للدولة طبقاً لمقدرته النسبية ومن ثم فإن الإلتزام بدفع الضرائب يجب أن يتمشى مع مبدأ القدرة على الدفع .

مما لا شك فيه أن فرض الضريبة لسعرتصاعدى يؤدى إلى تطبيق الضريبة على نحو أكثر عدالة لأنه يتمشى مع حقيقة المركز الإقتصادى للممول بالإضافة إلى مساهمته لفكرة تناقص المنفعة الحدية للدخل، فكلما زاد الدخل الذى يحصل عليه الشخص كلما نقص مقدار المنفعة الذى يعود عليه من إنفاق الوحدة الحدية من هذا الدخل .

٢- اليقين :-

ويقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين أى تكون معلومة وواضحة للممول لاغموض فيها، بحيث يمكن للممول بالتحديد معرفة كل ما يتعلق بالضريبة التى يلتزم بدفعها من حيث ماهيتها وسعرها وطريقة تحديد وعائها وكيفية دفعها .

٣- الملائمة :-

يقصد بهذه القاعدة أن يتم تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلائم مع ظروف الممولين الشخصية وخاصة مواعيد التحصيل والإجراءات، ويجب أن يتم تحصيل

دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر فى ظل أحكام

١

الفصل الأول

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ م

الضريبة بأسلوب مناسب يسمح بتخفيف شعور الممول بثقل الضريبة كما يجب على الإدارة الضريبية الإمتناع عن التدخل بصورة مبالغ فيها فى الشؤون الشخصية للممول

٤- الإقتصاد :-

يقصد بها أن تنفق الإدارة الضريبية أقل مبلغ ممكن فى سبيل تحصيل الضريبة بمعنى أنه يتعين أن تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها .

٥- الإستقرار :-

يقصد بقاعدة الإستقرار تجنب التعديلات المستمرة فى التشريع، إذ أن التعديلات المستمرة من شأنها أن تخل بقاعدة اليقين، وأن تؤدى إلى نتائج غير جدية لكل من الممول والإدارة الضريبية .

٦- المرونة :-

يقصد بها أن يتكيف النظام الضريبى بسهولة مع تغير الظروف الإقتصادية حتى تزيد حصيلته فى فترات الرواج وتنخفض فى فترات الكساد .

٧- الإنتاجية :-

ويقصد بها أن يتوصل النظام الضريبى إلى أكبر قدر ممكن من الطاقة الضريبية للمجتمع مع مراعاة ألايؤدى ذلك إلى ردود فعل قد تضر بالحوافز الإذخارية والإنتاجية والإستثمارية للمجتمع .

ثالثاً : خصائص الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين :

تختص الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين بمجموعة من الخصائص لعل من أهمها ما يلى :

(١) أنها ضريبة مباشرة تسرى على دخول الأشخاص الطبيعيين .

فهى ضريبة مباشرة حيث تصيب الدخل مباشرة دون وجود وسيط بين المكلف

بها والخزانة ومن ثم يفترض أنها تصيب الممول دون أن يتمكن من نقل أعبائها إلا الغير. كما انها تسرى على دخول الأشخاص الطبيعيين وحدهم دون غيرهم من الأشخاص المعنوية .

(٢) أنها تسرى على إجمالى الدخل التى يحققها الممول دون تمييز بين مصدر أو طبيعة هذه الدخل :

حيث تسرى الضريبة على مجموع الدخل الذى يحققه الممول من مصادره المختلفة (العمل ورأس المال أو كلاهما) وذلك عن طريق تقدير الدخل الصافى من كل مصدر على حدة، ثم يتم تجميع هذه الدخل الصافية، ثم تخصم من هذا الإجمالى مبالغ معينة، مراعاة للظروف الشخصية للممول لنصل بذلك إلى إجمالى الوعاء الذى تسرى عليه الضريبة الموحدة .

(٣) أنها تأخذ بمبدأ التبعية الاقتصادية والاجتماعية عند فرضها :

يقوم إلزام الدولة لرعاياها بالضريبة على ثلاث مبادئ أساسية هي :

- مبدأ التبعية السياسية: حيث تسرى الضريبة على أساس تبعية الممول للدولة من الناحية السياسية .
- مبدأ التبعية الاجتماعية (التوطن والإقامة): حيث يرتبط فرض الضريبة بإقامة الممول فى الدولة أو توطنه فيها .
- مبدأ التبعية الاقتصادية: حيث تفرض الضريبة على الدخل الذى يحققه الممول فى الدولة وذلك سواء عن طريق عمله بها أو إستثمار أمواله فيها .

وقد أخذ المشرع الضريبى المصرى فى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م بمبدأ التبعية الاقتصادية والاجتماعية معاً عند فرض الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والحكمة من وراء عدم أخذ المشرع بمبدأ التبعية السياسية عند فرض الضريبة هو

دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر فى ظل أحكام

إستحالة فرضها وتحصيلها، إذ أن الأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه عند فرض الضريبة يعنى سرياتها على المصريين من المقيمين فى الخارج عما يحققونه من دخول فى الدول الأجنبية وهو أمر غير جائز من الناحية التشريعية والإقتصادية .

(٤) إضفاء مزيد من عناصر التشخيص على النظام الضريبي :

لعل أحد الخصائص التى تميز نظام الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن غيره من سائر النظم الضريبية الأخرى هو مراعاته للظروف الشخصية للممول ومن ثم يرتبط العبئ الضريبي للممول بمدى قدرته التكاليفية على دفع الضريبة .

وتأكيداً لذلك نجد أن القانون المصرى لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الأخذ بنظام الضريبة يتميز إذا ما قورن بالقوانين الضريبية السابقة، بزيادة عناصر التشخيص، حيث نجد أن المشرع الضريبي فى هذا القانون قد ضاعف من الإعفاء الخاص بالأعباء العائلية بحيث أصبح ٥٠٠ جنيه لكل الفئات وتعامل السيدة معاملة الرجل، هذا بخلاف الإعفاء الخاص الذى قرره المشرع الضريبي والبالغ ٧٠٠٠ جنيه لأصحاب المرتبات وما فى حكمها، إعتباراً من ٢٠١٣/٩/١ وكان الإعفاء قبل التعديل ٤٠٠٠ جنيه .

(٥) أنها تمكن من تحقيق العدالة الضريبية :

يتيح الأخذ بنظام الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين فرصة أكبر لتحقيق العدالة الضريبية، حيث أن ما يدفعه الممول فى ظل الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين يتناسب مع قدرته التكاليفية أكثر مما هو عليه الحال فى حالة الضرائب النوعية، ذلك أن تجميع دخل الممول من مصادره المختلفة يعتبر أفضل معيار للوقوف على حقيقة المقدرة الحقيقية للممول .

ومن ثم يعتبر نظام الضريبة أكثر قدرة على تحقيق العدالة الضريبية بشقيها الرأسى والأفقى.

(٦) أنها ضريبة سنوية :

الأصل في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أنها ضريبة سنوية، حيث ينص المشرع في المادة (٥) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م على أن تستحق الضريبة أول يناير من كل سنة .

(٧) أنها ذات سعر موحد تصاعدي بالشرائح :

حيث يقسم دخل الممول إلى عدة شرائح ولكل شريحة سعر ضريبة معين وفقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م والمعدل بالقانونين رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ م ورقم (٤٤) لسنة ٢٠١٤ م، وأخيراً طبقاً للقرار بقانون (٩٦) لسنة ٢٠١٥ م كما يلي :

الشريحة	المبلغ	المعدل
الشريحة الأولى	أكثر من ٦٥٠٠ جنيه حتى ٣٠٠٠٠ جنيه	بسر ضريبة ١٠ %
الشريحة الثانية	أكثر من ٣٠٠٠٠ حتى ٤٥٠٠٠ جنيه بسر الضريبة	بسر ضريبة ١٥ %
الشريحة الثالثة	أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠٠ جنيه	بسر ضريبة ٢٠ %
الشريحة الرابعة	أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنيه	بسر ضريبة ٢٢,٥ %

رابعاً : المفاهيم الجديدة والمزايا التي جاء بها القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م.

بالرغم من العيوب التي ظهرت عند تطبيق القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م إلا أنه جاء ببعض المفاهيم الجديدة والمستحدثة والمزايا منها على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر في ظل أحكام

١

الفصل الأول

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ م

١- العفو الضريبي تشجيعاً لدخول ممولين جدد النظام الرسمي .

- ٢- وضع آليه لإنهاء النزاعات الضريبية المقيدة أو المنظورة أمام المحاكم قبل أول أكتوبر ٢٠٠٤ م .
- ٣- وضع تعريف محدد للمنشأة الدائمة .
- ٤- تشجيع الإستثمار والتأكيد على مفهوم الخدمة الضريبية .
- ٥- المعاملة الضريبية الواحدة للأنشطة المختلفة وكذلك الشركات (الأشخاص – أموال) .
- ٦- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية فى إعداد القوائم المالية .
- ٧- الحد من التأثير الضريبى لسعر التحويلات عن طريق السعر المحايد .
- ٨- الإعتراف بالشركات المحولة من شركات أشخاص إلى شركات أموال .
- ٩- الدفعات المقدمة كبديل لنظام الخصم تحت حساب الضريبية .
- ١٠- إلزام المصلحة بقبول الإقرار الضريبى المقدم من الممول على مسئوليته .
- ١١- إمكانية مد أجل تقديم الإقرار الضريبى .
- ١٢- إمكانية تقديم إقرار ضريبى معدل خلال فترة تقادم دين الضريبة .
- ١٣- إلزام المصلحة بقبول دفاتر وسجلات الممول وعدم إهدارها أو الإعتداد بها إلا بموجب مستندات تثبت عدم صحة تلك الدفاتر والمستندات .
- ١٤- إستخدام أسلوب الفحص بالعينة بدلاً من أسلوب الفحص الشامل .
- ١٥- حق الإطلاع ومراعاة سرية المهنة .
- ١٦- المقاصة وتقنين عمل اللجان الداخلية .
- ١٧- الإخطار بنموذج ربط ضريبى واحد (١٩ ض) .
- ١٨- حياد وإستقلالية لجان الطعن وأنشاء مجلس أعلى للضرائب .

دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر فى ظل أحكام

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ م

الفصل الأول

١

خامساً : مراحل عملية المحاسبة عن الضريبة على الدخل .

تمر عملية المحاسبة عن الضريبة على الدخل وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م ولائحته التنفيذية وتعديلاته بمراحل رئيسية هي :-

- (١) قياس الدخل الخاضع للضريبة من منظور معايير المحاسبة (الربح المحاسبي)
- (٢) قياس الدخل الخاضع للضريبة من منظور التشريع الضريبي (الربح الضريبي)
- (٣) قياس الدخل المعدل الخاضع للضريبة من منظور الربط عن طريق الفحص الضريبي (الربح الضريبي المعدل) .
- (٤) قياس الدخل المعدل الخاضع للضريبة نتيجة الطعن في ربط مصلحة الضرائب .

١- قياس الدخل المحاسبي .

يتم قياس الدخل المحاسبي على أساس إعداد قائمة دخل يتم إعدادها وفقاً لأساس معايير المحاسبة المصرية، ويتم ذلك بمقابلة إيرادات الشخص الطبيعي أو الاعتباري والتكاليف والمصروفات ذات العلاقة التأثيرية بتلك الإيرادات وفقاً للأسس المحاسبية التي تتضمنها معايير المحاسبة المصرية، وقد أكدت على ذلك المادة ١٧ من القانون في تحديد التجاري والصناعي بالنص على :

"يحدد صافي الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية" وقد أكدت على ذلك أيضاً المادة (٥١) من القانون بأنه يتم تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة على الشخص الاعتباري طبقاً للأحكام المطبقة على النشاط التجاري والصناعي الواردة بالباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون. ويطلق على الدخل أو الربح الناتج من إتباع معايير المحاسبة المصرية التي تمثل إجراءات القياس المحاسبية المقبولة بالربح والدخل المحاسبي .

دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر في ظل أحكام

١

الفصل الأول

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ م

٢- قياس الدخل الضريبي :

عادة يتم تحديد الدخل الضريبي بتطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل على صافى الربح المشار إليه سابقاً أو بعبارة أخرى على صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. ويشار إلى ذلك الربح الضريبي بوعاء الضريبة Tax Base، حيث بموجب ذلك تحديد قيمة ضريبة الدخل واجبة الدفع أو الضريبة واجبة الإسترداد .

وبطبيعة الحال فإن الربح المحاسبى يختلف عن الربح الضريبي ولا يمكن أن يتساوى معه على اعتبار وجود إختلافات بينهما ترجع إلى عدم قبول بعض إجراءات القياس المحاسبية ضريبياً، ويتم تحديد وعاء الضريبة فى الإقرار الضريبي Tax Return حيث يتم تعديل الربح المحاسبى حسب متطلبات التشريع الضريبي .

٣- قياس الدخل الخاضع للضريبة من منظور الربط عن طريق الفحص الضريبي .

الأصل أن تربط الضريبة على الأرباح الثابتة من واقع الإقرار المقدم من الممول (من واقع صافى الربح الضريبي طبقاً للمشار إليه سابقاً)، حيث تطبيقاً للمادة (٨٩) من القانون يعتبر الإقرار ربطاً للضريبة والتزاماً بأدائها فى الموعد القانونى وتسدد الضريبة من واقع الإقرار، فربط الضريبة يقصده تحديد دين الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي للممول .

إلأن للمصلحة أن تعدل ذلك الربط من واقع البيانات الواردة بالإقرار والمستندات المؤيدة له، فتطبيقاً للمادة (٩٠) من القانون للمصلحة إجراء ربط تقديرى للضريبة من واقع اية بيانات متاحة فى حالة عدم تقديم الممول لإقراره أو عدم تقديمه للبيانات والمستندات المؤيدة له، كما إذا توافرت لدى المصلحة مستندات تثبت عدم مطابقة الإقرار للحقيقة فعليها إخطار الممول وإجراء الفحص وتصحيح الإقرار أو تعديله وتحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة .

وعلى مأمورية الضرائب المختصة أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة وبقيمنتها على النموذج ١٩ ضريبة .

٤- قياس الدخل المعدل الخاضع للضريبة نتيجة الطعن فى ربط مصلحة الضرائب .

نتيجة وجود إختلافات فيما بين الربح المحاسبى الضريبى المحدد عن طريق معدى الإقرارات الضريبية للمولين والربح المحاسبى الضريبى المعدل المحدد عن طريق المأموريات الضريبية المختصة التى تمثل الإدارة الضريبية (مصلحة الضرائب) تنشأ المنازعات الضريبية بين الممولين والإدارة الضريبية، ويمكن أن تمر المنازعات بثلاث مراحل هى مرحلة إدارية أمام اللجنة الداخلية أو لجنة الطعن ومرحلة إدارية أمام لجنة إعادة النظر ومرحلة قضائية .

سادساً : أسس تحديد الدخل الخاضع للضريبة .

يشير تحديد الدخل الخاضع للضريبة إلى تحديد الوعاء الضريبى Tax Base ويقصد بها الموضوع أو الأموال أو المحل أو المادة التى تفرض عليها الضريبة ولما كانت الأموال تمثل وعاء الضريبة، فإن الأمر يستلزم حصر وتقدير الأموال الخاضعة للضريبة، حيث يتطلب تحديد مقدار الضريبة ضرورة الوصول إلى تقدير حقيقى للمادة الخاضعة لها، وبالطبع كلما كان التقدير دقيقاً كلما أمكنت الوقوف على حقيقة الوعاء الضريبى، وهذا من شأنه أن يحقق العدالة فى فى توزيع الأعباء العامة من ناحية، كما يضمن غزارة الحصيلة الضريبية من ناحية أخرى خاصة بالنسبة للضريبة على الدخل .

من واقع إستقرار نصوص التشريعات يتضح أن منهج المحاسبة على الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة يعتمد على ثلاثة مداخل أساسية هى :

١) أسلوب القياس الفعلى .

يستند ذلك الأسلوب فى قياس القيمة الحقيقية لمادة الضريبة وتمثل المادة ذلك القياس فى إقرار الممول الذى يعتمد على أعداد قائمة دخل معدة على أساس معايير

المحاسبة المقبولة، بعبارة أخرى يعتمد على الأقرار الذى يقدمه الممول فى الموعد الذى يحدده القانون يبين فيه مقدار الدخل وتفصيله أو الثروة الخاضعة للضريبة، وبطبيعة الحال يخضع هذا الإقرار إلى إجراءات للتحقق من صحته بمعرفة الإدارة الضريبية من خلال فحص وتدقيق دفاتر وسجلات الممول وما يؤيدها من مستندات .

٢) أسلوب التقدير الحكمى .

تلجأ الإدارة الضريبية إلى تحديد وعاء الضريبة بطريقة التقدير الجزافى إذا لم تعتمد حسابات ودفاتر الممول، وإذا قدم إقرار لا يستند إلى دفاتر وحسابات، أو لم يقدم إقراراً .

ولذلك تلجأ الإدارة الضريبية عادة إلى إصدار تعليمات تنفيذية للفحص بشأن العناصر الأساسية التى يجب أن يراعيها الفاحص الضريبى عند قيامه بتحديد وعاء الضريبة بأسلوب التقدير الجزافى، ويتم قياس الدخل الخاضع للضريبة بصورة تقريبية أساسها العلاقة المفترضة بين عناصر المادة الخاضعة للضريبة إيراداً ومصروفاً، وذلك وفقاً لما يقضى به التشريع الضريبى من حيث الحالات التى يقتصر استخدام هذا الأسلوب بالنسبة لها، ومن حيث المعيار الذى يستخدم فى القياس .

٣) أسلوب القياس الثابت .

يعتمد ذلك الأسلوب على التحديد المسبق لأسس التحاسب الضريبى لبعض الأنشطة وفقاً لما تنص عليه التشريعات الضريبية على سبيل المثال محاسبة إيرادات الثروة العقارية، أو محاسبة الأنشطة والمنشآت الصغيرة أو المتناهية الصغر وما إلى ذلك .

سابعاً تحليل عيوب ومشكلات النظام الضريبى المصرى .

هناك إجماع بين رجال العلم والتطبيق من المعنيين بالنظام الضريبى المصرى أنه مازال يعاني العديد من النواقص والمشكلات التى تحتاج إلى الإصلاح بالرغم من التعديلات الأخيرة فى ٢٠١٣ م، ٢٠١٤ م على القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، وحتى

يكون الإصلاح سديداً لا بد أولاً من التحليل السليم المحايد والموضوعي لتلك النواقص والمشكلات كما يلي:

[١] تحليل عيوب النظام الضريبي المصري .

بالرغم من التعديلات التي تم إدخالها على النظام الضريبي المصري منذ نشأته حتى الآن وصدر القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مازال هناك بعض العيوب والنواقص في طبيعته وهيكله، وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك العيوب .

(١) زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، ويعتقد فريق كبير من رواد الفكر الضريبي أن هذا يلقي مزيداً من العبء على الطبقة الفقيرة والتي تمثل نسبة عالية من ممولى الضرائب غير المباشرة (الضريبة العامة على المبيعات) بينما يعارض فريق آخر هذا الرأي حيث يرى أن هذا ليس بعيب فى النظام الضريبي المصري بل ميزة، لأن معظم ممولى الضرائب المباشرة من القطاع العام وأى زيادة فى نسبة الضرائب غير المباشرة لا تخرج عن كونها تحويلات وهذا يؤثر على الترتيب الإقتصادي للدولة . كما يرون أن الضرائب غير المباشرة تأتي بحصيلة وفيرة .

(٢) يتضمن التشريع الضريبي المصري إعفاءات وإستثناءات لبعض الممولين لأغراض غير إقتصادية مثل إعفاء العمد والمشايخ وغيرهم من الضرائب، أو لأغراض تشجيع الفن الذى يتعارض مع القيم والمثل والسلوك السوى مثل إعفاء الممثلين والمغنين من الضريبة أو تخفيضها عن غيرهم من اصحاب المهن .

(٣) لا تتمشى الإعفاءات للأعباء العائلية مع الإرتفاع المستمر دوماً فى أسعار الضروريات والحاجات الأصلية للإنسان مثل : المأكل والمشرب والملبس والمأوى والعلاج والتعليم، مما يؤدي إلى تدمير صغار الممولين من ذوى الدخل الثابتة مثل الموظفين والعمال وهذا يعتبر إهداراً لمبدأ المقدرة التكاليفية الضريبية.

٤) يوجد فى التشريع المصرى المعاصر بعض الغموض مما يتيح الفرصة للكثير من الممولين إلى التهرب من أداء الضريبة بطرق مشروعة وخصوصاً فئة الممولين الذين يستطيعون الإستعانة بالمحامين والمحاسبين فى مشاكلهم الضريبية أو الذين لهم إتصالات وعلاقات شخصية تساعدهم فى تحقيق مآربهم وهذه الظاهرة ملحوظة فى التهرب من الرسوم الجمركية .

٥) مازالت العقوبة المفروضة على المتهربين من الضريبة ليست رادعة أو عملية مما يدل على صحة ذلك أن نسبة التهرب الضريبى فى مصر عالية جداً، وهذا ناجم عن ضعف الولاء والإنتماء الوطنى وإنخفاض مستوى الوعى الضريبى .

٦) تأثر التشريعات الضريبية بالتشريعات الأجنبية تقليداً بدعوى مجارة التطور والتقدم وهذا فى كثير من الأحيان لا يتمشى مع أيدلوجية الشعب المصرى الذى يتسم بالقيم والأخلاق .

وهذه العيوب وغيرها توجب التحليل والتقويم وإقتراح الحلول المناسبة .

[٢] تحليل المشكلات المعاصرة للنظام الضريبى المصرى .

لقد تسببت العيوب والثغرات السابقة إلى خلق العديد من المشكلات الضريبية التى يمكن أن نوجزها فى ثلاث مجموعات رئيسية :

أ- مشكلات تتعلق بهيكل النظام الضريبى .

ب- مشكلات تتعلق بالجوانب التطبيقية للتشريع الضريبى .

ج- مشكلات تتعلق بالإدارة الضريبية .

فيما يلى تحليل لطبيعة مشكلات كل مجموعة من المجموعات السابقة فى ضوء ما لدينا من بيانات ومعلومات .

أ- تحليل مشكلات هيكل النظام الضريبى المصرى .

تتمثل أهم مشكلات هيكل النظام الضريبى المصرى فى الأتى:

دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر فى ظل أحكام

٢

الفصل الأول

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ م

١- مشكلة عدم الموازنة بين الأغراض الإجتماعية والأغراض الإقتصادية المتمثلة فى الحصيلة .

٢- مشكلة عدم الموازنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غيرالمباشرة من حيث العبء الضريبى .

٣- مشكلة عدم الموازنة بين الضرائب المركزية والضرائب المحلية .

٤- مشكلة تطوير الإطار العام للنظام الضريبى بما يتفق مع الإتجاهات العلمية فى هيكل النظم الضريبية الوضعية .

ب- تحليل مشكلات الجوانب التطبيقية للتشريع الضريبى .

١- مشكلة إنخفاض الوعى الضريبى وإقناع الممولين بأن أداء الضريبة واجب قومى .

٢- مشكلة الآثار السينة للضريبة على نفسية وسلوك دافعى الضرائب .

٣- مشكلة إرتفاع العبء الضريبى فوق الطاقة الضريبية للممولين .

٤- مشكلة محاسبة بعض الممولين نظراً لطبيعتهم الخاصة مثل الحرفيين .

٥- مشكلة صعوب إمساك دفاتر وحسابات منتظمة بالنسبة لبعض الممولين .

٦- مشكلة تعدد المحاسبة أمام أكثر من مأمورية ضرائب نظراً لإتباع نظام التوزيع النوعى لمأموريات الضرائب .

٧- مشكلة الشعور بعدم العدالة الضريبية بين بعض طوائف الممولين حيث يشعر صغارالممولين بتهرب كبارالممولين من أداء الضريبة المستحقة عليهم مع تجاهل أو جهل مصلحة الضرائب .

٨- مشكلة الإرهاب الضريبى الذى يخشاه كل من يدخل إلى مجال الأعمال بسبب سلوكيات بعض القائمين فى مأموريات الضرائب .

٩- مشكلة شعور الممول بعدم الاستفادة المباشرة من أداء الضرائب المستحقة عليه وإقتناعه بأن جزء من حصيللة الضريبة تنفق فى مجالات تخرج عن نطاق الضروريات والحاجات ولا تعود عليه بالنفع .

ج - تحليل مشكلات تتعلق بالإدارة الضريبية .

يمكن تبويب المشكلات المتعلقة بالإدارة الضريبية فى مصر إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

(١) مشاكل تتعلق بالعمل الميدانى ذاته .

وتتمثل فى الآتى :

١- مشكلة فقد الثقة بين الجهاز الضريبى وبين الممولين، وتنتج هذه المشكلة من إتباع سياسة الإرهاب الضريبى وما تتضمنه بعض التشريعات الضريبية التى تسبب الرعب لدى الممول .

٢- مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية من بعض الممولين أو صعوبة الحصول عليهما فى الميعاد المناسب سواء أكان على مستوى المأمورية أو على مستوى الإدارة العامة أو على مستوى الجهاز الضريبى برمته .

٣- مشكلة تأخر وصول القوانين الضريبية الجديدة والتعليمات التفسيرية لها إلى المأمور الضريبى فى الوقت المناسب مما يترتب عليه مشاكل عند محاسبة الممولين

٤- مشكلة كثرة البيانات المعلومات المطلوبة سواء أكانت بصفة دورية أو بصفة غير دورية من مأمور الضرائب وهذا بدون شك يضيع الكثير من وقته الذى يمكن الاستفادة منه فى الأعمال الفنية وإنجاز بعض الأعمال المتأخرة .

٥- مشكلة عدم توافر المكان المناسب للمأمور لأداء العمل وهذا بدون شك يقلل الكفاءة الإنتاجية ويؤثر على النواحي النفسية للمأمور .

- ٦- مشكلة عدم وجود نظام سليم لحفظ البيانات وتداول المعلومات التي ترد عن الممولين حيث تثبت بالدليل العلمي فشل نظام الملفات بسبب ضياع الأوراق منها سواء بقصد أو بدون قصد، ويترتب على هذا كله وجود خلافات بين الممول والمأمور
- ٧- مشكلة عدم توافر الوسائل الآلية والإلكترونية التي تساعد المأموريات الضريبية في تحليل البيانات وقياس الوعاء الضريبي وحساب مقدار الضريبة المستحقة بسرعة
- ٨- مشكلة عدم وجود نظام سليم يوصل الخطابات الصادرة إلى الممولين مما يؤدي إلى ضياعها ويترتب على ذلك العديد من المشاكل التي يقع الممول فريسة لها
- ٩- مشكلة الضغوط التي أحياناً تفرض على العاملين على شئون الضرائب من قبل الواسطات العليا وأصحاب النفوذ مما يؤدي إلى عدم إستقلاله الكامل في ضوء مبادئ العدالة التي يهدف إليها النظام المحاسبى .

(٢) مشاكل تتعلق بأشخاص الجهاز الإدارى الضريبى .

وتتمثل فى الأتى :

- ١- مشكلة فقد الثقة بين المأمور والمستويات الإدارية العليا فى مصلحة الضرائب، كما هو موجود دائماً بين أى رئيس ومروسيه ويترتب على ذلك إشاعة المعلومات التي أحياناً تسئ إلى سمعة مأمور الضرائب بدون دليل .
- ٢- مشكلة عدم وجود حوافز مادية عادلة بالحق تتناسب مع الجهود التي يبذلها المأمور الضريبى مع متطلبات حياته الضرورية وهى المأكل والمشرب والمأوى حتى لا يوسوس له الشيطان أمام المغريات الوظيفية ولا سيما وأن معظم أعماله تعتمد على التقدير الشخصى الذى ربما يتأثر بالنوازع المادية والعاطفية .
- ٣- مشكلة عدم وجود حافز معنوى فعال يقوم على مبدء المشاركة والنصيحة وتبادل الآراء، وكثيراً ما تصدر القوانين والتشريعات الضريبية دون إستشارة ممثلى العاملين فى المجال الضريبى .

أسئلة نظرية على الفصل الأول

السؤال الأول :

ناقش ما يلي باختصار فيما لايزيد عن عشرة سطور لكل نقطة .

١- مفهوم الضريبة وقواعد فرضها .

٢- خصائص الضريبة على أرباح الأشخاص الطبيعيين .

٣- مراحل عملية المحاسبة عن ضريبة الدخل .

٤- أسس تحديد الدخل الخاضع للضريبة .

٥- عيوب النظام الضريبي المصرى .

٦- مشكلات النظام الضريبي المصرى .

السؤال الثانى :

أكمل العبارات الآتية :

١- الضريبة عبارة عن فريضة يدفعها للدولة أو بصفة
نهائية يعود عليه، تمكيناً للدولة من وتحقيق

٢- يقوم النظام الضريبي المصرى على كل من الضرائب، والضرائب

٣- تشمل الضريبة المباشرة على دخل الأشخاص الطبيعيين كل من.....،.....
،.....،.....

٤- تشمل الضرائب الغير مباشرة،،،،،

٥- تتمثل قواعد فرض الضريبة فى،،،،،

٦- تمر مراحل عملية المحاسبة عن الضريبة على الدخل بمرحلة
ومرحلة ومرحلة ومرحلة

٧- تعتمد أسس تحديد الدخل الخاضع للضريبة على ثلاثة مداخل هى،.....،.....

- ٨- تتمثل عيوب النظام الضريبي المصرى فى
- ٩- يمكن تحليل المشكلات المعاصرة للنظام الضريبي المصرى فى.....،.....،.....
- ١٠- تتمثل المشكلات المتعلقة بالإدارة الضريبية فى.....،.....

السؤال الثالث :

- بين أى العبارات التالية يعتبر صواباً وأيا منها يعتبر خطأ مع تبرير وجهة نظرك فيما لا يزيد على ثلاث سطور :
- ١- الضريبة عبارة عن فريضة مالية ليست إجبارية يدفعها الفرد للدولة بمقابل مباشر يعود عليه لتمكين الدولة من مواجهة نفقاتها العامة .
- ٢- الضرائب المباشرة هى التى لاتصيب حقوق الممول من دخول بشكل مباشر عند إكتسابها،بينما الضرائب الغير مباشرة هى التى تصيب دخول الممول عند إستخدامها فى ظروف معينة .
- ٣- يقصد باليقين عند فرض الضريبة بأن تكون غير معلومة وغير واضحة للممول .
- ٤- يقصد بالانتاجية فى فرض الضريبة بأن يتوصل النظام الضريبي إلى أقل قدر ممكن من الطاقة الضريبية للمجتمع .
- ٥- يقصد بقاعدة الإستقرار فى فرض الضريبة بأن يكون هناك تعديلات مستمرة فى التشريع الضريبي .
- ٦- يقصد بالأقتصاد فى فرض الضريبة بأن تتفق الإدارة الضريبية أكبر مبلغ ممكن فى سبيل تحصيل الصريبة .
- ٧- الملائمة فى فرض الضريبة هى أن يتم تنظيم أحكام الضريبة على نحو لا يتلائم مع ظروف الممولين الشخصية وخاصة مواعيد التحصيل والإجراءات .
- ٨- لا تأخذ الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبدأ التبعية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .
- ٩- لا يتيح الأخذ بنظام الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين فرصة أكبر لتحقيق العدالة الضريبية .

١٠- من الخصائص المميزة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن غيره من سائر النظم الضريبية الأخرى وعدم مراعاته للظروف الشخصية للممول .

السؤال الرابع :

صوب العبارات الخاطئة التالية :

- ١- يقصد بمبدأ التبعية الإجتماعية بأن يرتبط فرض الضريبة بعدم إقامة الممول فى الدولة أو توطنه بها .
- ٢- لا تسرى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على مجموع الدخل الذى يحققه الممول من مصادره المختلفة .
- ٣- يتم قياس الدخل المحاسبى على أساس إعداد قائمة مركز مالى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ٤- لا يختلف الربح المحاسبى عن الربح الضريبى ويمكن أن يتساوى معه .
- ٥- تلجأ الإدارة إلى تحديد الوعاء الضريبى بطريقة التقدير الحكمى بأن تعتمد حسابات الممول .
- ٦- يعتمد أسلوب القياس الثابت على عدم التحديد المسبق لأسس التحاسب الضريبى لبعض الأنشطة .

السؤال الخامس :

وضح المقصود بالمصطلحات الضريبية الآتية .

- ١- الضريبة المباشرة وغير المباشرة .
- ٢- أسلوب القياس الفعلى للضريبة .
- ٣- أسلوب التقدير الحكمى للضريبة .
- ٤- سنوية الضريبة .
- ٥- العدالة الضريبية .
- ٦- مبدأ التبعية الإقتصادية والإجتماعية للضريبة .

الفصل الثانى

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

أهداف الفصل :

- يهدف هذا الفصل إلى أن يتمكن القارئ من فهم الآتى :
- * خصائص الضريبة على المرتبات وما فى حكمها .
- * الإيرادات الخاضعة والغير خاضعة لضريبة المرتبات .
- * أسس تقدير المزايا العينية الخاضعة للضريبة.
- * الإعفاءات من الضريبة على المرتبات وما فى حكمها.
- * طريقة حساب اشتراكات التأمين الإجتماعى للأجرا الأساسى والمتغير .
- * كيفية تحديد وعاء الضريبة على المرتبات وحسابها .

الفصل الثانى

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

تمهيد :

يعتبر العمل أحد المصادر الأساسية لدخل الشخص الطبيعى، ويتمثل الإيراد الناتج عن العمل فى المرتبات وما فى حكمها، لذلك فإن هذا الإيراد يخضع للضريبة على المرتبات ويتم أداء العمل بواسطة الشخص الطبيعى، وهو بذلك يقدم خدمة لرب العمل ويحصل العامل على مقابل للجهد الذى يبذله لخدمة صاحب العمل، وهو المرتب الذى يدفعه له صاحب العمل.

لذلك فإن الضريبة على المرتبات تقوم على ثلاثة محاور رئيسية الأول يتمثل فى الشخص الطبيعى وهو العامل الخاضع للضريبة، والثانى المقابل الذى يحصل عليه العامل وهو المرتب والثالث وهو رب العمل الذى يدفع قيمة المرتبات وما فى حكمها .

وسوف نتناول فى هذا الفصل خصائص الضريبة على المرتبات وما فى حكمها، ونطاق سريان الضريبة والإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة على المرتبات وما فى حكمها، والإعفاءات من الضريبة، وتحديد وعاء الضريبة وحسابها وأخيراً عرض أمثلة محلولة وغير محلولة على ضريبة المرتبات وما فى حكمها على النحو التالى

أولاً: خصائص الضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

تتميز الضريبة على المرتبات والأجور بالخصائص الآتية:

(١) تسرى على الإيراد الحقيقى وهذه ظاهرة طبيعية ناتجة عن إلزام أصحاب العمل بتقديم الإقرارات عن الموظفين والعمال الذين يلتحقون بخدمتهم وإلزامهم أيضاً بحجز الضريبة المستحقة من المنبع وتوردها إلى الخزانة .

٢) ضريبة نوعية تتناول إيراد العمل البحث، والنظرية التقليدية للدخل تعمل دائماً على تقسيم الإيرادات المختلفة إلى أقسام وإرجاع نتاج العمل البحث إلى ما لا يدخله عنصر رأس المال .

٣) ضريبة مباشرة حيث توجد علاقة مباشرة بين الموظف والخزانة باعتبار ضريبة على الإيراد خاصة وأن كل الضرائب على الإيراد من الضرائب المباشرة .

٥) لا تسرى إلا على الأشخاص الطبيعيين وحدهم ولا يمكن تصور سريانها على الأشخاص المعنويين، ذلك لأن عقد العمل يراعى فيه دائماً الاعتبار الشخصى فضلاً عن أن الشخص الطبيعى وحده هو الذى يستطيع أن يتعاقد مع صاحب العمل ويكون مرتبطاً معه برابطة التبعية والخضوع .

٥) يغلب عليها الطابع الشخصى فمن المعروف أن الضرائب النوعية تكون عادة عينية حيث تنصب على الأموال فى حد ذاتها دون نظر إلى شخصية صاحب الإيراد حيث أن المشرع رأى أن يصيغ هذه الضريبة ببعض صفات الشخصية سواء من ناحية الإعفاء من الإيراد الخاضع للضريبة أو خصم مبلغ كإحتياطى للمعاش والإدخار .

٦) سهولة دفعها وعدم شعور الممول بعبئها حيث تستقطع من المنبع قبل وضع الإيراد تحت تصرفه، فقد ألزم المشرع الشركات والبنوك والمؤسسات والمنشآت المختلفة باستقطاع الضريبة من المنبع وتوريدها لمصلحة الضرائب .

٧) ضريبة نوعية الإيراد نسبية الإستحقاق شهرية السداد سنوية السعر حيث تتميز هذه الضريبة عن غيرها من الضرائب النوعية الأخرى بالنسبية وبينما تسير معظم الضرائب النوعية على أساس مبدأ السنوية نجد أن هذه الضريبة قد إتبع بشأنها مبدأ النسبية .

٨) تسرى هذه الضريبة بصفة عامة على المرتبات وما فى حكمها والماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة فأساسها إذا هو الأجر الذى يدفع عن عمل أو خدمة .

٩) المصدر القانونى لهذه الضريبة أصلاً هو عقد العمل الذى يتعهد بمقتضاه شخص بأن يعمل تحت أمره صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه مقابل أجر معين، وقد يكون العقد تحريرياً أو شفوياً .

ثانياً: نطاق سريان الضريبة .

جاءت فى أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م على المرتبات وما فى حكمها فى الباب الثانى مادة (٩): تسرى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها على النحو التالى

١- كل ما يستحق للممول نتيجة عمله لدى الغير بعقد أو بدون عقد بصفة دورية أو غير دورية، وأيا كانت مسببات أو صور أو أسباب هذه المستحقات، وسواء كانت عن أعمال أدت فى مصر أو فى الخارج ودفع مقابلها من مصدر فى مصر، بما فى ذلك الأجور والمكافآت والحوافز والعمولات والمنح والأجور الإضافية والبدايات والحصص والأنصبة فى الأرباح والمزايا النقدية والعينية بأنواعها .

٢- ما يستحق للممول من مصدر أجنبى عن أعمال أدت فى مصر .

٣- مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام من غير المساهمين .

٤- مرتبات ومكافآت رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين فى شركات الأموال مقابل عملهم الإدارى .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أسس تقدير المزايا العينية .

ويوضح الجدول التالى الإيرادات الخاضعة لضريبة المرتبات والإيرادات غير الخاضعة للضريبة .

<p>الإيرادات غير خاضعة للضريبة</p> <p>العلاوات الإجتماعية</p> <p>- العلاوات الخاصة المقررة للعاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وماتلاه.</p>	<p>الإيرادات الخاضعة للضريبة</p> <p>أولاً: المرتبات وما فى حكمها:</p> <p>- المرتبات- الأجور - المهايا</p> <p>- ما فى حكم المرتبات :</p> <p>(هبة - بقشيش - عمولة على المبيعات)</p> <p>- المنح التى تصرف للعاملين فى مناسبات خاصة .</p> <p>- العلاوات الدورية .</p>
<p>- مكافأة ترك الخدمة .</p>	<p>ثانياً المكافآت :</p> <p>- المكافآت التشجيعية .</p> <p>- مقابل ساعات العمل الإضافى .</p>
<p>المزايا التى تمنح للعاملين وتكون لازمة لأداء عملهم ويقابلها مصروفات فعلية مثل: بدل السفر- بدل الانتقال- بدل الملابس- بدل الغذاء - الرعاية الصحية .</p>	<p>ثالثاً: الإيرادات المرتبة لدى الحياة :</p> <p>رابعاً: المزايا النقدية:</p> <p>(بدل تمثيل- بدل طبيعة عمل - بدل تفرغ - بدل الإغتراب)</p> <p>كل المزايا النقدية التى تمنح للعاملين كميزة ولا تكون لازمة لأداء الأعمال ولا يقابلها مصروفات فعلية .</p>
<p>لاتخضع للضريبة لو كانت تعطى للموظف بخضم مقابلها من مرتبه حتى ولو كان المبلغ المخصوم أقل من قيمة الميزة .</p>	<p>خامساً المزايا العينية</p> <p>(سكن - كساء - سيارة - علاج - محمول - أغذية- قروض)</p> <p>تخضع للضريبة أو كانت تعطى للموظف مجاناً(أى بدون خصم مقابلها)</p>

* التعليق على البند ٣، ٤ من المادة (٩) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

ترى أن هناك تفرقة فى المعاملة الضريبية بين ما يتقاصه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات القطاع العام والأعمال العام من غير المساهمين حيث

أخضعها المشرع بالكامل للضريبة على المرتبات فى حين أخضع ما يتقاضاه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين فى شركات الأموال مقابل العمل الإدارى للضريبة على المرتبات بل والأكثر من ذلك ما ورد فى المادة (٥٢) من القانون بند (٤) من إعتبار ما يحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة فى شركات الأموال من بدلات ومكافآت العضوية ليست من التكاليف الواجبة الخصم، وهو ما يعنى خضوعها ضمن وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال رغم أنها دخل شخص طبيعى ومما يعنى أيضاً أن الشركة ستتحمل بعبء ضريبة على الأرباح لم تتحقق أصلاً وهو ما يتنافى مع قواعد العدالة الضريبية .

ونقترح خضوع ما يتقاضاه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين فى شركات الأموال من مكافآت وبدلات عضوية للضريبة على المرتبات، مما يعنى عدم نقل عبء الضريبة على الشركة وتحمل هؤلاء الأشخاص بالضريبة على دخولهم المحققة فعلاً ومساواة مع رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين فى شركات القطاع العام والأعمال العام من غير المساهمين فى الخضوع للضريبة تحقيقاً للعدالة الضريبية .

أسس تقدير المزايا العينية الخاضعة للضريبة :

أوضحت المادة (١١) من اللائحة التنفيذية للقانون أسس تقدير قيمة المزايا العينية الخاضعة للضريبة، وتحدد قيمة الميزة العينية على أساس القيمة السوقية على النحو التالى :

١ - المواتف المحمولة .

تحدد قيمة الميزة بنسبة ٢٠% من النفقات المتعلقة بالهاتف على مدار (الإشتراك والفواتير).

٢ - سيارات الشركة التى توضع تحت تصرف الشخصى للعامل .

تحدد قيمة الميزة بنسبة ٢٠% من قيمة الوقود والزيوت والتأمين والصيانة الدورية المتعلقة بهذه السيارات سواء كانت مملوكة للشركة أو مستأجرة (لا يدخل ضمن ما سبق أجر السائق والمخالفات المرورية والإهلاك) .

٣- القروض والسلفيات المقدمة من اصحاب العمل :

تحدد قيمة الميزة بنسبة ٧% أو بالفرق بين سعر القرض وبين سعر الفائدة على القرض إذا كانت القرض يتجاوز إجمالى ما يحصل عليه العامل خلال الستة أشهر السابقة على حصوله على القرض .

مثال :

أحسب قيمة الميزة العينية على القروض التالية إذا علمت أن إجمالى ما يتقاضاه العامل خلال الستة أشهر السابقة من حصوله على القرض مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

١- قيمة القرض مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه بفائدة ٥% سنوياً .

٢- قيمة القرض مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بدون عائد .

٣- قيمة القرض مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بفائدة قدرة ٥% سنوياً .

الحل

قيمة الميزة العينية الخاضعة للضريبة

$$= (\text{مبلغ القرض} - \text{ما حصل عليه الموظف آخر ٦ شهور}) \times (٧\% - \text{معدل الفائدة})$$

١- قيمة القرض مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه بعائد ٥% سنوياً .

لا يعتبر ميزة عينية لأن يقل عن إجمالى ما يتقاضاه العامل خلال الستة أشهر السابقة .

٢- قيمة القرض مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بدون عائد .

$$\text{قيمة الميزة العينية} = (٥٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠) \times ٧\% = ١٧٥٠ \text{ جنيه .}$$

٣- قيمة القرض مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بعائد قدرة ٥% سنوياً .

$$\text{قيمة الميزة العينية} = (٦٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠) \times (٧\% - ٥\%) = ٣٥٠٠٠ \times ٢\% = ٧٠٠ \text{ جنيه .}$$

٤- وثائق التأمين على حياة العامل أو أسرته أو ممتلكاته :

تحدد قيمة الميزة بما يتحمله رب العمل من الأقساط المدفوعة خلال العام .

٥- أسهم الشركة تمنح بقيمة نقل عن القيمة العادلة للسهم :

صدر قرار وزير المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٨ م المتضمن تعديل المادة (١١/بند ٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، والخاص بأسهم الشركة التى تمنح بقيمة نقل عن القيمة العادلة للسهم، فنص على أن "تحدد قيمة الميزة على أساس الفرق بين القيمة العادلة للسهم فى تاريخ الحصول عليه وبين القيمة التى حوسب عليها العامل، وفى حالة وجود قيود على نقل ملكية الأسهم فإن الميزة لا تتحقق إلا عند زوال هذه القيود .

مثال :

أشترى عامل بأحدى الشركات عدد ٢٥٠ سهماً من أسهم الشركة مقابل ١٨ جنيه للسهم فى حين أن القيمة السوقية للسهم ٢٥ جنيه، حدد قيمة الميزة الخاضعة للضريبة .

الحل

قيمة الميزة العينية = ٢٥٠ سهماً \times (٢٥ - ١٨) = ١٧٥٠ جنيه .

بذلك أخضع قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، كافة المزايا العينية غير الجماعية للضريبة على المرتبات وما فى حكمها، خلافاً لما كان فى التشريعات الضريبية السابقة، مثل السكن المجانى أو المخفض وخط تليفونى مجانى... إلخ، أما الميزة العينية الجماعية فهى معفاة من الضريبة، كالزى الموحد أو الوجبة الغذائية المجمعة بمكان العمل أو الإسترادات السكنية المجمعة لكافة العاملين .

كما أبقى قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م أقساط إستبدال المعاش، لكونها تمثل جزء من المعاش وهو أصلاً معفى من الضريبة على المرتبات بنص القانون .

ثالثاً: الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

جاء فى أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م مادة (١٠) بأن الإيرادات الداخلة فى وعاء الضريبة عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أى إيراد من الإيرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته إلى سنة وعلى أساس الإيراد الشهرى بعد تحويله إلى إيراد سنوى .

وفى حالة حدوث تغيير فى الإيراد الخاضع للضريبة يعدل حساب هذا الإيراد من تاريخ التغيير على أساس الإيراد الجديد أو الإيراد القديم أيهما أقل بعد تحويله إلى إيراد سنوى ويتم كل سنة إجراء تسوية وفقاً للإجراءات والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويتم توزيع متجمد المرتبات والأجور وما فى حكمها مما يصرف دفعة واحدة فى سنة على سنوات الاستحقاق عدا مقابل الإجازات، ويعاد حساب الإيراد الداخل فى وعاء الضريبة عن كل سنة، وتسوى الضريبة المستحقة على هذا الأساس .

مادة (١١) : إستثناء من أحكام المادة رقم (٨) من هذا القانون تسرى الضريبة على جميع المبالغ التى تدفع لغير المقيمين أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها، كما تسرى الضريبة على المبالغ التى يحصل عليها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية وذلك بسعر ١٠% بغير أى تخفيض لمواجهة التكاليف ودون إجراء أى خصم آخر .

إلا أن القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣م ألغى سعر الضريبة الإستثنائى (١٠%) على جميع المبالغ التى تدفع لغير المقيمين أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها بغير أى تخفيض لمواجهة التكاليف، وبذلك تخضع هذه المبالغ لفئات الضريبة المنصوص عليها فى المادة (٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م طبقاً للشرائح المعدلة .

رابعاً: الإعفاءات من الضريبة :

جاءت فى أحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤م حيث نصت المادة (١٢) لاتخضع للضريبة مايلى :

- ١- المعاشات .
- ٢- مكافآت نهاية الخدمة .
- مادة (١٣) : مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية الأخرى المقررة بقوانين خاصة يعفى من الضريبة :
- (١) مبلغ ٧٠٠٠ جنيه أعفاء شخصياً سنوياً للممول (وفقاً للقانون ١١ لسنة ٢٠١٣) (٢٠١٣/٩/١م وكان الأعفاء قبل التعديل ٤٠٠٠ جنيه .
- (٢) إشتراك التأمين الإجتماعى وغيرها مما يستقطع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الإجتماعى أو أيه نظم بديلة عنها .
- (٣) إشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاصة التى تنشأ لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .
- (٤) أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى على الممول لمصلحته أو مصلحة الزوج أو أولاده القصر أو أية أقساط تأمين لاستحقاق معاش .
- (٥) المزايا لعينية الجماعية التالية :

- أ- الوجبة الغذائية التى تصرف للعاملين .
- ب- النقل الجماعى للعاملين أو مايقابله من تكلفة .
- ت- الرعاية الصحية .
- ث- الأدوات والملابس اللازمة لأداء العمل .
- ج- المسكن الذى يتيح رب العمل للعاملين بمناسبة أدائهم للعمل .

(٦) حصة العاملين من الأرباح التى يتقرر توزيعها طبقاً للقانون .
 (٧) ما يحصل عليه أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والمنظمات الدولية وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وذلك فى نطاق عملهم الرسمى بشرط المعاملة بالمثل وفى حدود تلك المعاملة .

* يشترط بالنسبة للبندين ٣ ، ٤ ألا تزيد جملة ما يعفى للممول على ١٥% من صافى الإيراد أو عشرة آلاف جنيه أيهما أقل أو المبلغ المسدد الفعلى إذا كان أقل منهما ولا يجوز تكرار إعفاء ذات الإشتراكات والأقساط من أى دخل أخر منصوص عليه فى المادة (٦) من هذا القانون، وقد تم تعديل المادة (١٣) /الفقرة الأخيرة) بالقرار بقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤م والذى رفع حد المقارنة الثابت من ٣٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه .

كما يتم خصم ضريبة الدمغة النسبية طبقاً لأحكام قانون الدمغة النسبية رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته وذلك بالنسبة لموظفى الحكومة والقطاع العام .

التعليق على الفقرة (٦) من المادة ١٣ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م :

نرى أن المشرع أعفى الشخص الطبيعى الذى يحصل على حصته فى الأرباح من الخضوع للضريبة على المرتبات (وهو الأصل فى الخضوع للضريبة على المرتبات) وفى نفس الوقت حمل الشركة بعبء الضريبة على أرباح لم تتحقق أصلاً، كما أن حصة العاملين فى الأرباح يتم تقرير توزيعها بعد خضوع أرباح الشركات بالكامل للضريبة، وبالتالي فنقل عبء الضريبة من هذه الأرباح على الشركة يعد منافياً للعدالة الضريبية .

ونقترح خضوع حصة العاملين من الأرباح الموزعة للضريبة على دخل الشخص الطبيعى من المرتبات لأن الشخص الطبيعى هو الذى يستفيد بهذه الأرباح وبالتالي يتحمل عبء الضريبة عنها وليس الشركة .

ضريبة الدمغة النسبية :

تستبعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة لموظفى الحكومة وقطاع الأعمال العام وتحسب وفق الشرائح التالية :

النسبة (فى الألف)	الشريحة
معفاة	الـ ٥٠ جنيهاً الأولى
٠,٦%	أكثر من ٥٠ جنيهاً حتى ٢٥٠ جنيهاً
٠,٦٥%	أكثر من ٢٥٠ جنيهاً حتى ٥٠٠ جنيهاً
٠,٧%	أكثر من ٥٠٠ جنيهاً وحتى ١٠٠٠ جنيهاً
٠,٧٥%	أكثر من ١٠٠٠ جنيهاً حتى ٥٠٠٠ جنيهاً
٠,٨%	أكثر من ٥٠٠٠ حتى ١٠٠٠٠ جنيهاً
٠,٣%	أكثر من ١٠٠٠٠ جنيهاً

طريقة حساب إشتراكات التأمين الإجتماعى وأقساط الادخار :

يحسب إشتراك التأمين الإجتماعى وأقساط الإدخار عن الأجر الأساسى والمتغير كما يلى:

أولاً: إشتراكات التأمين الإجتماعى وأقساط الادخار عن الأجر الأساسى.

يحسب بنسبة ١٤% من إجمالى الأجر الأساسى (مضافاً إليه العلاوات الخاصة التى ضمت إلى المرتب)، ويكون الحد الأقصى للإشتراك التأمين عن الأجر الأساسى والصادر به قرارات وزارية حتى عام ٢٠١٧م كما يلى:

التاريخ	الحد الأقصى للأجر الشهرى
من ٢٠١٤/٧/١	١٠١٢,٥ جنيهاً
من ٢٠١٥/٧/١	١٠٣٧,٥ جنيهاً
من ٢٠١٦/٧/١	١٠٧٥ جنيهاً
من ٢٠١٧/٧/١	١١١٢,٥ جنيهاً

وإذا زاد الاشتراك عن الحد الأقصى المذكور تضم الزيادة إلى الأجر المتغير .

ثانياً: اشتراكات التأمين الإجتماعى وأقساط الادخار عن الأجر المتغير .

يحسب بنسبة ١١% من إجمالى الأجر المتغير، مضافاً إليه ما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسى ويكون الحد الأقصى لإشتراك التأمين عن الأجر المتغير حتى عام ٢٠١٧ م كما يلى :

التاريخ	الحد الأقصى للأجر الشهرى
من ٢٠١٤/٧/١	١٥٨٧ جنيه
من ٢٠١٥/٧/١	١٨٢٥,٥ جنيه
من ٢٠١٦/٧/١	٢٠٩٨,٨ جنيه
من ٢٠١٧/٧/١	٢٤١٣,٦ جنيه

خامساً : تحديد وعاء الضريبة وحسابها .

حتى تستطيع تحديد الضريبة المستحقة على المرتبات طبقاً لنص القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م يجب عليك أن تلتزم بالخطوات الآتية :

- ١- تحديد إجمالى الإيراد السنوى .
 - ٢- تحديد المبالغ المعفاة من الضريبة .
 - ٣- تحديد صافى الإيراد الخاضع للضريبة (الوعاء السنوى) .
- ويمكن إيضاح ذلك بشئ من التفصيل على النحو التالى :

xxx		(١) المرتب الأساسى (شاملاً العلاوات الخاصة المضمومة)
		(٢) الأجور المتغيرة:
	xxx	• بدل طبيعة عمل، الأجور الإضافية
	xxx	• بدل تمثيل، المكافآت
	xxx	• علاوة إجتماعية وإضافية، المزايا العينية والنقدية
	xxx	• بدل إنتقال، إيرادات أخرى
	xxx	

(xx)		• علاوات خاصة غير مضمومة
xxx		إجمالي الإيراد السنوي: - يخصم منه : ١- المبالغ المعفاة بقوانين خاصة . أ- بدل تمثيل وغيرها . ب- العلاوة الإجتماعية الإضافية . ت- العلاوات الخاصة المضمومة وغير المضمومة ٢- مبالغ مقابل تكاليف فعلية (يتطلب بالضرورة أداء العمل) مثل بدل الانتقال، بدل سكن، بدل سفر، بدل غذاء . ٣- الإعفاء الشخصي للممول . ٤- حصة الموظف في التأمينات الإجتماعية .
(xx)		صافي الإيراد : يخصم منه : أ- إشتراك صناديق التأمين الخاصة . ب- إشتراك التأمين على الحياة والتأمين الصحي . ج - ضريبة الدمغة النسبية . (بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال فقط)
xxx		صافي الإيراد (الوعاء السنوي للضريبة)

٤	الضريبة على المرتبات وما في حكمها	الفصل الثاني
---	-----------------------------------	--------------

ويمكن حساب الضريبة المستحقة وفق القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥م وفق الشرائح التالية :

* الشريحة الأولى	أكثر من ٦٥٠٠ حتى ٣٠٠٠٠ جنييه	١٠%
* الشريحة الثانية	أكثر من ٣٠٠٠٠ حتى ٤٥٠٠٠ جنييه	١٥%

* الشريحة الثالثة	أكثر من ٤٥٠٠٠ حتى ٢٠٠٠٠٠ جنيه	٢٠%
* الشريحة الرابعة	أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنيه	٢٢,٥%

تذكر أن الإعفاءات المقررة من الضريبة هي :

أ- إعفاء شخصي: قيمته ٧٠٠٠ جنيه لكل ممول مهما كانت حالته الإجتماعية (أعزب أو متزوج) .

ب- إشترك التأمين الإجتماعي : وهو ما يتم خصمه من الموظف شهرياً وتورده إلى هيئة التأمينات الإجتماعية وذلك حتى يحصل الموظف على معاش عقب تقاعده عن العمل .

ويتم حساب حصة الموظف في إشترك التأمينات الإجتماعية كما يلي :

التأمينات الإجتماعية = تأمينات الأجر الأساسي (+) تأمينات الأجر المتغير

الأجر الأساسي $\times 14\%$ (+) الأجر المتغير $\times 11\%$.

ويحسب وفق المبالغ السابق عرضها عند حساب إشترابات التأمين الإجتماعي وأقساط الأذخار للأجر الأساسي والمتغير حتى عام ٢٠١٧ .

الضريبة على المرتبات وما في حكمها

٤

الفصل الثاني

ملحوظة :

لأغراض حساب التأمينات الإجتماعية لا يتضمن الأجر المتغير (الأجر الأساسي، بدل الإنتقال، بدل السكن، بدل التغذية، بدل الملابس) .

ج - ضريبة الدمغة النسبية : (بالنسبة للعاملون بالحكومة أو القطاع العام وقطاع الأعمال العام) .

ويمكن حساب ضريبة الدمغة النسبية كما يلي :

xx		إجمالي ما يحصل عليه الموظف شهرياً (متضمن المبالغ المعفاة بنص في قانون ضريبة الدمغة أو أى قانون خاص) يخصم منه :
	xx	١- حصة الموظفين فى التأمينات الإجتماعية .
	xx	٢- المبالغ المعفاة من ضريبة الدمغة وهى (العلاوات الخاصة سواء ضمت للمرتب أم لا والعلاوات الإجتماعية وبدلات التمثيل والبدلات التى تكون مقابل مصروفات فعلية)
(xx)		
xxx		وعاء ضريبة الدمغة النسبية

ثم يقسم وعاء الضريبة وفقاً لشرائح الدمغة النسبية السابق عرضها فى الكتاب

د - إشتراك صناديق التأمين الخاصة وأقساط التأمين على الحياة .

- ١- تقارن بين ١٥ % من صافى الإيراد أو ١٠٠٠٠ جنية ونختار أيهما أقل .
- ٢- نقارن بين المبلغ الذى تم إختياره من الخطوة السابقة بالمبلغ المدفوع وتختار أيهما أقل .

٤	الضريبة على المرتبات وما فى حكمها	الفصل الثانى
---	-----------------------------------	--------------

هـ - الإعفاءات المقررة بقوانين خاصة وتشمل :

- ١- العلاوات الخاصة : وهى جزء من الأجر المتغير وتضم للأجر الأساسى بعد ٥ سنوات من تاريخ تقريرها وتعفى حتى ولو تم ضمها للمرتب الأساسى .
- ٢- العلاوات الإجتماعية : وهى التى يحصل عليها العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة وهى بواقع ٢ جنية شهرياً علاوة زواج و ٢ جنية شهرياً عن إعالة كل قاصر بحد أقصى ٤ جنية شهرياً وهى تعتبر من قبيل الأجور المتغيرة وتعفى من كافة الضرائب والرسوم .

٣- البدلات : مثل بدل التمثيل والإستقبال وبدل الجامعة والعمادة والوكالة ورئاسة الأقسام العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

٤- البدلات والمبالغ التي يحصل عليها الموظف : وذلك مقابل تكاليف فعلية يتحملها العامل فعلاً والتي يتطلبها بالضرورة أداء العمل مثل بدل الإنتقال وبدل السكن وبدل السفر وبدل الغذاء .

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

٤

الفصل الثانى

تطبيقات محلولة على الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

التطبيق الأول :

موظف بشركة النصر للملاحة يحصل شهرياً ابتداء من ١/٧/٢٠١٤ على مرتب أساسى ١٦٠٠ جنيه وبدلات ٩٠٠ جنيه وعلاوات خاصة غير مضافة للمرتب الأساسى ٢٠٠ جنيه .

المطلوب :

١- حساب إشتراك التأمين الإجتماعى الشهرى له .

٢- إحتسب ضريبة الدمغة النسبية المستحقة على الممول .

الحل

أولاً حساب إشتراك التأمين الإجتماعى الشهرى

المرتب الأساسى	الأجر المتغير
مرتب أساسى ١٦٠٠ جنيه بينما يحسب إشتراك التأمين الإجتماعى على حد أقصى ٢٠١٤/٧/١ بمبلغ ١٠١٢,٥ جنيه ومايزيد يحول للأجر المتغير .	بدلات ٩٠٠ جنيه علاوات خاصة ٢٠٠ جنيه محول من أجر أساسى ٥٨٧,٥ جنيه (١٠١٢,٥ - ١٦٠٠) ——— الإجمالى ١٦٨٧,٥ جنيه - يحسب الإشتراك على الحد الأقصى للأجر المتغير فى ٢٠١٤/٧/١ وقدره ١٥٨٧ جنيه الإشتراك = ١٥٨٧ × ١١% = ١٧٤,٥٧ جنيه
الإشتراك = ١٠١٢,٥ × ١٤% = ١٤١,٧٥ جنيه	

إذاً إجمالى إشتراك التأمين الإجتماعى الشهرى

$$= ١٤١,٧٥ + ١٧٤,٥٧ = ٣١٦,٣٢ \text{ جنيه}$$

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٤

ثانياً : حساب ضريبة الدمغة النسبية المستحقة على الممول :

تحديد إجمالى الإيراد الشهرى =

مرتب أساسى ١٦٠٠ جنيه

بدلات ٩٠٠ جنيه

علاوات خاصة ٢٠٠ جنيه

الإجمالى الشهرى ٢٧٠٠ جنيه

يخصم إشتراك تأمين إجتماعى ٣١٦,٣٢ جنيه

وعاء ضريبة الدمغة النسبية ٢٣٨٣,٦٨ جنيه

ويقسم المبلغ لشرائح الدمغة النسبية كما يلى :

يقسم لشريحتين ٥٠ جنيه ، والباقى ٢٣٣٣,٦٨ جنيه

- الـ ٥٠ جنيه الأولى معفاة

- الـ ٢٣٣٣,٦٨ تقع فى المدى من ١٠٠١ حتى ٥٠٠٠ بمعدل ٠,٧٥ %

ضريبة الدمغة النسبية الشهرية = $٢٣٣٣,٦٨ \times ٠,٧٥ \% = ١٧,٥$ جنيه

بذلك تكون ضريبة الدمغة النسبية السنوية = $١٧,٥ \times ١٢ \text{ شهر} = ٢١٠$ جنيه

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

٤

الفصل الثانى

التطبيق الثانى

إحسب قيمة الميزة العينية على القروض التالية إذا علمت أن إجمالى ما يقاضاه العامل خلال الستة أشهر السابقة من حصوله على القرض مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

١- قيمة القرض مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بعائد ٧ % سنوياً .

٢- قيمة القرض مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بدون عائد .

٣- قيمة القرض مبلغ ٦٠٠٠ جنيه بعقد قدرة ٤ % سنوياً .

الحل

قيمة الميزة العينية الخاضعة للضريبة
= (مبلغ القرض - ما حصل عليه الموظف آخر ٦ شهور) × (٧% - معدل الفائدة)

- ١- قيمة القرض مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بعائد ٧% سنوياً .
لا يعتبر ميزة عينية لأنه يقل عن إجمالي ما يتقاضاه العامل خلال الستة أشهر السابقة وبنفس العائد المنصوص عليه بالقانون وهو ٧% .
- ٢- قيمة القرض بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بدون عائد .
قيمة الميزة العينية = (٣٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠) × ٧% = ١٤٠٠ جنيه .
- ٣- قيمة القرض مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بعائد قدره ٤% سنوياً .
قيمة الميزة العينية = (٣٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠) × (٧% - ٤%) = ٩٠٠ جنيه .

التطبيق الثالث

الآتى بيان مفردات المرتب الشهرى خلال عام ٢٠١٤م لمدير عام بشركة قطاع خاص:

- ٢٦٠٠ جنيه مرتب أساسى (يتضمن ١٧٣٠ قيمة علاوة خاصة مضافة).

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٤

- ٣٩٠ جنيه علاوة خاصة غير مضافة .
- ١٠ جنيه علاوة إجتماعية .
- ٢٥٠ جنيه بدل تمثيل وإستقبال .
- ١٠٠٠ جنيه حوافز شهرية .
- ١٨٠٠ جنيه علاوات إضافية .
- ٤٠ جنيه بدل طبيعة عمل .
- ٢٤٠٠ جنيه مكافأة عن مهمة عمل بالخارج .

فإذا علمت أن :

- أ- الشركة تضع تحت تصرف المدير سيارة خاصة تبلغ التكلفة الشهرية لكل من (الوقود+التأمين+الصيانة الدورية+مرتب السائق) ١٥٠٠ جنيه شهرياً ويبلغ مرتب السائق الشهري ٧٥٠ جنيه .
- ب- تبلغ تكلفة فواتير الهاتف (المحمول) المسلم للمدير ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً .
- ت- حصل المدير على قرض من الشركة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه (بدون عائد) وعلى قرض آخر بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه بعائد قدره (٥%) سنوياً، وتم صرف قيمة القرضين بتاريخ ٢٠١٤/٧/١م.
- ث- تتحمل الشركة ما يعادل ٥٠% من تكلفة أقساط بوليصة التأمين على حياة المدير والبالغ قدرها ٩٠٠٠ جنيه سنوياً .
- ج- حصل المدير على عدد (١٠٠) سهم بتاريخ ٢٠١٤/٨/١م بقيمة أسمية ١٠ جنيه للسهم، وتبلغ القيمة السوقية للسهم في ذلك التاريخ ١٢٠ جنيه ولا توجد قيود على نقل ملكية الأسهم، كما حصل على (٥٠) سهم مجاني في ذات التاريخ مشروط بعدم التصرف بالبيع .
- ح- أن المدير يعمل طرف الشركة إعتباراً من عام ٢٠١١م ومؤمن عليه .

الضريبة على المرتبات وما في حكمها

٤

الفصل الثاني

المطلوب

حساب إجمالي الضريبة المستحقة على ما يحصل عليه المدير خلال عام ٢٠١٤م طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م، علماً بأن الحد الأقصى الشهري للتأمينات الإجتماعية للأجر الأساسي ١٠١٢,٥ جنيهها، وللأجر المتغير ١٥٨٧ جنيه .

الحل

أولاً: حساب المزايا العينية الخاضعة للضريبة .

١- الميزة العينية المتمثلة فى إستخدام السيارة سنوياً
= (التكلفة الشهرية بما فيها مرتب السائق – مرتب السائق) $\times 20\% \times 12$ شهر
= $(750 - 15000) \times 20\% \times 12 = 12 \times 20\% \times 750 = 1800$ جنيه .

٢- الميزة العينية المتمثلة فى الهاتف المحمول سنوياً
= $12000 \times 20\% = 2400$ جنيه .

٣- الميزة العينية المتمثلة فى قرض الشركة = الفرق بين قيمة القرض ومرتب ستة أشهر سابقة على القرض \times الفرق بين 7% وفائدة القرض
= $(15600 - 50000) \times 7\% + (15600 - 40000) \times (7\% - 5\%)$
= $(34400) \times 7\% + (34400) \times 2\% = 2408 + 688 = 2896$ جنيه .

٤- قيمة الميزة العينية فى أقساط التأمين على حياة العامل
= حصة الشركة فى أقساط التأمين على الحياة = $9000 \times 50\% = 4500$ جنيه .

٥- قيمة الميزة العينية فى الأسهم التى حصل عليها العامل
= عدد الأسهم \times الفرق بين القيمة السوقية للسهم وبين القيمة الاسمية للسهم .
= $100 \times (120 - 10) = 110 \times 100 = 11000$ جنيه .

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

وبالنسبة للأسهم المجانية المشروطة بعدم التصرف فلا تعتبر ميزة عينية

بيان المزايا العينية	جزئى	كلى
السيارة	١٨٠٠	

٢٤٠٠	الهاتف المحمول
٢٨٩٦	قرض الشركة
٤٥٠٠	أقساط التأمين على الحياة
١١٠٠٠	الأسهم
٢٢٥٩٦	إجمالي قيمة المزايا العينية

ثانياً: حساب الضريبة على المرتبات

يتم تحويل الإيراد الشهري إلى سنوى .

حساب مجموع ما يتقاضاه العامل سنوياً (بدون مكافأة عمل بالخارج)

البيان	جزئى	كلى
الأجر الأساسى	٢٦٠٠	٣١٢٠٠
الأجور المتغيرة :		
١- حوافر (١٢×١٠٠٠) .	١٢٠٠٠	
٢- بدل تمثيل وإستقبال (١٢×٢٥٠) .	٣٠٠٠	
٣- علاوة خاصة غير مضافة (١٢×٣٩٠) .	٤٦٨٠	
٤- بدل طبيعة عمل (١٢×٤٠) .	٤٨٠	
٥- علاوات إضافية (١٢×١٨٠٠) .	٢١٦٠٠	
٦- علاوة إجتماعية (١٢×١٠) .	١٢٠	
إجمالي الأجور المتغيرة		٤١٨٨٠
إجمالي ما يتقاضاه العامل سنوياً		٧٣٠٨٠

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

ثالثاً: حساب التأمينات الإجتماعية

١- حصة التأمينات الإجتماعية على الأجر الأساسى شهرياً .

$$= ١٠.١٢,٥ \times ١٤\% = ١٤١,٧٥ \text{ جنيه} .$$

٢- حصة التأمينات الإجتماعية على الأجر المتغير شهرياً .

$$= 1587 \times 11\% = 174,57 \text{ جنية} .$$

الأجر الأساسي ٢٦٠٠ جنية، الحد الأقصى للأجر الأساسي الشهري لأغراض حساب التأمينات هو ١٠١٢,٥ جنية، وعليه تم أخذ ١٠١٢,٥ جنية للأجر الأساسي لحساب الحصة من الأجر الأساسي، والأجر المتغير ٣٤٩٠ جنية، والحد الأقصى للأجر المتغير لحساب التأمينات الإجتماعية = ١٩٠٤٤ جنية ÷ ١٢ شهر = ١٥٨٧ جنية شهرياً، وعليه تم أخذ ١٥٨٧ جنية لحساب الحصة من الأجر المتغير .

إجمالي حصة التأمينات الإجتماعية الشهرية = ١٧٤,٥٧ + ١٤١,٧٥ = ٣١٦,٣٢ جنية .

إجمالي التأمينات الإجتماعية السنوية = ٣١٦,٣٢ × ١٢ = ٣٧٩٥,٨٤ جنية .

= ٣٧٩٦ جنية بعد جبر الكسر لصالح التأمينات الإجتماعية .

ملحوظة

يتم حساب الضريبة المستحقة في هذه التطبيق طبقاً لفئات الضريبة المعمول بها تطبيقاً للمادة (٨) من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥م بعد تعديلها بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣م، والقانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٤م اللذان عدلا الشرائح كما سبق ذكره.

الضريبة على المرتبات وما في حكمها

الفصل الثاني

٥

رابعاً: حساب صافي إيرادات المرتبات وما في حكمها .

نموذج تحديد صافي الإيراد من المرتبات وما في حكمها عن عام ٢٠١٤م

البيان	جزئي	كلي
(١) الإيراد السنوي		
أ- الأجر الأساسي (شاملاً العلاوات الخاصة المضمومة إليه)	٣١٢٠٠	

٤٤٢٨٠	ب- الأجر المتغير(العلاوات الخاصة غير المضمومة + المكافآت+البدلات+الحوافز+الأجورالإضافية+العلاوات الإجتماعية والإضافية + حصة الموظف من الأرباح + مكافآت+أى إيرادات أخرى)تم إضافة مكافأة العمل بالخارج وقدرها ٢٤٠٠ جنيه إلى مجموع الأجور المتغيرة.
٢٢٥٩٦	ج - المزايا العينية
٩٨٠٧٦	إجمالي الإيراد السنوى
	٢- يخصم منه
-----	أ- المبالغ التى حصل عليها الموظف مقابل تكاليف فعلية (بدل إنتقال - بدل سفر - بدل سكن - بدل غذاء ...)
٢٥٤٤٠ ٢١٧٢٠	ب- المبالغ المعفاة بقانون الضرائب وبقوانين خاصة - العلاوات الخاصة المضمومة وغير المضمومة - العلاوات الإجتماعية والإضافية
٤٧١٦٠	إجمالي المخصوم من المرتب السنوى
٥٠٩١٦	إجمالي الإيراد السنوى الخاضع للضريبة
	(٣) يخصم من الناتج
٧٠٠٠ ٣٧٩٦ -----	أ- الإعفاء الشخصى ب- إشتراكات التأمين الإجتماعى . ج - ضريبة الدمغة النسبية(بالنسبة لموظف الحكومة)
١٠٧٩٦	الأجمالى
٤٠١٢٠	صافى الإيراد الموقت
	(٤) يخصم منه
-----	إشتراك صناديق التأمين الخاصة
٦٠١٨	أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى
٦٠١٨	الإجمالى
٣٤١٠٢	صافى الإيراد الخاضع للضريبة (النهائى)

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

وعاء الضريبة على المرتبات مقربا لأقرب عشرة جنيهاً = ٣٤١٠٠ جنيه .

الضريبة المستحقة فى عام ٢٠١٤

صافى الإيراد الخاضع للضريبة		٣٤١٠٠ جنيه
(-) شريحة معفاة		٥٠٠٠ جنيه
الصافى بعد خصم الشريحة المعفاة		٢٩١٠٠ جنيه
شريح بواقع ١٠ %	$25000 \times 10\% =$	٢٥٠٠ جنيه
شريحة بواقع ١٥ %	$4100 \times 15\% =$	٦١٥ جنيه
الضريبة السنوية المستحقة	$2500 + 615 =$	٣١١٥ جنيه
الضريبة الشهرية المستحقة	$3115 \div 12 =$	٢٥٩,٨٥ جنيه

- ملاحظات (تم حساب الضريبة وفقاً لشرائح عام ٢٠١٤ قبل التعديل فى عام ٢٠١٥)
- ١- تم إضافة ٢٤٠٠ جنيه مكافأة عن مهمة عمل بالخارج إلى مجموع الأجور المتغيرة ولم يتم أخذها فى الحساب عند حساب التأمينات الإجتماعية عن الأجر المتغير .
 - ٢- تم إضافة المزايا العينية إلى مجموع الأجور الأساسية والمتغيرة تطبيقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ م .
 - ٣- تم عمل مقارنة بين نسبة ١٥ % من صافى الإيراد المؤقت ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بالنسبة لأقساط التأمين على الحياة، ومقارنة المبلغ الأقل بالمدفوع الفعلى وخصم أيها أقل وذلك كالآتى :

نسبة ١٥ %	المبلغ المقارن	المدفوع الفعلى	المبلغ الواجب خصمه
$40120 \times 15\% =$ ٦٠١٨ جنيه	١٠٠٠٠ جنيه	٩٠٠٠ جنيه	٦٠١٨ جنيه

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

التطبيق الرابع

موظف بشركة تجارية قطاع خاص كانت تفاصيل مرتبه خلال شهر أكتوبر سنة ٢٠١٣ م كالآتى:

- مرتب أساسى ٣٤٠٠ جنيه (يتضمن علاوات خاصة تم ضمها للمرتب بلغت ٨٠٠ جنيه) .
- بدل تمثيل ٢٦٠٠ جنيه .
- بدل طبيعة عمل ١٤٠٠ جنيه .
- علاوات خاصة غير مضمومة للمرتب الأساسى ١٢٠٠ جنيه .
- علاوة إجتماعية وإضافية ٦٠ جنيه .

فإذا علمت التالى :

١. حصل هذا الموظف على مكافأة تشجيعية خلال هذا الشهر قدرها ٦٠٠٠ جنيه .
٢. يسدد الموظف قسط تأمين على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر ٥٥٠ جنيه شهرياً .
٣. يسدد إشتراك فى صندوق خاص أنشئ طبقاً لأحكام القانون بواقع ١٠٠ جنيه شهرياً .

المطلوب

حساب الضريبة المستحقة على هذا الموظف خلال هذا الشهر، وكذا الضريبة المستحقة عن المكافأة التشجيعية، علماً بأن الحد الأقصى الشهرى لإشتراك التأمين الإجتماعى للأجر الثابت بواقع ٩٨٧,٥ جنيه، وبالنسبة للأجر المتغير الشهرى بواقع ١٣٨٠ جنيه .

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

الحل

١ - حساب إشتراك التأمينات الإجتماعية

نموذج حساب إشتراك التأمينات الإجتماعية

البيان	جزئى (شهرى)	كلى (سنوى)
الأجر الأساسى		
المرتب الشهرى	٣٤٠٠	٤٠٨٠٠
المبلغ الذى يحسب عليه الإشتراك	(الحد الأقصى ١١٨٥٠)	
الأجر المتغير		
بدل طبيعة عمل	١٤٠٠	
بدل تمثيل	٢٦٠٠	
علاوة خاصة غير مضمومة	١٢٠٠	
علاوة إجتماعية وإضافية	٦٠	
إجمالى الأجر المتغير	٥٢٦٠	٦٣١٢٠
الحد الأقصى الذى يحسب عليه الإشتراك	(الحد الأقصى ١٦٥٦٠)	

التأمينات الإجتماعية من الأجر الثابت = $11850 \times 14\% = 1659$ جنيه

التأمينات الإجتماعية من الأجر المتغير = $16560 \times 11\% = 1821,6$ جنيه

مجموع التأمينات الإجتماعية السنوية = $1659 + 1822 = 3481$ جنيه.

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

٢- حساب صافى إيرادات المرتبات وما فى حكمها

نموذج تحديد صافى الإيراد من المرتبات وما فى حكمها

البيان	جزئى	كلى
(١) الإيراد السنوى		
أ- الأجر الأساسى (شاملاً العلاوات الخاصة المضمومة إليه)	٤٠٨٠٠	
ب- الأجر المتغير (العلاوات الخاصة غير المضمومة + المكافآت + البدلات + الحوافز + الأجور الإضافية + العلاوات الإجتماعية والإضافية + حصة الموظف من الأرباح + مكافآت + إيرادات أخرى)	٦٣١٢٠	
إجمالى الإيراد السنوى		١٠٣٩٢٠
٢- يخصم منه		
أ- المبالغ التى حصل عليها الموظف مقابل تكاليف فعلية (بدل إنتقال - بدل سفر - بدل سكن - بدل غذاء ...)	-----	
ب- المبالغ المعفاة بقانون الضرائب وبقوانين خاصة - العلاوات الخاصة المضمومة وغير المضمومة - العلاوات الإجتماعية والإضافية	٢٤٠٠٠ ٧٢٠	
إجمالى المخصوم من المرتب السنوى		٢٤٧٢٠
إجمالى الإيراد السنوى الخاضع للضريبة		٧٩٢٠٠
(٣) يخصم من الناتج		
أ- الإعفاء الشخصى	٧٠٠٠	
ب- إشتراكات التأمين الإجتماعى .	٣٤٨١	
ج- ضريبة الدمغة النسبية (بالنسبة لموظف الحكومة)	-----	
الأجمالى		١٠٤٨١
صافى الإيراد الموقت		٦٨٧١٩
(٤) يخصم منه		
إشتراك صناديق التأمين الخاصة	١٢٠٠	
أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى	٦٦٠٠	
الإجمالى		٧٨٠٠
صافى الإيراد الخاضع للضريبة (النهائى)		٦٠٩١٩

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

صافى الإيراد (وعاء الضريبة) مقرباً لأقرب عشرة جنيهاً = ٦٠٩١٠ جنيه .

الضريبة المستحقة

صافى الإيراد الخاضع للضريبة		٦٠٩١٠ جنيه
(-) شريحة معفاة		٥٠٠٠ جنيه
الصافى بعد خصم الشريحة المعفاة		٥٥٩١٠ جنيه
شريح بواقع ١٠%	$25000 \times 10\% =$	٢٥٠٠ جنيه
شريحة بواقع ١٥%	$15000 \times 15\% =$	٢٢٥٠ جنيه
شريحة بواقع ٢٠%	$15910 \times 20\% =$	٣١٨,٢ جنيه
الضريبة السنوية المستحقة		٥٠٦٨,٢ جنيه
الضريبة الشهرية المستحقة	$5068,2 \div 12 =$	٤٢٢,٣٥ جنيه

الضريبة المستحقة على المكافأة التشجيعية (عارضة)

الضريبة المستحقة على المكافأة التشجيعية $= 6000 \times 20\% = 1200$ جنيه .
(المكافأة التشجيعية تخضع للشريحة الرابعة)

حساب أقساط التأمين على الحياة والصندوق الخاص

نسبة ١٥%	المبلغ المقارن	المسدد الفعلى
$68719 \times 15\% =$ ١٠٣٠٧,٨٥ جنيه	٣٠٠٠ جنيه	$650 \times 12 =$ ٧٨٠٠ جنيه

وعليه تم الأخذ بالمسدد الفعلى ومقداره ٧٨٠٠ جنيه .

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

التطبيق الخامس

تقاضى أحد العاملين بشركة طيران أجنبية تعمل فى مصر خلال الفترة الضريبية من ١/١/٢٠١٠م حتى ٣١/١٢/٢٠١١م المبالغ الآتية :

٧٠٠ جنيه	مرتب أساسى شهرى
١٢٠٠٠ جنيه	مكافآت سنوية
٢٤٠ جنيه	أجور إضافية شهرية
٤٨٠ جنيه	بدل طبيعة عمل سنوية
٨٤٠٠ جنيه	بدل تمثيل وإستقبال سنوية
٢٠٠٠٠ جنيه	حوافز إنتاج سنوية
١٠٠ جنيه	بدل إنتقال شهرى مقابل تكلفة فعلية
٢٥٠ جنيه	بدل نقدى للوجبة الغذائية شهرياً

فإذا علمت أنه :

- (١) حصل على تذاكر سفر بالطائرة مجاناً له ولزوجته قيمتها ٧٠٠٠ جنيه .
- (٢) مشترك فى أحد صناديق التأمين الخاصة بواقع ٦٠٠ جنيه سنوياً .
- (٣) يسدد قسط تأمين على حياته لمصلحة أولاده القصر بواقع ٢٠٠٠ جنيه سنوياً .

المطلوب

حساب الضريبة المستحقة، إذا علمت أن :

- ١- البدلات التى تقاضاها العامل غير معفاة بقوانين خاصة .
- ٢- الحد الأقصى لإشتراك الأجر الأساسى فى التأمينات الإجتماعية مبلغ ١٠٥٠٠ جنيه سنوياً، وبالنسبة للأجور المتغيرة بواقع ١٢٦٠٠ جنيه سنوياً .

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٥

الحل

حساب إشتراك التأمينات الإجتماعية

البيان	جزائى (شهرى)	كلى (سنوى)
الأجر الأساسى		
المرتب الشهرى	٧٠٠	٨٤٠٠

المبلغ الذى يحسب عليه الاشتراك	الحد الأقصى ١٠٥٠٠	
الأجر المتغير		
مكافآت سنوية	١٢٠٠٠	
أجور إضافية شهرية	٢٤٠	٢٨٨٠
بدل طبيعة عمل سنوية	٤٨٠	
بدل تمثيل وإستقبال سنوية	٨٤٠٠	
حوافز إنتاج سنوية	٢٠٠٠٠	
بدل إنتقال	صفر (معفى بالكامل)	
بدل نقدى للوجبة الغذائية شهرياً	٢٥٠	٣٠٠٠
إجمالى الأجر المتغير		٤٦٧٦٠
الحد الأقصى الذى يحسب عليه الاشتراك	١٢٦٠٠	

التأمينات الإجتماعية من الأجر الثابت = $٨٤٠٠ \times ١٤\% = ١١٧٦$ جنيه .
التأمينات الإجتماعية من الأجر المتغير = $١٢٦٠٠ \times ١١\% = ١٣٨٦$ جنيه .
مجموع التأمينات الإجتماعية السنوية = $١١٧٦ + ١٣٨٦ = ٢٥٦٢$ جنيه .

حساب مجموع مايتقاضاه العامل سنوياً

البيان	جزائى (شهري)	كلى (سنوى)
الأجر الأساسى	٧٠٠	٨٤٠٠
الأجور المتغيرة		
١- مكافآت سنوية	١٢٠٠٠	
٢- أجور إضافية (١٢×٢٤٠)	٢٨٨٠	
٣- بدل طبيعة عمل سنوية	٤٨٠	
٤- بدل تمثيل وإستقبال سنوية	٨٤٠٠	
٥- حوافز إنتاج سنوية	٢٠٠٠٠	
٦- بدل إنتقال سنوى (١٢× ١٠٠)	١٢٠٠	
٧- تذاكر سفر مجانية	٧٠٠٠	ميزة عينية
٨- بدل الوجبة النقدى (١٢×٢٥٠)	٣٠٠٠	ميزة عينية
إجمالى الأجور المتغيرة		٥٤٩٦٠
إجمالى ما يتقاضاه العامل سنوياً		٦٣٣٦٠

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها

الفصل الثانى

٦

٢- حساب صافى إيرادات المرتبات ومافى حكمها

البيان	جزئى	كلى
(١) الإيراد السنوى		

٨٤٠٠	٧٠٠	أ- الأجر الأساسي (شاملاً العلاوات الخاصة المضمومة إليه)
	٥٤٩٦٠	ب- الأجر المتغير (العلاوات الخاصة غير المضمومة + المكافآت + البدلات + الحوافز + الأجور الإضافية + العلاوات الاجتماعية والإضافية + حصة الموظف من الأرباح + مكافآت + إيرادات أخرى)
٦٣٣٦٠		إجمالي الإيراد السنوي
		٢- يخصم منه
	١٢٠٠	أ- المبالغ التي حصل عليها الموظف مقابل تكاليف فعلية (بدل إنتقال)
	----- ----- -----	ب- المبالغ المعفاة بقانون الضرائب وبقوانين خاصة - العلاوات الخاصة المضمومة وغير المضمومة - العلاوات الاجتماعية والإضافية - حصة الموظف في الأرباح
١٢٠٠		إجمالي المخصوم من المرتب السنوي
٦٢١٦٠		إجمالي الإيراد السنوي الخاضع للضريبة
		(٣) يخصم من الناتج
	٤٠٠٠ ٢٥٦٢ -----	أ- الإعفاء الشخصي ب- إشتراكات التأمين الإجتماعي . ج- ضريبة الدمغة النسبية (بالنسبة لموظف الحكومة)
٦٥٦٢		الأجمالي
٥٥٥٩٨		صافي الإيراد المؤقت
		(٤) يخصم منه
	٦٠٠	إشتراكات صناديق التأمين الخاصة
	٢٠٠٠	أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي
٢٦٠٠		الإجمالي
٥٢٩٩٨		صافي الإيراد الخاضع للضريبة (النهائي)

الضريبة على المرتبات وما في حكمها

٦

الفصل الثاني

وعاء الضريبة المستحقة

صافي الإيراد الخاضع للضريبة	٥٢٩٩٨ جنيه
يخصم منه : شريحة معفاة	٥٠٠٠ جنيه

وعاء الضريبة على المرتبات وما فى حكمها	٤٧٩٩٨ جنيه
--	------------

صافى الإيراد (وعاء الضريبة) مقرباً لأقرب عشرة جنيهات أقل = ٤٧٩٩٠ جنيه .

الضريبة المستحقة

الشريحة بالجنيه	سعر الضريبة	الضريبة المستحقة بالجنيه
١٥٠٠٠	١٠%	١٥٠٠
٢٠٠٠٠	١٥%	٣٠٠٠
١٢٩٩٠	٢٠%	٢٥٩٨
٤٧٩٩٠	الأجمالى	٧٠٩٨

ملاحظات على الحل

١. تم تحويل الإيراد الشهري إلى سنوى .
٢. الوجبة الغذائية المعفاة من الضريبة هى الوجبة الغذائية العينية التى تصرف للعاملين فى موقع العمل، أما البدل النقدي للوجبة فيعتبر من الأجور المتغيرة ويخضع للضريبة .
٣. تم خصم بدل الانتقال من إجمالى الإيراد لأنه مقابل نفقة فعلية تحملها العامل
٤. تم خصم مبلغ ٢٦٠٠ جنيه (المسدد الفعلى) مقابل اشتراك صناديق التأمين الخاصة، أقساط التأمين على حياة الممول لصالح أولاده القصر، حيث أنه لا يزيد على ١٥% من صافى الإيراد، وفى حدود ٣٠٠٠ جنيه، وذلك قبل صدور القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ م، طبقاً للآتى :

الضريبة على المرتبات وما فى حكمها	٦	الفصل الثانى
-----------------------------------	---	--------------

المسدد الفعلى	الـ ١٥%	الـ ٣٠٠٠ جنيه
---------------	---------	---------------

٢٦٠٠ جنيه	٨٣٣٩,٧٪ = ١٥ × ٥٥٥٩٨	٣٠٠٠ جنيه
-----------	----------------------	-----------

٥. الإعفاء الشخصى المطبق ومقدارة ٤٠٠٠ جنيه كان معمول به قبل صدور القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣م المطبق قبل ٢٠١٣/٩/١ بالنسبة للمرتبات، وقد رفع الإعفاء الشخصى إلى ٧٠٠٠ جنيه سنوياً .

التطبيق السادس

موظف عقد بوليصة تأمين على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر مقابل قسط شهرى ٥٠٠ جنيه، أحسب قيمة المبلغ المعفى طبقاً لنص المادة (١٣) فقرة (٤) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، وذلك فى حالة :

- (١) صافى الإيراد السنوى المؤقت للممول ١٥٠٠٠ جنيه .
- (٢) صافى الإيراد السنوى المؤقت للممول ٧٠٠٠٠ جنيه .

الحل

طبقاً لنص المادة (١٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م والمعدلة بالقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤م، فإنه يجب عند تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة على المرتبات وما فى حكمها، إستبعاد :

أ- إشتراكات العاملين فى صناديق التأمين الخاصة التى تنشأ طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

ب- مبلغ بوليصة التأمين التى يعقدها الممول على الحياة لمصلحته أو مصلحة الزوج أو أولاده القصر، ويشترط أن يكون التأمين فى شركات مسجلة لدى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

ج - ويشترط بالنسبة للبندين السابقين ألا تزيد جملة ما يعفى للممول على ١٥% من صافى الإيراد أو عشرة آلاف جنيه أيهما أقل أو المبلغ المدفوع أيهما إذا كان أصغر منهما .

وطبقاً للمطلوب :

صافى الإيراد	١٥% من صافى الإيراد	المبلغ المقارن	قيمة التأمين الفعلى (١٢ x ٥٠٠)	المبلغ المعفى
١٥٠٠٠	٢٢٥٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠	٢٢٥٠
٧٠٠٠٠	١٠٥٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠

تطبيقات غير محلولة على الفصل الثانى

التطبيق الأول

حصل موظف بأحدى المصالح الحكومية على الدخل الشهري التالى (خلال عام ٢٠١٤م) :

مرتب أساسى (يتضمن العلاوات الخاصة لسنتين ضمنا إلى الراتب الأساسى وقدرها ٥٠ جنيه، ٧٥ جنيه)	١٠٥٠
حوافز إنتاج	٤٠٠
بدل إنتقال (مقابل إنتقالات فعلية)	٢٥٠
علاوة إجتماعية وإضافية	١٠٠
علاوات خاصة	٤٥٠
بدل طبيعة عمل	٤٠٠
أجر الوقت الإضافى	٥٥٠

المطلوب

تحديد الوعاء الخاضع للضريبة على المرتبات ومافى حكمها، وحساب مقدار الضريبة شهرياً (وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م) .

التطبيق الثانى

موظف يعمل بأحدى الشركات الإستثمارية الكبرى فى مصر، يتقاضى شهرياً الدخل التالية (خلال عام ٢٠١٤م) :

١٢٠٠ أجر أساسى (يدخل فيه العلاوات الخاصة المضافة وقدرها ٢٠٠ جنيه)
٩٠٠ بدل طبيعة عمل

٧٠٠ بدل تمثيل وإستقبال .

٨٠٠ علاوة إجتماعية وإضافية .

٦٠٠ علاوة خاصة .

٤٠٠ بدل طبيعة عمل .

١٢٠ أجر الوقت الإضافى .

فإذا علمت أنه قد حصل على علاوة دورية فى ٧/١ قدرها ٥٠ جنيه، جزء من الراتب الأساسى .

وكذلك علاوة خاصة قدرها ١٤٠ جنيه، ومنح مكافأة تشجيعية فى نهاية العام يحتسب عليها ضرائب قدرها ٣٥٠٠ جنيه، وكان قد حصل على تذاكر سفر بالطائرة مجاناً قيمتها ٢٥٠٠ جنيه .

المطلوب

حساب الوعاء الخاضع للضريبة على المرتبات ومقدار هذه الضريبة التى تستقطع منه شهرياً وذلك بعد ٧/١ وعند حصوله على المكافأة التشجيعية وحصوله على تذاكر السفر المجانية .

التطبيق الثالث

موظف بإحدى الشركات الملاحية الخاصة يتقاضى شهرياً ١٢٠٠ جنيه مرتب أساسى - ٧٠٠ جنيه بدل تمثيل - ١٠٠ جنيه علاوة إجتماعية وإضافية - ٤٠٠ جنيه علاوات خاصة (منها ٢٥٠ جنيه مضمومة للمرتب الأساسى)، وقد حصل فى أول يوليو على علاوة دورية قدرها ١٥٠ جنيه كما حصل فى شهر سبتمبر على حوافز قدرها ١٥٠٠ جنيه .

المطلوب

حساب الضريبة التى تستقطع منه شهرياً خلال عام (٢٠١٣) .

التطبيق الرابع

- البيانات التالية متعلقة بموظف فى إحدى شركات القطاع الخاص وذلك عن عام ٢٠١٤ م :
- أ- يتقاضى مرتباً شهرياً ١٠٠ جنيه، وبديل تمثيل ٣٠٠ جنيه، وعلاوات خاصة ٤٠٠ جنيه (منها ٢٥٠ جنيه تم ضمها للمرتب الأساسى) .
- ب- حصل على علاوة دورية قدرها ٢٠٠ جنيه إعتباراً من أول يوليو .
- ج- يحصل على مسكناً قيمته الإيجارية السنوية ١٣٠٠ جنيه نظير خصم ١٥% من مرتبه الأساسى .
- د- حصل على مكافأة تشجيعية فى أول سبتمبر قدرها ١٢٠٠ جنيه .
- المطلوب :** حساب الضريبة المستقطعة خلال هذا العام .

التطبيق الخامس

- تعاقبت الشركة الكورية للصناعات النسيجية مع خبير أجنبى للعمل فى مصر لمدة ٦ شهور إعتباراً من أغسطس ٢٠١٤ م وذلك مقابل مبلغ إجمالى ٣٥٠٠٠ جنيه وتحمل الشركة تكاليف إقامته فى مصر فى حدود ١٥٠ جنيه يومياً .
- المطلوب :** حساب الضريبة المستحقة على هذا الخبير خلال فترة إقامته فى مصر

التطبيق السادس

- أستاذ بكلية الطب جامعة قناة السويس يحصل على مرتب أساسى ٣٥٠٠ جنيه شهرياً (يتضمن ٦٠٠ جنيه علاوات خاصة) - ٣٥٠ بديل جامعة شهرى - ١٥٠ جنيه علاوات خاصة غير مضمومة - ١٠ جنيه علاوة إجتماعية وإضافية .
- فإذا علمت انه حصل خلال شهر يناير ٢٠٠٧ م على مبلغ ١٥٠٠ جنيه نظير إلقاء محاضرات فى إحدى الجامعات الخاصة، ١٣٠٠ جنيه مكافأة إمتحانات، ١٦٠٠ جنيه نظير عمل إستشارات بمستشفى الجامعة .
- المطلوب :** حساب الضريبة المستحقة عليه عن شهر يناير ٢٠١٢ م .

الفصل الثالث

الضريبة على إيرادات المهن الحرة

أهداف الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى أن يتمكن القارئ من فهم الآتي :

- * ماهي المهن التي يخضع إيراداتها للضريبة .
- * شروط سريان الضريبة على إيرادات المهن الحرة .
- * أنواع الإيرادات الخاضعة لضريبة المهن الحرة.
- * التكاليف واجبة الخصم من إيرادات المهن الحرة.
- * الإعفاءات الضريبية للمهن الحرة .
- * كيفية تحديد الوعاء الضريبي لنشاط المهن الحرة .

الفصل الثالث

الضريبة على إيرادات المهن الحرة

تمهيد :

يعتبر الدخل الناتج من المهن الحرة مصدره العمل، مثله في ذلك مثل الدخل الناتج من المرتبات وما في حكمها على أن ما يفرق بينهما هو معيار التبعية أو الإستقلال لرب العمل، فإذا توافر التبعية لرب العمل خضع الدخل لضريبة المرتبات، وإذا تم أداء العمل بإعتباره عنصراً أساسياً وبصفة مستقلة، ولحساب الممول الخاص أى كانت العلاقة بينه وبين العميل تتسم بالإستقلال فإن الدخل الناتج فى هذه الحالة يخضع للضريبة على إيرادات المهن الحرة وغير التجارية .

وقد تناول المشرع الضريبي المصرى الضريبة على إيرادات المهن الحرة فى الباب الرابع من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته فى المواد ٣٢ وحتى ٣٦ ولائحته التنفيذية .

ولإيضاح المحاسبة الضريبية على إيرادات المهن الحرة طبقاً لهذه المواد، نتناول فى هذا الفصل المهن التى تخضع إيراداتها للضريبة وشروط سريان الضريبة عليها، والإيرادات الخاضعة للضريبة، والتكاليف واجبة الخصم والإعفاء من الضريبة وأخيراً كيفية تحديد الوعاء الضريبي لإيرادات المهن الحرة .

أولاً: المهن التى تخضع إيراداتها للضريبة .

تنص المادة (٣٢) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م: " تسرى الضريبة على صافى أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممول بصفة مستقلة، ويكون العنصر الأساسى فيها العمل إذا كانت ناتجة عن مزاولة المهنة أو النشاط فى مصر، كما تسرى الضريبة على صافى الأرباح الناتجة عن مزاولة المهنة فى الخارج إذا كان المركز الرئيسى أو الدائم لمباشرة الممول المهنة فى مصر." كما يطبق حكم هذه المادة على أية إيرادات ناتجة من أية مهنة أو نشاط غير منصوص عليه فى المادة (٦) من القانون الجديد .

وباستقراء هذا النص يتضح أن المشرع قد حدد المهن التى تخضع إيراداتها للضريبة فى الآتى :

(أ) المهن الحرة :

حاول بعض الكتاب التمييز بين مصطلح "المهن الحرة" ومصطلح "المهن غير التجارية"، إذ يرى هؤلاء الكتاب أن المهن الحرة هى تلك المهن التى تستلزم مزاوتها الحصول على مؤهل عال أوالتى يشترك أصحابها فى نقابة مهنية، أما المهن غيرالتجارية فهى تلك المهن التى لم يرد بشأنها نص صريح فى قانون التجارة، ومن ثم فهى المهن التى لاتخضع للضريبة الموحدة تبعاً للأحكام الخاصة بإيرادات النشاط التجارى والصناعى .

وطبقاً لما جاء بقرار وزير المالية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢م، فإن المهن غير التجارية تتمثل فيما يلى :

- ١- المحاماة، ٢- الطب، ٣- الصحافة، ٤- المحاسبة والمراجعة، ٥- الترجمة
- ٦- عرض الأزياء، ٧-التخليص الجمركى، ٨- القبائنة، الإرشاد، ٩- القراءات والتلاوات الدينية، ١٠- الهندسة (بما فى ذلك الهندسة الزراعية)، ١١-الرسم والتصوير والنحت والخط، ١٢- الخبرة (بما فى ذلك مهنة الخبيرالمثمن)
- ١٣- النسخ على الآلة الكاتبة بالقطعة لمن يباشر هذا النشاط بنفسه، ١٤- تأليف المصنفات العلمية والأدبية (بما فى ذلك ألقاء الأحاديث الفنية والعلمية والأدبية) (الدخل الذى يتلقاه أصحاب الحقوق الملكية الفكرية من بيع أو إستغلال حقوقهم)
- ١٥- الغناء والعزف والتلحين والرقص والتمثيل والإخراج والتصوير السينمائى وتأليف المصنفات الفنية وغيرها من المهن السينمائية والتليفزيونية والإذاعية والمسرحية .

(ب) المهن غير التجارية :

يمكن تعريف المهن غيرالتجارية، بأنها تلك التى لايسود فيها رأس المال وحده والتى يصعب إدراجها ضمن المهن التجارية أوالصناعية أوالزراعية أوالإجارة، فإذا إستبعدنا الحالات التى يسود فيها رأس المال وحده، والحالات التى يوجد فيها عقد

عمل، فإنه يتبقى لنا المهن التجارية والصناعية، التى إذا ماتم تحديدها فإننا نصل إلى المهن غير التجارية .

وبالرغم من ذلك ، فإننا لاننكر ما يكتنف تحديد المهن غير التجارية بشكل دقيق من الناحية الضريبية، إذا لا يمكننا القول بأنها المهن التى لم ترد بقانون التجارة، وذلك على أساس المشرع الضريبى قد اعتبر بعض المهن والأنشطة غير التجارية بطبيعتها مما يندرج تحت إيرادات النشاط التجارى والصناعى وتسرى عليه الضريبة وفقاً لذلك .

ثانياً : شروط سريان ضريبة المهن الحرة .

من إستقراء المادتين (٣٢)، (٣٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ تعتبر أن إيرادات نشاط المهن غير التجارية التى يدخل فى وعاء الضريبة الموحدة بهذه الصفة كل إيرادات تتوافر فيها الشروط التالية :

(١) مزاولة المهنة أو النشاط بصفة مستقلة :

ويقصد بذلك أن يمارس الممول المهنة بصفة مستقلة ولحساب نفسه، وهو ما يستفاد من نص المادة (٣٢) حيث تضمنت " .. التى يمارسها الممول بصفة مستقلة "

ولا يفهم من هذا الشرط ألا يشترك الممول مع آخر فى مزاولة مهنة من المهن الحرة وإنما يقصد بالاستقلال هو " أن صاحب المهنة يؤديها لحسابه الخاص محتفظاً بحريته وغير مرتبط بعقد الإستخدام مع الجهة التى يفيد بها عمله وأن أصبح أجيراً .

(٢) العمل هو العنصر الرئيسى فى مزاولة المهنة :

تتميز المهن غير التجارية بأن عنصر العمل يمثل العنصر الذى يلعب الدور الأساسى والجوهرى فى تحقيق إيراداتها، لأنها تعتمد أساساً على الكفاءة العلمية أو الخبرة الفنية أو المواهب الشخصية لمزاولة المهنة، ولذلك فإن هذا الشرط يعتبر نتيجة طبيعية يميز إيرادات نشاط المهن غير التجارية عن إيرادات النشاط التجارى والصناعى التى يكون ناتجة عن تفاعل عنصرى العمل ورأس المال معاً، أما عنصر رأس المال بالنسبة لهذه المهن فإنه يلعب دوراً ثانوياً فى تحقيق إيراداتها .

(٣) **مزاولة المهنة فعلاً وعلى سبيل الإعتياد :**

معظم المهن غير التجارية لها شروط تشمل غالباً الحصول على المؤهلات المطلوبة والخبرة اللازمة والسيرورة الحسنة، وتوافر هذه الشروط لدى شخص معين ليس كافياً لفرض هذه الضريبة، بل يلزم أن يزاول الشخص المهنة بالفعل، وتفرض الضريبة من تاريخ مزاولة المهنة فعلاً دون الإعتبار إلى تاريخ توافر الشروط أو الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .

(٤) **مزاولة المهنة أو النشاط في مصر أو في الخارج .**

أوضح المشرع هذا الشرط في المادة (٣٢) من القانون الجديد عندما قرر: "يخضع للضريبة صافى أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن والأنشطة غير التجارية، إذا كانت ناتجة عن مزاولة المهنة أو النشاط في مصر .

كما تسرى الضريبة على صافى الأرباح الناتجة من مزاولة المهنة في الخارج إذا كانت المركز الرئيسي أو الدائم لمباشرة الممول للمهنة في مصر .

حيث صدر القرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤، ونصت المادة (٦) الفقرة الأولى على فرض ضريبة سنوية على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة في مصر أو خارجها إذا كانت مصر مركزاً لنشاطهم التجاري والصناعي أو المهني، كما تسرى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة في مصر، ويفهم من ذلك أن القانون أخضع للضريبة جميع الدخل بما فيها إيرادات المهن الحرة والمهن غير التجارية إذا كانت ناتجة عن مزاولة النشاط في مصر بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين، وأيضاً المحققة في الخارج بالنسبة للمقيمين إذا كانت مصر مركزاً لنشاطهم .

(٥) **مزاولة المهنة أو النشاط بقصد تحقيق الربح :**

قد يتجاهل بعض الشراح ذكر هذا الشرط رغم أهميته، ذلك لأنه لا يكفي أن يمارس صاحب المهنة الحرة العمل مستقلاً، بل يجب أن تتوافر فيه الكسب ولولم يتحقق فعلاً

وعلى ذلك إذا لم يكن الهدف من مزاولة المهنة أو النشاط هو إبتغاء الكسب فإن الإيراد الناتج فى هذه الحالة لا تسرى عليه الضريبة.

ثالثاً: الإيرادات الخاضعة للضريبة بنشاط المهن غير التجارية .

تناول المشرع الضريبى فى المواد ٣٢ حتى ٣٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م كيفية تحديد الإيرادات التى تدخل فى وعاء الضريبة الموحدة وتنص المادة (٣٢) من القانون الجديد :

"تسرى الضريبة على صافى أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممول بصفة مستقلة، ويكون العنصر الأساسى فيها العمل، إذا كانت ناتجة عن مزاولة المهنة أو النشاط فى مصر .

كما تسرى الضريبة على صافى الأرباح الناتجة عن مزاولة المهنة فى الخارج إذا كان المركز الرئيسى أو الدائم لمباشرة الممول المهنة فى مصر" .

ويطبق حكم هذه المادة على أى إيرادات ناتجة عن أى مهنة أو نشاط غير منصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون .

وتنقسم إيرادات المهن الحرة على العناصر التالية:

١- الإيرادات الدورية :

وهى عبارة عن الإيرادات التى يحصل عليها الممول نتيجة لقيامه بمزاولة مهنته الأساسية، وبالطبع فإن هذه الإيرادات تختلف باختلاف طبيعة نشاط كل مهنة، فعلى سبيل المثال، تتمثل إيرادات المحاسب فى أتعابه من مراجعة الحسابات وتصميم النظم المحاسبية وتقديم الإقرارات الضريبية وحضور لجان الطعن وغيرها مما ينتج عن مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، كما تتمثل إيرادات الطبيب فى أتعاب العمليات الجراحية والاستشارات الطبية وغيرها مما ينتج عن مزاولة مهنة الطب .

٢- الإيرادات الفرعية (العرضية) :

وهي عبارة عن الإيرادات التي يحصل عليها الممول ليس نتيجة لقيامه بمزاولة مهنته الأساسية، ولكن قد يحصل عليها بسبب قيامه بمزاومتها، ومن أمثلة هذه الإيرادات :

(أ) الإيراد الذي يحصل عليه الممول مقابل تأجير جزء من مكان مزاولة المهنة (المكتب أو العيادة) من الباطن للغير .

(ب) عائدات التنازل عن مكاتب مزاولة المهنة كلياً أو جزئياً وأيه مبالغ محصلة نتيجة لإغلاق المكتب .

(ج) الإيراد الذي يحصل عليه الممول مقابل تأجير أصل من أصول المهنة للغير (عائدات التصرف في أصول مهنية م ٣٣ القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م)

(د) الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول المهنة للغير بقيمة أكبر من قيمتها الدفترية بعد خصم الإهلاك، كذلك إذا حدث حريق أو تلف في المكان (المكتب أو العيادة) الذي يزاول فيه الممول نشاطه، وكان الممول مؤمناً على مشتريات هذا المكان من عدد وأدوات وأثاث، فإن الفرق بين مبلغ التعويض الذي يحصل عليه الممول من شركة التأمين وتكلفة هذه الأصول يخضع للضريبة حيث أن هذا الفرق ربحاً رأسمالياً .

هذا ولا يخضع الإيرادات الفرعية (العرضية) التالية للضريبة :

١) المكافآت والجوائز المالية التشجيعية :

وهي الجوائز المالية التشجيعية التي تمنحها الدولة للباحثين في العلوم والأدب والمكافآت التي يحصل عليها الممول نظير اشتراكه في المؤتمرات العلمية، وهذه الجوائز والمكافآت لا تخضع للضريبة تقديراً من الدولة للمجهودات التي بذلها من حصل عليها وتشجيعاً لغيرهم على القيام بالعمل الجاد المثمر، كذلك يعفى مكافأة الإرشاد عن الجرائم التي يعاقب عليها القانون .

٢) أرباح تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعملية والثقافية والأدبية :

حيث أعفى المشرع فى البند (٥) من المادة (٧١) المعدل بالبند ٢ من المادة ٣٦ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م هذه الأرباح من الخضوع للضريبة وذلك بشرط عدم بيع المؤلف أو الترجمة لإخراجه فى صورة مرئية أو صوتية، فإن الأرباح الناتجة عن ذلك تخضع للضريبة .

٣) أخرى :

وهى التى يحصل عليها صاحب المهنة ولا تدخل ضمن إيرادات مزاولة المهنة الخاضعة للضريبة كإيجار العقارات المبنية التى يملكها ويؤجرها للغير، أو فوائد السندات وأرباح الأسهم التى يحصل عليها.

قد يحصل صاحب المهنة من أى شخص طبيعى أو اعتبارى على عمولة عارضة مقابل الوساطة فى عقد بعض الصفقات أو إنهاء بعض الأعمال لهؤلاء، فيخضع إجمالى المبلغ المحصل نقداً للضريبة بسعر ثابت ٢٠% من أصل المبلغ المحصل دون خصم أى تكاليف أو أعباء عائلية .

رابعاً: التكاليف واجبة الخصم لنشاط المهن الحرة .

١. رسوم القيد والإشتراكات السنوية ورسوم مزاولة المهنة .
٢. الضرائب التى يؤديها الممول بمناسبة مباشرة المهنة عدا الضريبة التى يؤديها وفقاً لأحكام هذا القانون .
٣. المبالغ التى يؤديها الممول إلى نقابته وفقاً لنظامها الخاص بالمعاشات .

٤. أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر .

وفى تطبيق أحكام البندين ٣ ، ٤ يشترط ألا تزيد جملة ما يُعفى للممول من صافى الإيراد الخاضع للضريبة على ٣٠٠٠ جنيه سنوياً .

ولا يجوز تكرار ذات الخصم من أى دخل أخر منصوص عليه فى المادة ٦ من هذا القانون، وقد نصت المادة (٣٤) على أنه :

يخصم من صافى الإيرادات المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من هذا القانون التبرعات المدفوعة الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة أوالتى تؤول إليها بما لا يجاوز صافى الإيراد السنوى، وكذلك التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة ولمؤسسات البحث العلمى المصرية وذلك بما لايتجاوز ١٠% من صافى الإيراد السنوى .

ولايجوز خصم ذات التبرعات من أى إيراد أخر من الإيرادات المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون .

كما يخصم من إجمالى إيراد الممول طبقاً لنص المادة (٣٥) جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق الإيراد من واقع الحسابات المنتظمة المؤيدة بالمستندات بما فى ذلك التكاليف والمصروفات التى لم يجر العرف على إثباتها بمستندات مثل الإكراميات والانتقالات والنظافة وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى حدود ٧% من إجمالى المصروفات العمومية والإدارية المؤيدة بالمستندات، ويكون الخصم بنسبة ١٠% فى حالة عدم إمساك دفاتر منتظمة .

وفى تطبيق أحكام هذا الباب يسرى حكم المادة ٢٩ من هذا القانون إذا كان الممول ممسكاً لدفاتر منتظمة .

خامساً: الإعفاء من الضريبة :

ورد في المادة (٣٦) الإعفاءات الضريبية على النحو التالي :

١. المنشآت التعليمية الخاضعة لإشراف الحكومة أو لإشراف الأشخاص الاعتبارية العامة أو لإشراف القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .
 - وقد ألغى المشرع هذا الإعفاء بموجب المادة رقم (١٢) من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ م اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/٥ م.
 ٢. إيرادات تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية عدا ما يكون ناتجاً عن بيع المؤلف والترجمة لإخراجه في صورة مرئية أو صوتية .
 ٣. إيرادات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم عن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تطبع أصلاً لتوزيعها على الطلاب وفقاً للنظم والأسعار التي تضعها الجامعات والمعاهد .
 ٤. إيرادات أعضاء نقابة الفنانين التشكيليين من إنتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر .
 ٥. إيرادات أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية .
- حيث نص المشرع الضريبي المصري في المادة (٣٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ م على مايلي :
- "تعفى من الضريبة صافي إيرادات أصحاب المهن الحرة، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهن الحرة، وبعد أقصى خمسون ألف جنيه سنوياً، وتخفف المدة المقررة للإعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً (وبعد أقصى خمسون ألف جنيه) ويشترط للاستفادة بهذا الإعفاء الضريبي القانوني المؤقت، أن يكون صاحب المهنة الحرة مقيداً كعضواً عاملاً في النقابة المهنية في مجال تخصصه .

معاملة الشركات التي تباشر نشاطاً مهنيًا :

تنص المادة (٥٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م على مايلي :

"في تطبيق حكم البند (١) من المادة (٤٨) من القانون، تعامل الشركات التي تباشر نشاطاً من أنشطة المهن الحرة سواء بعقد أو بدون عقد معاملة الأشخاص الاعتبارية، وتحدد إيراداتها على أساس نقدي ومصروفاتها على أساس الإستهقاق، وتطبق بشأنها أحكام الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية " .

تعليق على المادة (٥٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م .

ونحن نرى أن معاملة الشركات التي تباشر نشاطاً مهنيًا معاملة الأشخاص الاعتبارية سوف يثير عدد من المشاكل التطبيقية يمكن إيضاحها كما يلي :

١- إن إختلاف المعاملة الضريبية للنشاط المهني للممول الواحد في حالة كونه شخصاً طبيعياً كيانه القانوني فردي وذات الشخص إذا كان شريك في شركة اعتبارية ويزاول نفس النشاط ولاسيما بالنسبة لشركات الأشخاص يخلق وضعاً قانونياً غير دستوري .

٢- إن المعاملة الضريبية لإيرادات الأشخاص الاعتبارية سواء كانت شركات أموال أو شركات أشخاص كشركات اعتبارية مهنية وفقاً لنص المادة (٥٤) من اللائحة التنفيذية للقانون للإيرادات على أساس نقدي والمصروفات على أساس الإستهقاق يثير مشكلة عملية وتطبيقية في المعاملة الضريبية الأخرى للأشخاص الاعتبارية الأخرى في حالة مزاولتها لأي نشاط مهني بجانب نشاطها التجاري فهل يخضع النشاطين معاً لأساس الإستهقاق أم يتعين التفرقة بينهم ؟ .

٣- أن المادة (٢٣) من القانون تنص على أن التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة تعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم أي كان مقدارها، بينما نجد المادة (٣٤) من ذات القانون تنص على " أن يخصم من صافي إيرادات المهن الحرة وغيرها والأشخاص

الإعتبارية العامة أوالتي تؤول إليها بما لايتجاوز صافى الإيراد السنوى" وهذه تفرقة لامبرر لها على الإطلاق .

سادساً : كيفية تحديد الوعاء الضريبى لنشاط المهن الحرة .

من خلال تحديد الإيرادات والمصروفات الخاضعة للضريبة كما يلى :

أ- الإيرادات : (تأخذ بالأساس النقدى) .

أى الإيرادات المحصلة بالفعل خلال السنة سواء تخص السنة الحالية أو السنة السابقة أو التالية وأن تكون تمت داخل مصر أوفى خارج البلاد (تعديلات القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤) .

ب- المصروفات :

تأخذ بأساس الإستحقاق أى المصروفات التى تتعلق بالسنة بغض النظر عما إذا كانت قد سددت أم لا .

ج- الأرباح الرأسمالية :

يقصد بها نتيجة التصرف فى بعض الأصول الثابتة المستخدمة فى مزاولة المهنة بأكثر من قيمتها الدفترية حيث تدخل ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة .

التبرعات :

- للحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو للمجهود الحربى، تخصم بكامل قيمتها من صافى الإيراد السنوى .
- أما التبرعات لجمعيات خيرية أو دور العلم أو العبادة، تخصم من صافى الإيراد السنوى ولكن فى حدود ١٠% من صافى الإيراد .

د - المبالغ المدفوعة للنقابة :

مثل إشتراك النقابة، يخصم ضمن المصروفات المتعلقة بالمهنة أمامقابل المعاش فإنه يخصم بعد صافى أرباح المهنة كما يلى :

- المسدد للنقابة مقابل المعاش وأقساط التأمين على الحياة، تتم بمقارنة :

المبلغ المدفوع = (المسدد مقابل المعاش + أقساط تأمين على الحياة)

بالحد الأقصى = ٣٠٠٠ جنية .

ثم إختيار أيهما أقل ويخصم من صافى الإيراد الخاضع للضريبة .

هـ - مصروفات السيارة :

تدخل ضمن التكاليف والمصروفات اللازمة لمباشرة المهنة فإذا كانت السيارة مستخدمة في أعمال المكتب وفي أغراضه الخاصة وقدرت استخداماته للسيارة في أغراضه الخاصة بنسبة ٢٠% منها يدخل ضمن التكاليف والمصروفات ٨٠% فقط لمباشرة المهنة، إذا قدر الإستخدام بهذه النسبة، وجرى العرف على ثبات $\frac{2}{3}$ هذه المصروفات ضمن التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة .

و- خسائر السنوات السابقة :

أجاز المشرع لصاحب المهنة الذى يمسك دفاتر منتظمة أن يرحل الخسائر المتعلقة بإحدى السنوات بحد أقصى خمس سنوات .

كيف يتم تحديد صافى الربح الضريبى .

بيان	جزئى	كلى
١- الإيرادات الخاضعة للضريبة:		
(أ) الإيرادات التجارية (العادية) .	xxx	
(ب) عائد التصرف فى الأصول المهنية .	xxx	
(ج) عائد نقل خبرات أو التنازل عن مكاتب مزاوله المهنة (كلياً أو جزئياً) .	xxx	
(د) المبالغ المحصلة نتيجة إغلاق المكاتب	xxx	
إجمالى الإيراد السنوى :		xxx
يخصم منه :		
٢- التكاليف والمصروفات اللازمة لمباشرة المهنة :		
✓ فى حالة إمساك دفاتر منتظمة:		(-)
• جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق الإيراد، مثل:		
(أ) إهلاك الأصول المهنية .	xxx	
(ب) رسوم القيد والإشتراكات السنوية .	xxx	
(ج) رسوم مزاوله المهنة .	xxx	
(د) الضرائب التى يؤديها الممول بمناسبة مباشرة المهنة ماعدا الضريبة التى يؤديها وفقاً لأحكام هذا القانون .	xxx	
(هـ) إيجار الأماكن الخاصة بمزاوله المهنة .	xxx	

	xxx	(و) مرتبات وأجور المساعدين
	xxx	(ز) إستهلاك الكهرباء والمياه والتليفون .
	xxx	(ح) أى مصروفات أخرى .
		✓ فى حالة عدم إمساك دفاتر منتظمة :
(xxx)		• تحسب مصروفات حكومية بواقع ١٠% من إجمالى الإيراد السنوى
xxxx		صافى الإيراد السنوى .
		يخصم منه :
(-)	xxx	(١) التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة أو التى تؤول إليها(بالكامل بما لا يجاوز صافى الإيراد السنوى).
	xxx	(٢) التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهورة ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة لإشراف حكومى ولمؤسسات البحث العلمى المصرية (بما لا يجاوز ١٠% من صافى الإيراد السنوى)
(xx)		صافى الإيراد الخاضع للضريبة :
xxx		(٣) خسارة السنة السابقة (فى حالة إمساك دفاتر منتظمة)
	xxx	(٤) المبالغ المسددة للنقابة لتمويل المعاش وأقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحى فى حدود ٣٠٠٠ جنيه .
(xx)	xxx	
xxxx		صافى الإيراد الداخلى فى وعاء الضريبة .

تطبيقات محلولة على الضريبة على إيرادات المهن الحرة

التطبيق الأول : (امتحان تجارة بورسعيد ٢٠١٢).

(أدم الصادق) يزاول مهنة المحاماة من خلال مكتبه الخاص ببورسعيد .
إليك بياناً بإيرادات ومصروفات المكتب من يناير إلى ديسمبر ٢٠١١ م.

أولاً: الإيرادات

٤٠٠٠	أتعاب دعاوى قضائية إنتهى من المرافعة فيها خلال العام (منها مبلغ ١٠٠٠٠ ما زالت مستحقة له طرف أحد عملائه) .
٧٠٠٠	أتعاب تقديم إستشارات قانونية تمت خلال العام (منها ٢٠٠٠ قيمة إستشارات قانونية لإحدى الشركات بالسعودية عند أدائه لفريضة الحج) .
١٥٠٠	ثمن بيع بعض أصول المهنية (قيمتها الدفترية ٥٠٠٠) .
٥٠٠	قيمة الجائزة التقديرية عن بحث قدمه عن وسائل مكافحة الجريمة .
١٠٠٠	مكافأة من الحكومة التونسية نظير حضوره مؤتمر المحامين العرب المنعقد هناك .
٢٠٠	إيراد تأليف ونشر بعض المقالات في مجلة القانون والمحاماة .
٦٠٠	مكافأة إرشاد عن أحد الهاربين من السجون .
١٠٠٠	عمولة عن توسطه في بيع عقار لأحد عملائه (قبض منها ٧٠٠٠ وأنفق في سبيل ذلك مصاريف ١٠٠٠)

ثانياً : المصروفات :

٥٠٠٠	مصاريف السفر للسعودية لأداء فريضة الحج .
٤٠٠	مصاريف السفر لتونس لحضور مؤتمر المحامين العرب .
٦٠٠	إشتراكات مهنية متنوعة (منها مبلغ ١٠٠٠ الإشتراك في منظمة مهنية بالخارج) .
١١٠٠	الإيجار المدفوع (الإيجار الشهري ١٠٠٠) .
٢٥٠٠	المرتبات المدفوعة (المرتبات الشهرية ٢٠٠٠) .
٦٠٠	مصاريف السيارة المستخدمة في أعمال المكتب والأغراض الشخصية له .
١٠٠٠	مصاريف إدارية وعمومية متنوعة مسددة خلال العام .
٢٠٠	تبرعات وزارة العدل .
٧٠٠	تبرعات لإحدى الجمعيات الأهلية المصرية .
٤٠٠	قسط التأمين السنوى على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر .
٢٥٠٠	ضريبة دخل مسددة تحت حساب عام ٢٠١١ م .

المطلوب : تحديد وعاء مقدار ضريبة الدخل المستحقة عليه والضريبة واجبة السداد عن عام ٢٠١١م مع التعليل بإيجاز، علماً بأن خسارة المكتب المعتمدة عن عام ٢٠١٠م كانت مبلغ ٥٠٠٠ وليس لديه أية مصادر دخل أخرى بخلاف مكتب المحاماة .

الحل

أولاً : إيرادات مزاولة المهنة الفعلية .		
أتعاب الدعاوى القضائية (٤٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
أتعاب تقديم إستشارات قانونية (٥٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠)	٧٠٠٠٠	
ربح بيع الأصول المهنية .	١٠٠٠٠	
يخصم منه		
ثانياً : تكاليف مزاولة المهنة .		
مصاريف السفر لتونس لحضور المؤتمر .	٤٠٠٠	(٦٠٠٠٠)
إشتراكات متنوعة .	٦٠٠٠	
الإيجار السنوى .	١٢٠٠٠	
مرتبات سنوية	٢٤٠٠٠	
مصاريف سيارة (٢ —)	٤٠٠٠	
مصاريف إدارية متوقعة مسددة .	١٠٠٠٠	
صافى الإيراد .		٥٠٠٠٠
يخصم منه مبالغ تعتبر فى حكم التكاليف .		
(١) تبرعات مدفوعة لوزارة العدل .	٢٠٠٠	(١٠٠٠٠)
(٢) تبرعات مدفوعة لإحدى الجمعيات الأهلية (مدفوع ٧٠٠٠)	٥٠٠٠	
الحد الأقصى ٥٠٠٠٠ × ١٠% = ٥٠٠٠ أيهما أقل		
(٣) قسط تأمين على الحياة .	٣٠٠٠	٤٠٠٠٠
مدفوع ٤٠٠٠		
حد أقصى ٣٠٠٠ أيهما أقل .		(٥٠٠٠)
(٤) خسائر سنوات سابقة		٣٥٠٠٠
وعاء الضريبة .		

حساب الضريبة المستحقة عام ٢٠١١ م .

٥٠٠٠ الأولى معفاة

الشريحة الأولى $25000 \times 10\% = 2500$ جنيه .الشريحة الثانية $5000 \times 15\% = 750$ جنيه .جملة الضريبة المستحقة $= 3250$ جنيهالضريبة المسددة تحت الحساب $= (2500)$ جنيه .الضريبة واجبة السداد 750 جنيه .

ملاحظات على الحل :

[١] أتعاب الدعاوى القضائية (٦٠٠٠ جنيه) .

تعد هذه الأتعاب من الإيرادات الخاضعة للضريبة، باستثناء مبلغ (١٠٠٠٠ جنيه) التي مازالت مستحقة له طرف أحد عملاته وذلك تطبيقاً (لمبدأ الأساس النقدي).

(إذا ما يعد من الإيرادات $= 4000 - 10000 = 30000$ جنيه) .

[٢] أتعاب تقديم الإستشارات القانونية (٧٠٠٠٠ جنيه) .

تعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة بما فيها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه التي حصل عليها من دولة السعودية وفق اعديلات القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ م .

(إذا ما يعد من الإيرادات $= 50000 + 20000 = 70000$ جنيه) .

[٣] ثمن بيع الأصول المهنية (١٥٠٠٠ جنيه) .

الربح الناتج عن بيع هذه الأصول $= 15000 - 5000 = 10000$ جنيه .

هذا الفرق يمثل ربحاً رأسمالياً خاضع للضريبة .

[٤] قيمة الجائزة التقديرية (٥٠٠٠ جنيه) .

جوائز الدولة التقديرية أو التشجيعية من الدولة لاتخضع للضريبة (معفاة) وذلك بهدف التشجيع على البحث العلمى بالإضافة إلى أن هذه الجوائز تمنح لتعويض الباحثين عن تكاليف البحث العلمى .

[٥] مكافأة حضور مؤتمر المحامين العرب (١٠٠٠٠ جنيه) .

هذه المكافأة لاتعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة وذلك لتشجيع على حضور مثل هذه المؤتمرات حيث أن هذا الحضور يترتب عليه رفع الكفاءة المهنية له .

[٦] إيرادات تأليف ونشر مقاله فى مجلة القانون والمحاماه (٢٠٠٠ جنيه) .

بنص القانون إيرادات التأليف وترجمة الكتب المقالات الدينية والعلمية وثقافية والأدبية معفاة من الضريبة إلا إذا كانت ناتجة عن البيع للاخراج فى صورته سمعية أو بصرية .

[٧] مكافأة الإرشاد لاتعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة (معفاة) .

وذلك تشجيعاً للمواطن على القيام بمثل هذه الأعمال وذلك حفاظاً على الوطن وسلامة المواطنين والأمن القومى .

[٨] مصاريف السفر للسعودية لأداء فريضة الحج (٥٠٠٠ جنيه) .

هذه المصاريف لاتعد من التكاليف الواجبة الخصم لأنها غير متعلقة بأعمال المهنة (تمثل مصروفات شخصية) .

[٩] مصاريف السفر لتونس (٤٠٠٠ جنيه) .

هذه المصاريف تعد من التكاليف المعتمدة وذلك باعتبارها تشجيعاً إضافياً للممول على حضوره مثل هذه المؤتمرات .

[١٠] الإيرادات المهنية (٦٠٠٠ جنيه) .

هذه الإشتراكات تعد من التكاليف الواجبة الخصم، تعد من التكاليف التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب وذلك لأنها متعلقة أو متصلة بمباشرة المهنة بما فيها الإشتراك في المنظمة المهنية بالخارج .

[١١] الإيجار المدفوع (١١٠٠٠ جنيه) .

على الرغم من تطبيق الأساس النقدي عند محاسبة أصحاب المهن الحرة إلا أنه يتم تطبيق أساس الاستحقاق عند معالجة بند الإيجار وإعتماد الإيجار السنوي سواء دفع أو لم يدفع .

الإيجار السنوي يعد من التكاليف بواجبة الخصم $= 12 \times 1000 = 12000$ جنيه

[١٢] المرتبات المدفوعة (٢٥٠٠٠ جنيه) .

إستثناء من تطبيق قاعدة السداد النقدي يتم إعتماد المرتبات السنوية التي تخص الفترة الضريبية من التكاليف الواجبة الخصم .

المرتبات السنوية $= 2000 \times 12 = 24000$ جنيه .

[١٣] مصاريف السيارة (٦٠٠٠ جنيه) .

طالما أن السيارة تستخدم في أعمال المهنة (المكتب) والأغراض بخاصة في هذه الحالة وحسب تعليمات مصلحة الضرائب يتم توزيع مصروفات بين المهنة والإستخدام الشخصي بواقع ٢ : ١، بمعنى إعتماد ثلثي هذه المصروفات لأعمال المهنة وإستبعاد الثلث للإستخدام الشخصي.

إذا ما يخص المكتب ويعد من التكاليف $= \frac{2}{3} \times 6000 = 4000$ جنيه .

[١٤] المصاريف الإدارية والعمومية (١٠٠٠٠ جنيه) .

في هذه الحالة طالما أن هذه المصروفات سددت بالكامل خلال هذا العام لذلك تعد من التكاليف التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب .

[١٥] التبرعات لوزارة العدل (٢٠٠٠ جنيه) .

هذه التبرعات دفعت لأحدى الجهات الحكومية وبالتالي قانوناً تخصم بالكامل من صافى الإيراد السنوى .

[١٦] تبرعات لإحدى الجمعيات الأهلية المصرية (٧٠٠٠ جنيه) .

هذه التبرعات تخصم من صافى الإيراد السنوى فى حدود هذا المبلغ أو ١٠% من صافى الإيراد أيهما اقل .

[١٧] قسط التأمين السنوى على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر (٤٠٠٠ جنيه) .

يتم اعتماد وخصم قسط التأمين فى هذه الحالة لأنه تم على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر ولكن بحد أقصى قانوناً مبلغ ٣٠٠٠ جنيه .
(يتم اعتماد المبلغ المدفوع أو ٣٠٠٠ جنيه أيهما أقل) .

[١٨] ضريبة دخل مسددة تحت حساب عام ٢٠١١ م (٢٥٠٠ جنيه) .

هذه الضريبة لاتعد من التكاليف الواجبة الخصم لأنها تمثل حق من حقوق الدولة فى صافى إيرادات المهنية .
ولكن يتم خصم الضريبة المسددة تحت الحساب من ضريبة الدخل المستحق على الممول قبل أن تصل إلى الضريبة واجبة السداد .

[١٩] خسارة المكتب عن عام ٢٠١١ م (٥٠٠٠ جنيه) .

يتم خصم هذه الخسارة قبل الوصول إلى وعاء الضريبة وذلك لأن هذه الخسارة مازالت فى فترة الترحيل القانون (لم يمر عليها فترة الخمس سنوات) .
مع ملاحظة: أن هناك شروط أخرى بخلاف الحد الأقصى لسنوات الترحيل، مثل الإحتفاظ بدفاتر منتظمة، وسبق اعتمادها من قبل مصلحة الضرائب، وأن تكون خاصة بالممول نفسه .

[٢٠] عمولة توسطه فى بيع عقار (عارضة) .

تخضع للضريبة بسعر ثابت ٢٠% ما تم قبضه، وتكون الضريبة

$$= ٧٠٠٠ \times ٢٠\% = ١٤٠٠ \text{ جنيه} .$$

التطبيق الثانى : (تجارة بورسعيد ٢٠٠٦)

محاسب يعمل فى مكتبه الخاص بالقاهرة يمسك دفاتر منتظمة، وفيما يلى بيانات عن مكتبه عن سنة ٢٠١٣ م :

١٤٠٠٠ جنيه أتعاب مراقبة حسابات، ١١٠٠٠ جنيه أتعاب إستشارات محاسبية، ٥٠٠٠ جنيه أتعاب تصميم نظم محاسبية، ٣٠٠٠ جنيه أتعاب أعمادات إقرارات ضريبية، ٦٠٠٠ جنيه أتعاب إستشارة محاسبية لشركة بالسعودية لم تحصل بعد، ٢٨٠٠ جنيه إيجار المكتب، ١٢٩٠٠ جنيه مرتبات المساعدين، ١٥٠٠ جنيه أدوات مكتبية، ٨٠٠ جنيه تليفون وتلغراف وبريد، ١٠٠٠ جنيه إهلاك أثاث وأجهزة، ٢٠٠ جنيه إشتراك فى مجلات علمية، ٤٠٠ جنيه إشتراك فى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢٨٠٠ جنيه تبرعات للحكومة، ١٧٠٠ جنيه تبرعات لجمعية النور والأمل المصرية، ٣٠٠ جنيه لفقراء الحى، ١٦٠٠ جنيه قسط تأمين على حياته لصالح زوجته، وهناك خسائر مرحلة من العام الماضى ١٥٠٠ جنيه

المطلوب : تحديد وعاء الضريبة

الحل

أولاً: إيرادات مزاولة المهنة الفعلى .		
أتعاب مراقبة حسابات	١٤٠٠٠	٣٣٠٠٠
أتعاب إستشارات محاسبية	١١٠٠٠	
أتعاب تصميم نظم محاسبية	٥٠٠٠	
أتعاب إعتمااد إقرارات ضريبية .	٣٠٠٠	
يخصم		
ثانياً: تكاليف مزاولة المهنة		
إيجار المكتب	٢٨٠٠	
مرتبات المساعدين	١٢٩٠٠	
أدوات كتابية	١٥٠٠	
تليفون وتلغراف وبريد	٨٠٠	

إهلاك أثاث وأجهزة	١٠٠٠	
إشتراك فى مجلات علمية	٢٠٠	
إشتراك فى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	٤٠٠	١٩٦٠٠
صافى الإيراد السنوى		١٣٤٠٠
يخصم منه مبالغ تعتبر فى حكم التكاليف		
(١) تبرعات		
للحكومة (بالكامل)	٢٨٠٠	
لجمعية النور والأمل المصرية	١٣٤٠	
- فعلى ١٧٠٠		
- مسموح به $10\% \times 13400 = 1340$		
نختار المبلغ الأقل ليخصم		
لفقراء الحى	—	
(٢) قسط التأمين على الحياة لصالح زوجته:	١٦٠٠	
- فعلى ١٦٠٠		
- مسموح به ٣٠٠٠		
نختار المبلغ الأقل ليخصم		(٥٧٤٠)
صافى الإيراد قبل خصم خسائر السنوات السابقة		٧٦٦٠
(٣) خصم الخسائر المرحلة من العام الماضى		(١٥٠٠)
وعاء الضريبة		٦١٦٠

التطبيق الثالث :

فيمايلى بعض البيانات المتعلقة بمحاسب يزاول المهنة بمكتبة الخاص وذلك عن عام ٢٠١٣م:

- ١- حصل على ٢٠٠٠٠ جنيه أتعاب مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣م، ومبلغ ٧٠٠٠ جنيه كانت مستحقة له من العام الماضى .

- ٢- حصل على مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لعمل دراسة جدوى إقتصادية لإحدى الشركات فى الكويت لم تحصل بعد.
- ٣- حصل على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقدم أتعاب نظير إنهاء المنازعات الضريبية مع بعض عملائه .
- ٤- حقق أرباح رأسمالية قدرها ٧٠٠٠ جنيه .
- ٥- دفع خلال العام مايلى :

١٢٠٠٠ جنيه مرتبات المحاسبين تحت التمرين - ١٥٠٠ جنيه إيجار - ٦٠٠ جنيه مصروفات السيارة وقدر الإستخدام الخاص بنسبة ٢٠% منها - ١٧٥ جنيه رسوم القيد فى النقابة - ٢٥٠ جنيه ثمن كتب محاسبية وإقتصادية - ٤٠٠ جنيه للنقابة مقابل المعاش - ٥٠٠٠ جنيه أقساط تأمين على حياته لصالح أولاده القصر - ٤٠٠٠ جنيه تبرعات (منها ٤٠٠ جنيه للحكومة والباقى لجمعية كفالة اليتيم الخاضعة لإشراف الحكومة) .

مع العلم :

أن إهلاك الأثاث والحاسبات الآلية بالمكتب قد بلغ ٣٥٠٠ جنيه، وأن الممول يمسك دفاتر منتظمة .

المطلوب :

تحديد صافى إيرادات المهن غير التجارية التى تدخل فى وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٣ م .

الحل

بيان	جزئى	كلى
١- الإيرادات الخاضعة للضريبة		
أ- أتعاب مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٦ م.	٢٠٠٠٠	
ب- أتعاب مستحقة من العام الماضى تطبيقاً للأساس النقدى فى قياس الإيرادات .	٧٠٠٠	
ج- مقدم أتعاب لإنهاء المنازعات الضريبية تطبيقاً للأساس النقدى فى قياس الإيرادات .	٥٠٠٠	
أرباح بيع الأجهزة بالمكتب	٧٠٠٠	
إجمالى الإيراد السنوى		٣٩٠٠٠
يخصم منه		
٢- التكاليف والمصروفات اللازمة لمباشرة المهنة		
أ- مرتبات المحاسبين تحت التمرين	١٢٠٠٠	
ب- إيجار	١٥٠٠	
ج- مصروفات السيارة (٦٠٠ جنيه \times ٨٠%)	٤٨٠	
د- رسوم القيد فى النقابة	١٧٥	
هـ- ثمن كتب محاسبية وإقتصادية .	٢٥٠	
و- إهلاك الأصول بالمكتب .	٣٥٠٠	
صافى الإيراد السنوى		(١٧٩٠٥)
يخصم منه:		
٣- التبرعات المدفوعة للحكومة	٤٠٠	
٤- التبرعات المدفوعة لجمعية كفالة اليتيم	٢١١٠	
المبلغ المدفوع = ١٠% \times ٢١٠٩٥ = ٢١١٠ جنيه		(٢٥١٠)
المبلغ المدفوع ٣٦٠٠ جنيه نختار الأقل		١٨٥٨٥
يخصم منه:		
٥- المسدد للنقابة مقابل المعاش وأقساط التأمين على الحياة	٣٠٠٠	
المبلغ المدفوع = (٤٠٠ + ٥٠٠) = ٩٠٠ جنيه		(٣٠٠٠)
نختار الأقل		١٥٥٨٥
صافى الإيراد الداخلى فى وعاء الضريبة		

لاحظ: المسدد للنقابة مقابل المعاش وأقساط التأمين على الحياة ٥٤٠٠ جنيه نقارنه بالمبلغ الثابت ٣٠٠٠ جنيه ونعتمد الأقل منهم وهو (٣٠٠٠ جنيه) .

التطبيق الرابع : (تجارة القاهرة ٢٠١٢)

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بأحد المهندسين الإستشاريين الذى يزاول المهنة بمكتبه الخاص وذلك عن عام ٢٠١٣م:

- ١- حصل على مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه أتعاب إستشارات هندسية لعام ٢٠١٣م، ومبلغ ٥٠٠٠ جنيه أتعاب رسوم هندسية .
- ٢- ٥٠٠٠ جنيه مقدم أتعاب عن أشرف على عمليات مقاولات لم يتم تنفيذها .
- ٣- ١٠٠٠٠ جنيه أتعاب تصميمات هندسية .
- ٤- باع جهاز كمبيوتر بربح بلغ ١٠٠٠ جنيه .
- ٥- ٥٠٠ جنيه مقابل حديث تليفزيونى فى أحد البرامج العلمية لم يحصل بعد .
- ٦- ٤٠٠٠ جنيه مقابل إستشارات فنية .
- ٧- دفع خلال العام مايلى :

٨٠٠٠ جنيه مرتبات الموظفين - ١٥٠٠ جنيه نور ومياه منها ٣٠٠ جنيه من العام الماضى - ٤٠٠ جنيه رسوم القيد فى النقابة - ٦٠٠٠ جنيه شراء أجهزة هندسية - ١٥٠٠ جنيه أقساط تأمين على حياته لصالح أولاده القصر - ١٥٠٠ جنيه تبرعات منها ٣٠٠ جنيه لمستشفى خاضعة لإشراف الحكومة - ٨٠٠ جنيه مصروفات سيارة .

فإذا علمت أن :

- (١) لم يدرج ضمن أتعاب عمليات الإشراف على عمليات المقاولات مبلغ ١٥٠٠ جنيه حصلت أثناء السنة من بعض العملاء كعربون لإجراء عملية إشراف تم الإتفاق على إجرائها فى السنة القادمة، ٥٠٠٠ جنيه حصلت أثناء السنة مقابل تصميمات هندسية أجراها الممول خارج مصر .
- (٢) الإشتراك فى النقابة يتضمن ٢٠٠ جنيه مقابل المعاش .
- (٣) الأجهزة الهندسية تستهلك بمعدل ١٥% سنوياً (مع العلم بأن قيمتها تبلغ ٨٠٠٠ جنيه بعد شراء الأجهزة الهندسية الجديدة فى يوليو ٢٠١٣م) .

- ٤) السيارة تستخدم في الأغراض الشخصية بجانب العمل المهني وقدر الاستخدام الخاص ٢٠%.
- ٥) التبرعات المدفوعة عبارة عن ٥٠٠ جنيه للحكومة، والباقي لجمعية مرضى السرطان المعترف بها من الحكومة .
- المطلوب :** تحديد صافي إيرادات المهن غير التجارية التي تدخل في وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٣ م .

الحل

بيان	جزئى	كلى
١- الإيرادات الخاضعة للضريبة:		
أ- الأتعاب من مصادرها المختلفة:	٦.٥٠٠	
ب- أرباح بيع جهاز كمبيوتر بالمكتب:	١.٠٠٠	
إجمالي الإيراد السنوى .		٦١٥٠٠
يخصم منه :		
٢- التكاليف والمصروفات اللازمة لمباشرة المهنة :		
أ- مرتبات الموظفين بالمكتب .	٨.٠٠٠	
ب- مصروف نور ومياه ١٥٠٠ - ٣٠٠	١٢٠٠	
(تخص العام الماضى)		
ج- مصروفات السيارة = ٨٠ × ٨٠% = ٦٤٠	٦٤٠	
د- رسوم القيد بالنقابة = ٤٠٠ - ٢٠٠ (مقابل معاش)	٢٠٠	
هـ- أهلاك الأجهزة الهندسية .	١٢٥٠	(١١٢٩٠)
صافى الإيراد السنوى		٥٠٢١٠
يخصم منه :		
التبرعات المدفوعة للحكومة	٥٠٠	
التبرعات المدفوعة لجمعية مرضى السرطان	١.٠٠٠	(١٥٠٠)
٥٠٢١ = ١٠ × ٥٠٢١%		
صافى الإيراد الخاضع للضريبة		٤٨٧١٠
يخصم منه:		
المسدد للنقابة مقابل المعاش وأقساط التأمين على الحياة	١٧٠٠	
١٥٠٠ + ٢٠٠ نقارن بينها وبين المبلغ المدفوع		(١٧٠٠)
وهو ١٧٠٠ جنيه والمبلغ الثابت ٣.٠٠٠. ونختار الأقل		
صافى الإيراد الداخلى فى وعاء الضريبة		٤٧٠١٠

ملاحظات هامة :

- ١- مقابل الأحاديث التي يجريها الممول للتلفزيون لاتخضع للضريبة .
- ٢- التصميمات التي أجراها الممول خارج مصر تخضع للضريبة وفق تعديلات القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ .
- ٣- إهلاك الأجهزة الهندسية :

$$= \text{قيمة الأجهزة} \times \text{معدل الإهلاك} \times \text{المدة}$$
 (أ) إهلاك الأجهزة القديمة (٨٠٠٠ جنيه – ٦٠٠٠ جنيه)

$$= ٢٠٠٠ \text{ جنيه} \times ٢٥\% \times ١ = ٥٠٠ \text{ جنيه} .$$
 (ب) إهلاك الأجهزة الجديدة :

$$= ٦٠٠٠ \times ٢٥\% \times (١٢ \div ٦) = ٧٥٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{الإهلاك} = ٧٥٠ + ٥٠٠ = ١٢٥٠ \text{ جنيه} .$$
- ٤- التبرعات المدفوعة لجمعية مرضى السرطان :
 (أ) ١٠% من صافى الإيراد السنوى

$$= ٥٠٢١٠ \times ١٠\% = ٥٠٢١ \text{ جنيه} .$$
 (ب) التبرعات المدفوعة ١٠٠٠ جنيه نعتمد الأقل ١٠٠٠ جنيه .
- (ج) مقابل الحديث التلفزيونى فى أحد البرامج العلمية يخضع للضريبة، ولكنه لم يحصل بعد بذلك لا تخضع للضريبة تطبيقاً لمبدأ الأساس النقدى للإيرادات (وفق تعديلات القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ م) .

تطبيقات غير محلولة على الفصل الثالث

التطبيق الأول : (إمتحان جامعة مفتوحة بوسعيد ٢٠١٢)

الدكتورة فرح عبدالصديق تزاوّل مهنة الطب والآتى إيرادات ومصروفات العيادة خلال عام ٢٠١١ م .

أولاً : الإيرادات .

٦٠٠٠٠	أتعاب الكشف بالعيادة ومنازل المرضى (منها مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهه أتعاب كانت مستحقة لها طرف إحدى الشركات التى تعالج مرضاها من العام الماضى وحصلت هذا العام) .
٦٠٠٠٠	أتعاب عمليات جراحية تمت خلال العام فى مصر (منها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيهه مقدم أتعاب عملية جراحية ستجرى العام القادم).
٥٠٠٠٠	أتعاب عملية جراحية أجريت فى السعودية أثناء تأدية فريضة الحج .
٢٥٠٠٠	مكافأة حضور المؤتمر الطبى المنعقد بنقابة الأطباء بالقاهرة .
٥٠٠٠	مكافأة من وزارة الداخلية لإرشادها عن أحد الهاربين من العدالة .

ثانياً : المصروفات .

٥٠٠٠	مصاريف سفر للسعودية لأداء فريضة الحج .
٢٠٠٠٠	أهلاك الأصول الثابتة .
٧٠٠٠	إيجار العيادة المدفوع خلال السنة (الإيجار الشهرى ٥٠٠ جنيهه) .
١٠٠٠٠	مرتبات العاملين والمساعدين المدفوعة خلال السنة (المرتب الشهرى ١٠٠٠ جنيهه) .
٦٠٠٠	مصاريف السيارة التى تستخدم فى أعمال العيادة والأغراض الشخصية .
٣٠٠٠	الإشتراك فى مجلات علمية بالخارج .
٢٥٠٠٠	مصاريف إدارية وعمومية متنوعة (مسددة) .
١٥٠٠٠	تعويض مسدد لأحد المرضى بسبب الخطأ فى إجراء العملية الجراحية لهذا المريض .
٢٠٠٠	تبرعات مدفوعة لوزارة الصحة والسكان .
٦٠٠٠	تبرعات مدفوعة لجمعية الهلال الأحمر المصرية .
١٠٠٠	ضريبة دخل مسددة تحت الحساب لهذا العام .

فإذا علمت أن : خسارة العيادة العام الماضي المعتمدة كانت مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه .

المطلوب : تحديد وعاء ومقدار الضريبة المستحقة السداد مع التعليل بإيجاز .

التطبيق الثانى : (تجارة بورسعيد ٢٠٠٧م) .

يملك مكتباً خاصاً لمزاولة مهنة المحاماة، وفيمايلى بياناً بإيرادات ومصروفات المكتب خلال العام :

أ- الإيرادات .

٤٠٠٠٠ أتعاب دعاوى قضائية إنتهى من المرافعة فيها خلال العام (منها مبلغ ١٠٠٠٠ أتعاب الدفاع عن أحد المصريين المتهمين فى قضية بالسعودية)، ٢٥٠٠٠ أتعاب تقديم إستشارات قانونية (إستلم منها فقط ٢٠٠٠٠) ٢٠٠٠ مقابل أحاديث قانونية بالقناة الرابعة المصرية، ٣٠٠٠ مقابل إعلان على واجهة مكتبه لحساب الغير، ٤٠٠٠ صافى إيراد التصرف فى أصول مهنية، ٦٠٠٠ إيرادات تدريب وإستشارات لبعض مزاولى المهنة الجدد، ٥٠٠٠ قيمة جائزة الدولة التقديرية عن بحث قدمه عن وسائل مكافحة الجريمة، ١٠٠٠٠ مكافأة من الحكومة التونسية نظير حضور مؤتمر المحامين العرب المنعقد هناك، ٢٠٠٠ إيراد تأليف ونشر بعض المقالات فى مجلة القانون والمحاماة، ٣٥٠٠ تعويض من أحد العملاء نتيجة فسخ عقد توكيله فى دعوى قضائية، ٦٥٠٠ إيراد تأجير حجرة من المكتب لمحامى مبتدئ، ١٥٠٠٠ مقدم أتعاب قضايا سيترافع فيها العام القادم، ١٠٠٠٠ أتعاب قضايا كانت مستحقة له طرف بعض العملاء من العام الماضى وحصلت هذا العام .

ب- المصروفات .

٤٠٠٠ مصاريف سفر لتونس لحضور مؤتمر المحامين العرب ٨٠٠٠ إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة فى المكتب، ٣٠٠٠ ثمن الكتب والمجلات العلمية (منها مبلغ ١٠٠٠ الإشتراك فى منظمات مهنية بالخارج)، ١٠٠٠ تأمين على محتويات المكتب ضد السرقة، ١١٠٠٠ إيجار المكتب المدفوع (يعادل إيجار إحدى عشر شهراً، ١٣٠٠٠ مرتبات العاملين المساعدين المدفوعة (المرتبات الشهرية ١٠٠٠)، ٢٠٠٠ رسوم

القيد والإشتراكات السنوية ورسوم مزاولة المهنة، ٣٠٠٠ تبرعات مدفوعة لوزارة العدل، ٦٠٠٠ تبرعات مدفوعة لإحدى مؤسسات البحث العلمى المصرية، ١٠٠ جنيه شهرياً لنقابة المحامين مقابل المعاش، ٤٨٠٠ قسط التأمين السنوى على حياته لصالح زوجته لدى شركة التأمين الأهلية، ٤٥٠٠ مصاريف السيارة التى تستخدم فى أعمال المكتب والأغراض الشخصية، ٣٧٤٠ ضريبة دخل مسددة تحت الحساب لهذا العام، ١٥٠٠٠ مصاريف إدارية وعمومية متنوعة (مسددة) .

المطلوب : تحديد وعاء ومقدار الضريبة المستحقة مع التعليل بإيجاز .

التطبيق الثالث :

فيمايلى بيان بإيرادات ومصروفات أحد المحاسبين الذى يمارس مهنته فى مكتبه الخاص عن عام ٢٠١٤ م .

أ- الإيرادات (بالجنيهاً) :

١٥٠٠٠ جنيه مراجعة حسابات - ١٣٠٠٠ جنيه أتعاب مستحقة عن تقديم إقرارات ضريبية - ٣٥٠٠ جنيه أتعاب حضور اللجان الداخلية مستحقة على بعض العملاء - ٦٠٠٠ جنيه أتعاب تصميم نظم تكاليف بالسعودية - ١٥٠٠ جنيه أرباح بيع أثاث بالمكتب - ١٩٠٠ جنيه إيرادات أوراق مالية - ٥٠٠ جنيه عمولة وسمسرة.

ب- المصروفات (بالجنيهاً) :

٢٧٥ جنيه إشتراكات فى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - ٦٠٠٠ جنيه مرتبات للموظفين بالمكتب - ٧٠٠ جنيه مصروفات السيارة التى يستعملها فى إنتقالاته الخاصة - ١٥٠٠ جنيه إهلاك الأثاث والأجهزة بالمكتب - ٨٠٠ جنيه تبرع لجمعية أحياء بورسعيد المشهرة - ١٦٠٠ جنيه أقساط التأمين على الحياة لصالح زوجته وأولاده القصر - ٥٠٠ جنيه مصروفات نور ومياه - ١٢٠٠ جنيه أدوات كتابة ومطبوعات - ١٤٠ جنيه رسوم القيد لمزاولة المهنة - ١٥٠ جنيه مقابل الإشتراك فى معاش النقابة .

المطلوب : تحديد الوعاء الخاضع للضريبة على إيرادات المهن غير التجارية التي تستحق على الممول لعام ٢٠١٤م، وكذلك مقدار هذه الضريبة .

التطبيق الرابع :

الأستاذ/ خالد بحرى - مصرى الجنسية : يمتلك مكتباً خاصاً للتصوير السينمائى كانت إيراداته ومصروفاته خلال عام ٢٠١٤م كالآتى: (المبالغ بالجنهات) .

٣٠٠٠ جنيه إيرادات تصوير أفلام داخل الجمهورية - ٣٠٠٠ جنيه إيرادات من تصوير بعض الأفلام فى الخارج - ٨٠٠٠ جنيه أرباح بيع بعض الآلات والمهمات المستغنى عنها - ٢٠٠٠ جنيه جائزة الدولة التقديرية فى التصوير السينمائى تبرع به - ٢٠٠ جنيه للمجهود الحربى - ١٢٠٠ جنيه مهايا الموظفين والمساعدى - ١٠٠٠ جنيه إستهلاك عدد وآلات - ٥٠٠ جنيه مصروفات عمومية مختلفة - ٥٠٠ جنيه ثمن آلة تصوير جديدة مشتراة فى أول العام - ٣٠٠ جنيه ضريبة مهن حرة عن سنوات سابقة - ٣٠٠ جنيه مصاريف سفر للخارج للإطلاع على أحدث الأجهزة فى التصوير السينمائى - ٥٠٠ جنيه مصاريف السيارة التى تستخدم فى العمل وفى شئونه الخاصة - ٤٠٠ جنيه إستهلاك السيارة - ١٠٠ جنيه مصروفات إيجار ونور وتليفون مستحقة عن شهر ديسمبر ٢٠١٣م دفعت فى يناير ٢٠١٤م .

المطلوب : تحديد وعاء مقدار الضريبة الموحدة على المهنة الحرة مع الشرح والتعليل بإيجاز علماً بأنه متزوج ويعول .

التطبيق الخامس :

فيما يلى بيان بمصروفات وإيرادات الدكتور / السيد السايح يزاول المهنة بعيادته الخاصة وذلك عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٤م : (المبالغ بالجنهات) .

أولاً : الإيرادات .

٥٦٠٠ جنيه أتعاب كشف بالعيادة - ١٢٠٠ جنيه أتعاب كشف بالمنزل - ٥٥٠ جنيه أتعاب جراحية (منها ١٥٠ جنيه عن عمليات أجريت خارج مصر) - ٦٠٠

جنيه ربح بيع بعض الأجهزة الطبية بالعيادة - ١٢٠ جنيه إيراد حصل عليه نتيجة تأليف مقالات في مجلة طبيبك الخاص - ١٠٠٠ جنيه جائزة تقديرية حصل عليها في يوم الطبيب .

ثانياً: المصروفات .

١٨٠٠ جنيه مرتبات وأجور - ٤٥٠ جنيه نور ومياه - ٩٠٠ جنيه مصاريف سيارة تستخدم في مزاولة المهنة إلى جانب إستخدامها في الشئون الخاصة - ٥٠٠ جنيه تبرعات مدفوعة لبناء مسجد - ١٨٠ جنيه تبرعات لسداد ديون مصر - ١٢٠٠ جنيه قسط تأمين سنوى على حياته لصالح زوجته وولده - ١٢٠ جنيه إشتراكات في مجلات علمية - ٨٣٠ جنيه مصروفات عمومية مختلفة - ٥٠٠ جنيه ضريبة مهن حرة عن سنة ٢٠١٣ م .

المطلوب : تحديد وعاء مقدار الضريبة الموحدة عن سنة ٢٠١٤ م مع التعليل بإيجاز

التطبيق السادس :

الدكتور / إيهاب احمد محمد يمتلك عيادة بميدان المنشية ببورسعيد كانت إيراداته ومصروفاته منها عن عام ٢٠١٤ م كما يلى : (المبالغ بالجنيهات)

الإيرادات :

٢٠٠٠ جنيه كشف بالعيادة - ١٤٠ جنيه أتعاب عن أحاديث طبية ألقاها بالإذاعة المصرية - ٤٠ جنيه أجر مقالات نشرها في مجلة الأطباء، ١٠٠٠ جنيه مكافأة من الحكومة الكويتية نظير حضور مؤتمر الأطباء المنعقد هناك - ٦٠٠٠ جنيه أتعاب عمليات جراحية - ٥٠٠ جنيه إيراد تأجير حجرة من العيادة من الباطن لطبيب آخر - ٢٥٥٠ جنيه أتعاب عمليات جراحية أجراها بالكويت أثناء وجوده هناك لحضور المؤتمر الطبى - ٧٥٠ جنيه أتعاب إستشارات طبية لعمال شركة الشرق للغزل بواقع ٣ جنيه عن كل عامل - ٥٠٠ جنيه أتعاب عملية جراحية أجراها في العام الماضى وكان فقد الأمل في تحصيلها - ١٨٠٠ جنيه تعويض من شركة مصر للتأمين عن سرقة بعض الأجهزة بالعيادة (والتي تبلغ تكلفتها ١٦٠٠) .

المصروفات :

١٨٠٠ جنيه مرتبات العاملين بالعيادة - ٢٠٠ جنيه إستهلاكات مختلفة - ٦٨٠ جنيه
ضريبة مهن حرة عن العام الماضى - ٤٠٠ جنيه تأمين على العيادة - ٦٠٠٠ جنيه
كتب ومجلات علمية- ٢٠٠٠ جنيه إشتراك فى عضوية الجمعية الطبية - ٩٠٠ جنيه
مصاريف السيارة التى تستخدم فى أعماله الخاصة بالإضافة إلى أعمال العيادة -
٦٠٠ جنيه قسط تأمين سنوى على حياته لمصلحة زوجته وبناته- ٦٠٠ جنيه مكافأة
للأطباء المساعدين عند إجراء العمليات بالكوييت - ٦٠٠ جنيه مصاريف عمومية
مختلفة للعيادة .

المطلوب :

حساب الضريبة على المهن الحرة مع تعليل وجهة نظرك فى البنود التى تحتاج
إلى إيضاح .

الفصل الرابع

الضريبة على إيرادات الثروة العقارية

أهداف الفصل :

يهدف هذا الفصل إلى أن يتمكن القارئ من فهم الآتي :

- * تحديد إيراد الثروة العقارية الخاضعة للضريبة .
- * كيفية حساب الضريبة على إيرادات الوحدات المفروشة.
- * الضريبة على التصرفات العقارية.
- * الإستثناءات من التصرفات العقارية الخاضعة للضريبة .
- * الإعفاءات من الضريبة على إيرادات الثروة العقارية .

الفصل الرابع

الضريبة على إيرادات الثروة العقارية

تمهيد :

تشمل إيرادات الثروة العقارية كل من إيرادات الأراضي الزراعية، وإيرادات العقارات المبنية، وقد تعرض القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م لهذه الإيرادات من حيث كيفية تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة سواء أراضي زراعية أو عقارات مبنية وكيفية حسابها وتحصيلها في المواد من ٣٨ وحتى ٤٢ .

حتى صدق قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم (١٩٦) لسنة ٢٠٠٨ وألغى الضريبة على إيرادات الأراضي الزراعية، حيث ألغت المواد ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٤ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وأبقى على الضريبة على إيرادات العقارات المبنية والمؤجرة للغير، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل بالإضافة إلى التصرفات العقارية وإستثناءاتها، والإعفاءات الضريبية .

أولاً: الإيرادات الخاضعة للضريبة .

وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمعدل بقانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، تشمل الإيرادات الخاضعة لضريبة الدخل مايلي فقط :

[١] إيرادات العقارات المبنية والمؤجرة وفقاً لأحكام القانون المدني رقم (٤) لسنة ١٩٩٦ (تأجير العقار أو جزء منه بنظام التأجير محدد المدة أو ما يسمى بنظام التأجير الحديث) .

[٢] إيرادات الوحدات المفروشة .

حيث يتحدد الإيراد الخاضع للضريبة الناتج عن تأجير العقار أو جزء منه لمدد معينة وفقاً لأحكام القانون المدني رقم (٤) لسنة ١٩٩٦، وسواء كان الفرد مالكاً للعقار أو

مستأجر منه، على أساس مقدار الأجرة الفعلية مخصوماً منها ٥٠% مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

كما يتحدد الإيراد الخاضع للضريبة الناتج من تأجير أى وحدة مفروشة أو جزء منها، على أساس قيمة الإيجار الفعلى مخصوماً منه ٥٠% مقابل جميع التكاليف والمصروفات، وذلك سواء تم هذا التأجير للسكن أو لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنة غير تجارية أو لأى غرض آخر .

على أن يخصم ماسدده الممول من الضرائب العقارية الأصلية من ضريبة الدخل المستحقة على الممول فى نهاية السنة الضريبية، ويتم حساب الضريبة المستحقة وفقاً للشرائح التصاعدية المطبقة فى الضريبة على إيرادات المرتبات وما فى حكمها والمهن الحرة

﴿ مثال توضيحى ﴾

يمتلك أحد الأفراد عقاراً مكوناً من عشرة شقق متساوية القيمة الإيجارية، وتبلغ ضريبة المباني الأصلية المربوطة على العقار ٨٠ جنيه بسعر ١٥%، فإذا علمت أنه يسكن إحدى الشقق وأجر شقة أخرى منها وفقاً لأحكام القانون المدنى رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، بإيجار شهرى ١٠٠٠ جنيه لمدة ٨ شهور خلال عام ٢٠١٣ .

المطلوب : تحديد إيرادات الثروة العقارية التى تدخل فى وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٣ .

الحل

يتم حساب إيرادات التأجير وفقاً لأحكام القانون المدنى مخصوماً منه ٥٠% كما يلى

$$\text{صافى الإيراد} = \text{الإيجار الشهرى} \times \text{عدد الشهور المؤجرة} \times ٥٠\%$$

$$\text{صافى الإيراد} = ١٠٠٠ \times ٨ \text{ شهور} \times ٥٠\%$$

$$= ٤٠٠٠ \text{ جنيه} .$$

ثانياً : الضريبة على التصرفات العقارية .

تنص المادة (٤٢) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمعدل بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣ على مايلي :-

"تفرض ضريبة بسعر ٢,٥ ٪ وبغير أى تخفيض على إجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى للبناء عليها عدا القرى وسواء إنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء كان هذا التصرف شاملاً للعقار كله أو جزءاً منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت المنشآت مقامة على أرض مملوكة للممول أو للغير، وسواء كانت عقود هذه التصرفات مشهرة أو غير مشهرة" .

ثالثاً: الإستثناءات من التصرفات العقارية الخاضعة للضريبة :

تستثنى التصرفات الآتية من الخضوع لتلك الضريبة .

- (١) تصرفات الوارث فى العقارات التى آلت إليه من مورثة بحالتها عند الميراث .
- (٢) تقديم العقار كحصة عينية فى رأس مال الشركات المساهمة بشرط عدم التصرف فى الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات .
- (٣) البيوع الجبرية الإدارية أو القضائية، كذلك نزع الملكية أو الإستيلاء للمنفعة العامة
- (٤) التبرع أو الهبة للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو المشروعات ذات النفع العام .
- (٥) التصرف بالوصية أو التبرع أو بالهبة للأصول أو الأزواج أو الفروع .
- (٦) الأرباح المحققة عن التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى التى تمثل أصلاً من أصول المنشأة، تخضع للضريبة على أرباح النشاط التجارى أو الصناعى أو الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية بحسب الأحوال .

رابعاً الإعفاء من الضريبة

أعفى المشرع الضريبي وفقاً لنص المادة (٣١) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، أرباح بعض المشروعات من الضريبة لمدة معينة محددة بالقانون منها الآتى :

١- أرباح منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضى وذلك لمدة عشر سنوات إعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط .

٢- أرباح منشآت الإنتاج الداجنى وتربية النحل وحظائر تربية المواشى وتسمينها ومشروعات مصايد الأسماك ومزارع الأسماك، وأرباح مشروعات مراكب الصيد، وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط .

وقد ألغى قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم (١٩٦) لسنة ٢٠٠٨، الإعفاءات المنصوص عليها فى المادة (٤٣) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وتشمل الإعفاءات الآتية :

أ- إيرادات النشاط الزراعى عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون .

ب- إيرادات المساحات المزروعة فى الأراضى الصحراوية وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تعتبر فيه الأرض منتجة .

تطبيقات محلولة على إيرادات الثروة العقارية**التطبيق الأول :**

ممول يمتلك شقة تبلغ القيمة الإيجارية السنوية المتخذة لربط الضريبة العقارية عليها ٢٠٠٠ جنيه ويؤجرها طبقاً للقانون المدنى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه شهرياً .

المطلوب : تحديد وعاء الضريبة على الدخل عن عام ٢٠١٢ م .

الحل

حيث أنها مؤجرة طبقاً للقانون المدنى يحسب إجمالى الإيراد مخصصاً منه ٥٠% لمقابلة جميع التكاليف والمصروفات .

$$\text{صافى الإيراد} = \text{الإيجار الشهري} \times \text{عدد الشهور المؤجرة} \times ٥٠\%$$

$$\text{صافى الإيراد} = ١٠٠٠ \times ١٢ \times ٥٠\% = ٦٠٠٠ \text{ جنيه} .$$

التطبيق الثانى :

قام أحد الممولين بتأجير شقة مفروشة داخل كردون المدينة بإيجار شهري ٦٠٠ جنيه لمدة ١٠ شهور خلال عام ٢٠١٣ م . مع العلم أن القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً ربط الضريبة العقارية عليها ١٢٠ جنيه .

المطلوب :

تحديد صافى الإيراد الخاضع للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٣ م .

الحل

$$\text{صافى الإيراد الخاضع للضريبة} = \text{الإيجار الشهري} \times \text{عدد الشهور المؤجرة} \times ٥٠\%$$

$$\text{صافى الإيراد الخاضع للضريبة} = ٦٠٠ \times ١٠ \times ٥٠\% = ٣٠٠٠ \text{ جنيه} .$$

تطبيقات غير محلولة على إيرادات الثروة العقارية

التطبيق الأول : (تجارة السويس ٢٠٠٧ م) .

يملك أحد الأفراد عمارة بمدينة السويس تبلغ ضريبة المباني الأصلية المربوطة عليها ٣٦٠ جنيه بسعر ٢٠٪، فإذا علمت أنه قام بتأجيرها مفروشة لجامعة قناة السويس لسكن طلابها وذلك بإيجار شهري ٦٠٠٠ جنيه خلال عام ٢٠٠٦ م، وذلك وفقاً لأحكام القانون المدني رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ .

المطلوب :

- ١- تحديد وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠٠٦ .
- ٢- حساب الضريبة المستحقة عن هذا العام .

التطبيق الثاني : (تجارة بورسعيد ٢٠٠٧ م) .

البيانات التالية خاصة بالدكتورة فرح الصادق خلال عام ٢٠٠٧ .

- ١- تستأجر شقة داخل كردون المدينة بإيجار شهري ٥٠٠ وقد قامت بإعادة تأجيرها مفروشة إعتباراً من أول مارس ٢٠٠٦ م بإيجار شهري ١٠٠٠ جنيه .
- ٢- سبق وإشتريت قطعة أرض للبناء داخل كردون المدينة بلغ ١٠٠٠٠ جنيه، وقامت هذا العام ببيع نصف المساحة لإحدى الشركات بمبلغ ٥٠٠٠٠ وتكلفت في سبيل البيع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ووهبت باقى المساحة لأخيها بعقد هبه مسجل فى ١/١/٢٠٠٦ م .
- ٣- كانت تملك عمارة أخرى بيعت أول هذا العام جبرياً بالمزاد العلنى تنفيذاً لحكم قضائى وكان ثمن البيع مليون جنيه .

المطلوب : حدد مقدار الضريبة المستحقة خلال عام ٢٠٠٧ م .

التطبيق الثالث : (تجارة بورسعيد ٢٠٠٨م) .

- المطلوب من واقع البيانات التالية حدد مقدار الضريبة المستحقة للمحامي أسامة حسن خلال عام ٢٠٠٦م مع توضيح خطوات الحل بإيجاز .
- ١- يملك مشروعاً لتربية الدواجن بدأ في مزاولة هذا النشاط في أول يناير ١٩٩٦م وقد حقق المشروع هذا العام صافى ربح قدره ٥٠٠٠ جنيه .
 - ٢- يستأجر شقة داخل كردون المدينة بإيجار شهرى ٥٠٠ جنيه قام بإعادة تأجيرها مفروشة بإيجار فعلى سنوى ١٠٠٠٠ جنيه .
 - ٣- سبق أن اشترى قطعة أرض للبناء داخل كردون المدينة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وباعها فى أول هذا العام بمبلغ ١٠٠٠٠٠ وتسلم من الثمن مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه وأخذ بالباقي كمبيالات تستحق آخر عام ٢٠٠٧م وتكلف فى سبيل البيع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .
 - ٤- هذا الممول كان مالكاً لعمارة أخرى أستولت عليها الحكومة وقامت بنزع الملكية فى أول هذا العام وسدد له تعويض مليون جنيه .

الفصل الخامس

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

أهداف الفصل :

- يهدف هذا الفصل إلى أن يتمكن القارئ من فهم الآتى :
- * خصائص ضريبة إيرادات النشاط التجارى والصناعى .
- * شروط سريان الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى .
- * أنواع الإيرادات الخاضعة للضريبة.
- * الإعفاءات الضريبية لإيرادات النشاط التجارى والصناعى.
- * كيفية الفحص الضريبى لبنود إيرادات النشاط التجارى والصناعى .
- * كيفية الفحص الضريبى لبنود التكاليف والمصروفات .
- * شروط ترحيل خسائر السنوات السابقة .

الفصل الخامس

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

تمهيد :

تختلف إيرادات النشاط التجارى والصناعى فى طبيعتها كمصدر من مصادر الدخل الذى تفرض عليه الضريبة عن غيرها من الإيرادات المستمدة من المصادر الأخرى وتتميز هذه الإيرادات بأنها ناتجة عن تضافر عنصرى رأس المال والعمل .

ونتناول فى هذا الفصل الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى من حيث خصائصها، وشروط سريان الضريبة عليها، والإيرادات الخاضعة للضريبة، والإعفاءات الضريبية وكيفية الفحص الضريبى لبنود الإيرادات والتكاليف لبنود النشاط التجارى والصناعى .

أولاً: خصائص ضريبة إيرادات النشاط التجارى والصناعى :

تتمثل خصائص ضريبة إيرادات النشاط التجارى والصناعى طبقاً لما رود فى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حتى عام ٢٠١٤ فى الآتى :

(١) الضريبة شخصية .

حيث تراعى فيها الظروف العائلية للممول، وفى هذا الصدد تقررت إعفاءات معينة تتناسب مع :

- الظروف الإقتصادية .
- حالة الممول الإجتماعية .

هذا بالإضافة إلى السماح بالتمتع بهذه الإعفاءات بصرف النظر عن حدود الربحية التى يحققها الممول خلال السنة الضريبية ويعتبر ذلك أول لمسة فى القانون الجديد وضعها المشرع لإضفاء صفة الشخصية على هذه الضريبة .

(٢) الضريبة سنوية .

بمعنى أنها تفرض على الأرباح المحققة عن السنة السابقة، أو خلال الأثنى عشر شهراً التى اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية وتوجد بعض الإستثناءات من سنوية الضريبة وذلك حسب ما تقتضيه الظروف الخاصة مثل :

- أ- إذا تم مزاوله النشاط خلال السنة المالية، ففي هذه الحالة يتم فرض الضريبة على مدة تقل عن أثنى عشر شهراً .
- ب- إذا حدث توقف كلى خلال السنة، وكان من جراء ذلك ضرورة تسوية الموقف الضريبى للممول، فإن هذه التسوية تتم من تاريخ إنهاء النشاط .
- ج- فى حالة تأجير الشقق المفروشة، فإنه يتم محاسبة الممول عن الأشهر الفعلية التى حدث فيها التأجير، ولا يمكن إجراء خلاف ذلك .

(٣) الضريبة تصاعدية .

وهذه من اهم سمات التغير الذى أحدثه القانون الجديد حيث أصبحت الضريبة فى صورة شرائح تصاعدية يزداد سعرها كلما تصاعدت الأرباح، ولقد كانت قبل ذلك وعلى ضوء القوانين السابقة ضريبة ثابتة محددة على أساس نسبة ثابتة تفرض على جميع صور الربحية .

(٤) إقليمية الضريبة .

حيث أنها تفرض على أرباح كل منشأة مشغلة فى مصر، وعلى ذلك فإن الضريبة تسرى على جميع نوعيات المنشأة الخاضعة لها بصرف النظر عن جنسيتها وأيضاً عن جنسية أو تواطن أصحابها، فالمهم فى نظر المشرع أن نشاط المنشأة قد تم فى مصر، وبالتالي فإنه يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(٥) سريانها على الأرباح دون النظر الى مصدرها .

تفرض الضريبة على صافى الأرباح المحققة خلال السنة الماضية بصرف النظر عن مدى مشروعية هذه الأرباح، وبمعنى آخر بصرف النظر عن كون المنشأة ذات نشاط مشروع أو غير مشروع ومن أمثلة النوع الأخير تجارة المخدرات حيث أنها غير مشروعة بالنسبة للقوانين المدنية والجنائية، إلا أنها من وجهة نظر الضرائب لا ينظر لها كذلك وإنما ينظر إلى الربحية نفسها ومن ثم تفرض عليها الضريبة .

(٦) تفرض فى غالبية الأنشطة على الأرباح الناتجة من تضافر عنصرى رأس المال والعمل معاً .

الأصل فى الضريبة أنها تسرى على الإيرادات التى تتحقق خلال الإثنى عشر شهراً الماضية والناتجة أساساً من تضافر عنصرى رأس المال والعمل .

ثانياً: شروط سريان الضريبة :

يشترط لسريان الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى مايلى :

١- أن يعمل الممول لحسابه : يشترط لسريان هذه الضريبة أن يعمل الممول لحسابه، وليس لحساب غيره، يعمل لحسابه متمتعاً بحق التصرف وإتخاذ القرارات المناسبة بما يكون له الحق من السيادة على ممتلكاته وأعماله، أى يشترط ألا يكون متبوعاً لشخص آخر أو وكيل لشخص آخر بما يتضمنه عقد الوكالة .

٢- أن يكون القصد من العمل تحقيق الربحية : إذا كان المقصود بالأعمال التى يقوم بها الشخص عدم تحقيق أرباح من وراء مباشرته لتلك الأعمال، فإنه بالتالى لا يكون هناك محل لسريان الضريبة وذلك لأن الضريبة تفرض وتستحق على صافى الأرباح المحققة من وراء مباشرة نشاط معين، ولذلك نجد أن المشرع قد أعفى الهيئات التالية من الخضوع للضريبة .

- المؤسسات والجمعيات الخيرية .
- الهيئات والمنشآت التى تؤسس ويكون الغرض منها رفع المستوى الأدبى والإجتماعى...إلى غير ذلك .
- الهيئات التى تعمل على نشر التعليم .

٣- أن يتحقق الربح عن طريق الإحتراف : تقضى المادة ١٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أنه تسرى الضريبة على أرباح المنشآت التجارية أو الصناعية أو أرباح أصحاب الحرف فى الأصل نجد أن أرباح العمليات التجارية لهذه الضريبة تتحقق إذا كان الممول يتخذ من مزاولة تلك العمليات مهنة معتادة له، وتقتضى مباشرتها أن تتكرر عملياتها وتتعدد، ويلزم أن يضاف للشخص صفة الإحتراف.

٤- تحقيق الربح فى مصر أوفى الخارج إذا كانت مصر مركزاً للنشاط : يشترط فى أرباح النشاط التجارى والصناعى أن تكون قد تحققت فى مصر بغض النظر عن جنسية وموطن الممول، أوفى الخارج إذا كانت مصر مركزاً للنشاط التجارى والصناعى، فقد أخذ المشرع الضريبى بمعيارين عند تطبيق الضريبة المعيار الأول هو معيار التبعية الإقتصادية (الإقليمية)، بمعنى أن يكون مصدر الدخل قد تحقق فى مصر بغض النظر عن جنسية الممول، والمعيار الآخر هو معيار المواطنة (التبعية السياسية) بمعنى أن تفرض الضريبة على الدخول التى تتحقق للأفراد من ممارسة نشاطاتهم داخل مصر أو خارج مصر إذا كانت مصر مركزاً لنشاطهم وهو ما أستخدم على تسميته (بعالمية الإيراد) .

فطبقاً للمادة (٦) المعدلة بالقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ "فإنه تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافى دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر أو خارجها إذا كانت مصر مركزاً لنشاطهم التجارى والصناعى أو المهنى، وبالنسبة لغير المقيمين فتسرى الضريبة على دخولهم المحققة فى مصر" .

ثالثاً: الإيرادات الخاضعة للضريبة .

حددت المادة رقم (١٩) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الإيرادات الخاضعة للضريبة على أرباح النشاط التجارى والصناعى فى الآتى :

[١] أرباح المنشآت التجارية والصناعية ومنشآت المناجم والمحاجر والبترول .

أخضع المشرع صافى أرباح المنشآت التجارية أو الصناعية للضريبة، إلا أنه لم يحدد المهن والمنشآت التجارية، مما يتطلب الرجوع إلى قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ الذى حدد فى المواد (٤ ، ٥ ، ٦) ما يعد عملاً تجارياً وهو مايلى :

- شراء المنقولات أيا كان نوعها بقصد بيعها أو تأجيرها بذاتها أو بعد تهيئتها فى صورة أخرى، وكذلك بيع أو تأجير هذه المنقولات .
- تأسيس الشركات التجارية
- توريد البضائع والخدمات، والصناعة، والنقل البرى .
- الوكالة التجارية والسمسرة أيا كانت طبيعة العمليات التى يمارسها السمسار
- التأمين على إختلاف أنواعه، وعمليات البنوك والصرافة .
- إستيداع البضائع ووسائل النقل والمحاصيل وغيرها .
- أعمال الدور والمكاتب التى تعمل فى مجالات النشر، والطباعة والتصوير، والكتابة على الآلات الكاتبة وغيرها، والترجمة، والإذاعة، والتليفزيون والصحافة، ونقل الأخبار، والبريد، والاتصالات، والإعلان .
- الإستغلال التجارى لبرامج الحاسب الآلى، والبث الفضائى عبر الأقمار الصناعية .
- العمليات الإستخراجية لمواد الثروات الطبيعية كالمناجم والمحاجر ومنابع النفط والغاز وغيرها .
- مشروعات تربية الدواجن والمواشى وغيرها بقصد بيعها .

- مقاولات تشييد العقارات أو ترميمها أو تعديلها أو هدمها أو طلائها، ومقاولات الأشغال العامة .
- تشييد العقارات أو شراؤها أو إستئجارها بقصد بيعها، أو تأجيرها كاملة أو مجزأة على شقق أو غرف أو وحدات إدارية أو تجارية، سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة .
- أعمال مكاتب السياحة، ومكاتب التصدير والإستيراد، والإفراج الجمركى ، ومكاتب الإستخدام، ومحال البيع بالمزاد العلنى .
- أعمال الفنادق والمطاعم والمقاهى، والتمثيل والسينما والسيرك وغير ذلك من الملهى العامة .
- توزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء وغيرها من مصادر الطاقة .
- كل عمل يتعلق بالملاحة التجارية بحرية كانت أوجوية من بناء وشراء أو بيع أو تأجير أو إستئجار السفن أو الطائرات وإصلاحها وصيانتها، وشراء أدوات أو مواد تموين السفن أو الطائرات، والنقل البحرى والجوى، وعمليات الشحن أو التفريغ وإستخدام الملاحين أو الطيارين .

أما الأعمال الصناعية : فيقصد بها جميع الأعمال التى تتصل بالإنتاج الصناعى والتى تتناول المواد الخام بتحويل معين، مثل الصناعات الغذائية والكىماوية والطبية والمعدنية وصناعة الغزل والنسيج والألبان والجلود والسيارات..... إلخ ، وهذه أيضاً تخضع للضريبة .

[٢] أرباح أصحاب الحرف والأنشطة الصغيرة .

الحرف هى الأعمال التى يقوم بها طائفة معينة تعرف بأرباب الحرف وهم عبارة عن طائفة من الصناع تقع بين فريق العمال وفريق أصحاب الأعمال، فهى تتميز عن طائفة العمال بطابع الإستقلال فى أداء الحرفة، وتملكها للأدوات اللازمة للصناعة، وهى لا تبلغ مرتبة أصحاب الأعمال لأنها لا تستخدم رأس المال إلا بالقدر اللازم لشراء الأدوات المطلوبة لما تباشره من اعمال، ويعتمد أرباب الحرف فى عملهم

على مهاراتهم وخبرتهم الشخصية، كالنجار والحداد والسباك والكواء والحلاق والترزى والمنجد والبناء .

أما الأنشطة الصغيرة فقد عرفها القرار (٤١٤) لسنة ٢٠٠٩ بأنها "كل شخص إعتبارى أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس مالها المدفوع مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً" ولذلك نصت المادة (١٨) من القانون على أن :

"يصدر بقواعد وأسس المحاسبة الضريبية وإجراءات تحصيل الضريبة على أرباح المنشآت الصغيرة قرار من الوزير، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنمية المنشأة الصغيرة الصادر بالقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤، وذلك بما يتفق مع طبيعتها وييسر أسلوب معاملتها الضريبية" .

[٣] الأرباح التى تتحقق من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة .

يقصد بالصفقة الواحدة كل شراء يجريه ممول مقيم بغرض البيع لأصول منقولة غير مشتراة للإستعمال الشخصى، ويشترط لخضوع الصفقة الواحدة للضريبة ما يلى

أ- أن تكون الصفقة بغرض تجارى أو صناعى .

ب- أن يتم البيع خلال فترة إثني عشر شهراً من تاريخ الشراء .

وذلك طبقاً للمادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية للقانون .

[٤] الأرباح التى تتحقق نتيجة العمليات التى يقوم بها السماسرة أو الوكلاء بالعمولة .

أخضع المشرع أرباح السماسرة والوكلاء بالعمولة وكل من يقوم بأعمال الوساطة للضريبة، طالما أنها ناتجة من الوساطة لشراء أو بيع أو تأجير العقارات أو السلع أو الخدمات أو القيم المنقولة مقابل عمولة سواء كانت فى صورة أجر ثابت أو نسبة مئوية ، كما يلى :

(١) السمسرة :

تتلخص أعمال السمسرة فى التقريب بين طرفين فى عقد معين، أى تسهيل تقابل عرض مال معين مع طلب هذا المال، فتقتصر مهمة السمسار على ماسبق، فهو لا يتعاقد لحسابه - كقاعدة عامة - ولا تقع عليه الإلتزامات المترتبة على العقد الذى يساعد فى إبرامه وطبقاً للمادة الثانية من القانون التجارى تعتبر أعمال السمسرة أعمالاً تجارية، وتظل كذلك حتى إذا كان العقد الذى يتم بواسطتها عقداً مدنياً بالنسبة للطرفين فيه .

(٢) الوكالة بالعمولة :

يعرف القانون التجارى الوكيل بالعمولة "بأنه هو الذى يعمل عملاً بأسمه أو باسم شركة لأمر موكله وعلى ذمته مقابل أجر او عمولة، وتعتبر الوكالة بالعمولة عملاً تجارياً طبقاً للقانون التجارى، ومن ثم فإن الوكيل بالعمولة يبرم العقود باسمه ولحساب موكله مع الغير، وهو ملزم قبل موكله وقبل من يتعامل معه، وله حق الرجوع على كل منهما بما يخصه، من غير أن يكون له من الموكل أو الغير الذى تعامل معه الوكيل بالعمولة طلب على الآخر، وبذلك يعتبر تاجراً وتخضع أرباحه للضريبة .

وفى ذلك يختلف الوكيل بالعمولة عن السمسار من حيث تقتصر مهمة الأخير على التقريب بين المتعاقدين دون أن يتعاقد هو بأسمه، ودون أن تقع عليه نتيجة العقد الذى ساعد فى إبرامه أية مسؤولية نحو أحد طرفى العقد أو كليهما.

(٣) الممثلون التجاريون :

يقوم الممثل التجارى فى المنطقة التى يباشر فيها نشاطه بالبحث عن العملاء لحساب منشأة أو منشآت معينة يقوم بتمثيلها بالذات، وهو لا يتعامل معهم باسمه ولكن باسم المنشأة التى يمثلها، كما لا يعمل لحسابه الخاص، بل لحساب المنشأة، والأصل ألا يتحمل الممثل التجارى مسؤولية العقود التى يساعد فى إبرامها بين المنشأة التى ينوب عنها والعملاء، إلا إذا ارتبط بالمنشأة بما يسمى شرط الكفالة، وقد اختلف رأى

فى طبيعة العلاقة التى تربط الممثل التجارى بالمنشأة، فالبعض يرى أنها علاقة وكالة، فى حين يرى البعض الآخر أنها ناتج مختلط من الوكالة وإيجاره الأشخاص .

٤) سماسرة الأوراق المالية :

هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التوسط فى شراء وبيع الأوراق التجارية، وتشترط لائحة بورصة الأوراق المالية شروطاً خاصة فى من يشغل بهذه المهنة، منها أن يثبت أن لديه رأس مال موجود بصفة دائمة فى مصر، لا يقل عن حد معين ولذا فإن ما يحققه سماسرة الأوراق المالية يعتبر نتاجاً لرأس المال والعمل، وبالتالي فإنه يدخل فى نطاق إيرادات النشاط التجارى والصناعى الخاضعة للضريبة .

٥) الأرباح الناتجة من تأجير محل تجارى أو صناعى، ومن تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية .

فرض المشرع الضريبة على أرباح هذا النوع من النشاط بإعتباره صورة من صور الإستغلال التجارى، إلا أنه أشتراط لسريان الضريبة أن يكون ملحقاً بالمحل بعض أو كل العناصر المادية (مثل الأثاث والآلات) أو المعنوية (مثل العلامات التجارية والشهرة)، وبالتالي فإن تأجير المحل بدون هذه العناصر يخرج من نطاق الضريبة، وحيث أن النص جاء عاماً فإن أرباح التأجير تخضع للضريبة سواء أكان المؤجر مالكا للمحل أو مستأجراً له متى توافرت الشروط الأخرى .

ويتطلب تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة خصم إهلاك العناصر المؤجرة والإيجار وغيرها من المصروفات من إيراد التأجير .

وتسرى الضريبة أيضاً على الأرباح التى تنتج من تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والرقمية، بحيث يتحدد وعاء الضريبة بصافى الربح الناتج عن عملية التأجير، ويستثنى من ذلك الجرارات الزراعية وماكينات الرى وملحقاتها والآلات والمعدات المستخدمة فى الزراعة .

٦) أرباح نشاط النقل :

تخضع للضريبة أرباح نشاط النقل بكافة أنواعه المختلفة، سواء كان نقلاً برياً أو جوياً أو بحرياً، وأيا كانت الوسيلة المستخدمة فى النقل، سواء كانت سيارات بمختلف أنواعها أو طائرات أو سفناً وبواخر أو غيرها، يستوى فى ذلك نقل الأشخاص والبضائع مقابل الأجر .

٧) الأرباح التى يحققها من يزاول تشييد أو شراء العقارات :

يتضح من نص البند (٧) من المادة (١٩) من القانون أن من يشيد عقارات أو يشتريها لحسابه الخاص ثم يبيعها على وجه الإحتراف فإن أرباحه الناتجة من هذه العملية تخضع للضريبة بسعرها العادى .

وقد إشتراط المشرع لسريان هذه الضريبة ضرورة توافر الشروط التالية :

- أ- أن يكون البيع مسبقاً بالتشييد أو الشراء، وبالتالي يستبعد العقار الموهوب أو الموروث أو الموصى به .
- ب- أن يتم التشييد أو الشراء بنية البيع، فإذا كان ذلك بقصد الملكية وكان البيع بصفة عارضة فإن نية البيع تنفى، ولا تخضع عملية البيع للضريبة .
- ج- أن تتم عمليات التشييد أو الشراء والبيع على وجه الإحتراف أى يتوافر فيها نية الكسب .

٨) الأرباح الناتجة عن عمليات تقسيم الأراضى للتصرف فيها أو البناء عليها .

تخضع الأرباح الناتجة من عمليات تقسيم أراضى البناء والتصرف فيها أو البناء عليها للضريبة أيا كان نوع هذا التصرف بيعاً أو هبة أو تنازلاً .

وتنص المادة (أ) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ (بشأن إصدار قانون التخطيط العمرانى) على أنه فى تطبيق هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض

داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين، كما يعتبر تقسيمها إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة .

تنص المادة (١٢) من "لايجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو إدخال تعديل فى تقسيم معتمد أوقائم إلا بعد إعماله وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية" .

ويلتزم المقسم بموجب المادة (٢١) من القانون بتنفيذ المرافق العامة اللازمة أو بأداء نفقات إنشائها للوحدة المحلية وفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٩) الأرباح الناتجة من الآتى :

- أ- منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضى .
- ب- مشروعات إستغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها ألياً
- ج- حظائر تربية الدواب والمواشى فيها جاوز عشرين رأساً .
- د- مشروعات مزارع ومصادر الثروة السمكية .

وقدر صدر القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ متضمناً تعديل المادة (٤٦) كالتالى :-

- المادة (٤٦ مكرراً ٣) تنص على "تسرى الضريبة على الأرباح الرأسمالية التى تتحقق من التصرف فى الأوراق المالية أو الحصص بالشركات، سواء تحققت هذه الأرباح فى مصر أو فى الخارج" .
- المادة (٤٦ مكرراً ٤) تنص على "تحدد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى هذه الأرباح فى محفظة الأوراق المالية المحققة فى نهاية السنة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو إستبدال أو أى صورة من صور التصرف فى الأوراق المالية أو الحصص، وتكلفة إقتنائها بعد خصم عمولة الوساطة" .

بذلك تتمثل الأرباح المذكورة فى المادة (١٧) المعدلة والتي تخضع للضريبة

مايلى :

أ- الأرباح الناتجة عن بيع أى أصل من الأصول المذكورة فى البنود الأول والثانى والرابع من المادة (٢٥) من القانون .

وتشمل المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات وكذلك الأصول المعنوية كالشهرة والعلامات التجارية وغيرها والأراضى والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات .

ب- الأرباح الرأسمالية المحقة من التصرف فى الأوراق المالية :

حيث أضاف القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بنداً جديداً (ل) إلى المادة ٣ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لتسر الضريبة على الأرباح الرأسمالية المحقة من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، وكذلك الأرباح الرأسمالية المحقة فى الأوراق المالية للشركات المصرية المقيمة غير المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة فى الخارج .

الواقع أن فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية للبورصة يعد إجراء إيجابياً ومنطقياً فى ظل أهمية البورصة المصرية كواحدة من أهم الأسواق فى المنطقة، كما تسجل أحجام تداول كبيرة نسبياً، ومن ثم فليس منطقياً دخول مستثمرين أجانب وخروجهم من السوق بسرعة دون فرض ضرائب على أرباحهم .

وبتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٥ تراجعت الحكومة عن تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية بالبورصة لمدة عامين بدعوى الحرص على ما أسمته "تنافسية سوق المال والاستثمارات" .

ج - الأرباح المحقة من التعويضات وأرباح التصفية : نتيجة الهلاك أو الإستيلاء على أى أصل من الأصول أو الأوراق المالية المذكورة فى المادة (١٧) المعدلة بقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بالإضافة لأرباح التصفية للمنشأة الناتجة عن تسهيل أصول المنشأة .

د- أرباح إعادة التقدير :

حيث تنص المادة (٢٠) على ألا تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أصول المنشأة الفردية عند تقديمها كحصة عينية نظير الأسهم فى رأسمال شركة مساهمة وذلك بشرط أن تكون الأسهم المقابلة للحصة العينية أسمية وألا يتم التصرف فيها قبل مضى خمس سنوات، وكذلك يستثنى من الضريبة الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم لأصول المنشأة عند تغيير الشكل القانونى للشركة بمافى ذلك الإندماج مع شركة أخرى من خلال تبادل الأسهم .

ويهدف المشرع من عدم سريان الضريبة على الأرباح المشار إليها إلى تشجيع تحول المنشأة الفردية وشركات الأشخاص (مشروعات صغيرة) إلى شركات مساهمة عن طريق إجراء بعض التصرفات القانونية المحدودة، وباعتبار أن الشكل القانونى المتمثل فى شركات المساهمة هو الأكثر كفاءة للاستغلال الإقتصادى .

١٠- الأرباح الناتجة عن الإستثمار فى الأوراق المالية فى الخارج .

حيث إضيفت فقرة ثابتة إلى المادة (١٩) من القانون بموجب القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ تسمح بسريان الضريبة على الأرباح الناتجة عن الإستثمار فى الأوراق المالية فى الخارج أوالتصرف فيها .

والواقع أن تلك الضريبة يمكن تطبيقها مع تعاملات الشركات والمؤسسات فقط نتيجة لوجود قوائم مالية ونظام محاسبى بداخل تلك الشركات يمكن من خلالها إثبات تعاملاتها وحساب قيمة الأرباح النهائية، ولكن هناك إستحالة عملية فى تطبيق تلك الضريبة على تعاملات الأفراد الطبيعيين لصعوبة إثبات تعاملاتهم على الأسهم الأجنبية لوجود أكثر من آلية لتنفيذ تلك التداولات سواء الهاتف أو الإنترنت .

يضاف إلى ذلك صعوبة تحصيل هذه الضريبة فى حالة قيام الممول بتسجيلها بالإقرار الضريبى نظراً لحفظ هذه الأوراق المالية من خلال أمين حفظ

أجنبى غير مرتبط بنظام أو إتفاقية لتبادل المعلومات مع الحكومة المصرية، ولكن من جهة أخرى يمكن بسهولة الوصول إلى تفاصيل تعاملات المصريين بالخارج من خلال البنوك التى يتعامل المستثمر من خلالها .

تعليق على المادة (١٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المعدلة بقرار بالقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ :

إنه بإخضاع النص للدراسة والتحليل والخاصة بإخضاع الأرباح الرأسمالية للضريبة يتضح الآتى :

(١) أن المشرع قد أنتكس وعاد للقانون (١٤) لسنة ١٩٣٩م حين تغاضى عن الإنتقادات الموجة للقانون (١٤) لسنة ١٩٣٩م ومناداة الكثير من رجال الفكر الضريبى على رد الضريبة للممول على الربح الرأسمالى إذا أستخدم فى شراء أصول جديدة والتي كان المشرع نص عليها فى القانون (٤٦) لسنة ١٩٧٨م وما بعده إلا أنه عاد وأرتد عن منح تلك الميزة الضريبية، مما يتطلب لنص القانون (١٨٧) لسنة ١٩٩٣م بإعفاء الربح الرأسمالى للأصول إذا استخدمت فى شراء أصول جديدة خاصة الآلات والمعدات بشرط عدم التصرف فيها لمدة خمس سنوات كحافز للاستثمار والإنتاج .

ب- إنه بإستقراء المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون يتضح أن النص الوارد باللائحة أقتصر على بيان المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول فقط ولم يرد ما يفيد المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية الناتجة من التعويضات مما أثار العديد من التساؤلات فى الحياة العملية .

ج - أن المشرع قد أحال بيان المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية لأحد عناصر الإيرادات إلى المادة (٢٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م والتي تنص على "إذا كان أساس الإهلاك بالسالب، تضاف قيمة التصرف فى الأصل أو التعويض عنه إلى الأرباح التجارية والصناعية للممول، بينما المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون تنص على أنه إذا كان رصيد أساس الإهلاك بالسالب يتم إضافة هذا الرصيد فقط لأرباح النشاط، وبالتالي فإن قيمة التصرف بالكامل لن تخضع للضريبة كما جاء فى نص المادة (٢٦) من القانون، وبالتالي أصبح

هناك تناقضاً بين نص المادة (٢٦) من القانون والمادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، مما يتطلب تعديل الفقرة الأخيرة من المادة (٢٦) من القانون بحيث تصبح كالتالى "فإذا كان أساس الإهلاك بالسالب يضاف الرصيد إلى أرباح النشاط.....".

رابعاً الإعفاءات الضريبية .

تنص المادة (٣١) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أن يعفى من الضريبة الآتى :

- ١- أرباح منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضى وذلك لمدة عشر سنوات إعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط .
- ٢- أرباح منشآت الإنتاج الداخلى وتربية النحل وحظائر تربية المواشى وتسمينها ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك، وأرباح مشروعات مراكب الصيد، وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ مزاولة النشاط .
- ٣- ناتج تعامل الأشخاص الطبيعيين عن إستثماراتهم فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناتجة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية (ملغاة بموجب القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤م).
- ٤- ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيين من :

- عوائد السندات وصكوك التمويل على إختلاف أنواعها المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية التى تصدرها الدولة أو شركات الأموال .
- التوزيعات على أسهم رأس مال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم .
- التوزيعات على حصص رأس المال فى شركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الأشخاص وحصص الشركاء غير المساهمين فى شركات التوصية بالأسهم .
- التوزيعات على صكوك الإستثمار التى تصدرها صناديق الإستثمار.

وقد تم إلغاء هذا الإعفاء بالقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤، وبذلك خضعت للضريبة العوائد والتوزيعات الموضحة أعلاه سواء تحققت فى مصر أو بالخارج .

٥- العوائد التى يحصل عليها الأشخاص الطبيعىون عن الودائع وحسابات التوفير فى صناديق البريد، وعن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التى يصدرها البنك المركزى .

٦- الأرباح التى تحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الإجتماعى للتنمية فى حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر، وبحد أقصى ما يعادل (٥٠%) من الربح السنوى وبما لا يجاوز خمسين ألف جنيه، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال، ولا يسرى هذا الإعفاء إلى على أرباح من أبرم فرض الصندوق بإسمه .

خامساً : الفحص الضريبى لبنود إيرادات النشاط التجارى والصناعى .

ويمكن تقسيم بنود الإيرادات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هى :

- أ- إيرادات النشاط الجارى .
- ب- الأرباح الرأسمالية .
- ج- الإيرادات الفرعية والعرضية .

ونعرض بنود هذه الإيرادات بشئ من التفصيل كما يلى :

أ- إيرادات النشاط التجارى :

يقصد بها الإيرادات الناتجة عن مزاولة المنشأة لنشاطها العادى ويمكن تحديدها كما يلى :

إيرادات المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة (مخزون أول المدة + المشتريات خلال العام + مخزون آخر المدة) .

بالنسبة لمخزون آخر المدة :

- ١- لا تلزم مصلحة الضرائب المنشآت بإتباع طريقة معينة فى تقييم المخزون آخر المدة، وإنما تترك لها حرية إختيار الطريقة التى تناسبها بشرط ألا يتم تغيير هذه الطريقة من سنة لأخرى حتى لا يكون هناك مجال للمنشآت للتأثير على رقم الربح الخاضع للضريبة من سنة لأخرى بالتلاعب فى طريقة تقييم المخزون آخر المدة .
- ٢- هناك أكثر من طريقة تتبع فى تقييم مخزون آخر المدة وعلى المنشآت أن تختار منها مايناسبها .

ب- الأرباح الرأسمالية .

ويقصد بها الأرباح الناتجة من بيع الأصول أو الحصول على تعويضات نتيجة إهلاك الأصول وتتكون من :

- الأرباح الناتجة من بيع الأصول الثابتة .
- الأرباح من التعويضات نتيجة إهلاك أو الأستيلاء على الأصول .
- أرباح إعادة التقدير .
- أرباح التصفية .
- أرباح بيع الأوراق المالية المقيدة والغير مقيدة بالبورصة .

وفيما يلى دراسة هذه القيود :

(١) الأرباح الناتجة من بيع الأصول الثابتة :

ويمكن حسابها كما يلى :

الأرباح الرأسمالية = ثمن البيع - القيمة الدفترية للأصل .

❖ إذا كانت الشركة سجلت الأرباح الرأسمالية بالزيادة تخضم هذه الزيادة من صافى الربح .

- ❖ إذا كانت الشركة سجلت الأرباح الرأسمالية النقص يضاف هذه النقص إلى صافى الربح .
- ❖ أما عن القيمة الدفترية للأصل فإننا نحصل عليها عن طريق المعادلة التالية (تكلفة الأصل – مجمع الإهلاك المعتمدة ضريبياً) .

٢) الأرباح ومن التعويضات المحصلة نتيجة الهلاك أو الإستيلاء على الأصول :

- يقصد بربح التعويض هو الفرق بين قيمة التعويض المحصل والقيمة الدفترية للأصل (تكلفة الأصل ناقصاً منه مجمع الإهلاك المعتمدة ضريبياً) .
- فإذا كان ربح التعويض مسجل ضمن إيرادات الشركة فإننا نخضم هذه الزيادة من صافى الربح .
 - إما إذا كان ربح التعويض مسجل ضمن إيرادات الشركة بالنقص فإنه يضاف هذا النقص إلى صافى الربح .

٣) أرباح إعادة التقدير :

- لا تخضع للضريبة أرباح إعادة تقييم الأصول لأنها مجرد أرباح ورقية ولم تتحقق نتيجة عمليات البيع .
- فإذا كانت مسجلة ضمن إيرادات الشركة لاتعتمد وتخصم من صافى الربح .
 - أما إذا كانت غير مسجلة ضمن إيرادات الشركة، تترك كماهى ولا ينظر إليها .
- ### ٤) أرباح التصفية :

- تخضع للضريبة سواء كانت أرباح جارية أو رأسمالية، فإذا كانت مسجلة ضمن إيرادات الشركة لاينظر إليها عند حل التمرين، أما إذا كانت غير مسجلة ضمن إيرادات الشركة فإنها تضاف إلى صافى الربح .

٥) أرباح بيع الأوراق المالية :

تخضع للضريبة سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وسواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بالخارج .

ج - الإيرادات الفرعية والعرضية :

يقصد بها جميع الإيرادات التى تحققها الشركة (المنشأة) أو الممول من مباشرة عمليات لا تدخل فى نشاطه الرئيسى ويتم تقسيمها إلى :

١. إيرادات العقارات المبنية والأراضى الزراعية .
٢. إيرادات الأوراق المالية.
٣. التعويضات الدائنة التى تحصل عليها المنشأة .
٤. الديون المدومة المحصلة .
٥. الإعانات .
٦. الخصم المكتسب .
٧. فروق العملة الأجنبية .

وفيما يلى دراسة تحليلية للبنود السابقة بالتفصيل :

١- إيرادات العقارات المبنية والأراضى الزراعية .

وهى الإيرادات التى تحصل عليها المنشأة نتيجة تأجير هذه الأراضى أو العقارات المملوكة للمنشأة، وهذه الإيرادات تخضع للضريبة مادامت ناتجة عن عقارات مبنية أو أراضى زراعية مدرجة ضمن أصول المنشأة، والضرائب العقارية التى تدفعها المنشأة تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .

٢- إيرادات الأوراق المالية :

وهى تتضمن البنود التالية :

- أ- عوائد السندات وصكوك التمويل، وتخضع للضريبة بموجب القرار بقانون ٩٣ لسنة ٢٠١٤ سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بالبورصة .

ب- توزيعات الأسهم وحصص رأس المال، وتوزيعات صناديق الإستثمار، وعوائد أدون الخزنة: تخضع للضريبة بموجب القرار بقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ م .

٣- عوائد الودائع وحسابات التوفير :

ويقصد بها الودائع وحسابات التوفير بالبنوك وصناديق التوفير وشهادات الإيداع والإدخار التى تصدرها البنوك، وهى معفاة لاتخضع للضريبة .

— فإذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة تخصم من صافى الربح .

— أما إذا كانت غير مسجلة ضمن إيرادات المنشأة لاينظر إليها .

٤- التعويضات الدائنة التى تحصل عليها المنشأة :

وتشمل جميع التعويضات المتكررة ومن أمثلتها :

أ- تعويضات عدم تنفيذ الموردين للعقود أو التأخير فيها .

ب- تعويضات من شركات منافسه لضرر مالحق المنشأة .

جـ - تعويض قضائى لصالح المنشأة لتقليد الإسم التجارى، وهى تعالج ضريبياً على النحو التالى :

تعتمد كإيراد مع الأخذ فى الحسبان مايلى :

— إذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة بقيمة أكبر من قيمتها، تخصم الزيادة من صافى الربح .

— إذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة بقيمتها الصحيحة، تظل كماهى .

— إذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، يضاف النقص إلى الربح .

— إذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة، تضاف إلى صافى الربح .

٥- الديون المدومة المحصلة :

يقصد بها ديون سبق أن أصبحت مدومة فى سنة معينة ثم حصلت هذه الديون فى سنة أخرى، وقد يحدث أحد احتمالين :

— إذا كان الدين المدوم قد اعتمد من قبل كتكاليف واجبة الخصم، ففي هذه الحالة يعتمد كإيراد عند تحصيله، أى يظل كما هو بنفس القيمة .

— إذا كان الدين المدوم لم يعتمد من قبل كتكاليف أى تم إضافته للربح، ففي هذه الحالة لا يعتمد كإيراد عند تحصيله لذلك (يخصم) من الربح الضريبى .

٦- الإعانات :

هى ما تحصل عليه المنشأة من الحكومة أو من الغير نقداً أو بشكل عينى (إعانات إنتاج وإعانات التصدير) وهى تعالج ضريبياً كما يلى :

أ- الإعانة النقدية .

ماتم تحصيله فقط يخضع للضريبة طبقاً للأساس النقدى .

— فلو كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة تترك عند الحل أما لو كانت غير مسجله ضمن إيرادات المنشأة تضاف إلى صافى الربح .

ب- الإعانة العينية :

ما يخضع للضريبة هو الفرق بين التكلفة والقيمة السوقية فقط فإذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة تترك عند الحل أما لو كانت غير مسجلة ضمن إيرادات المنشأة تضاف إلى صافى الربح .

٧- الخصم المكتسب :

يخضع للضريبة بشرط أن يكون خاص بالفترة الضريبية، فإذا كان مسجل ضمن إيرادات المنشأة يترك عند الحل، أما لو كان غير مسجل ضمن إيرادات المنشأة يضاف إلى صافى الربح .

٨- فروق العملة الأجنبية :

أ- إذا كانت ناتجة عن عمليات حقيقية (إستيراد - تصدير - إقراض) فإذا كانت مسجلة ضمن إيرادات المنشأة تترك عند الحل، أما إذا غير مسجلة ضمن إيرادات المنشأة تضاف إلى صافى الربح .

ب- إذا كانت ناتجة عن ترجمة القوائم المالية، وكانت مسجله ضمن إيرادات المنشأة تخصم من صافى الربح، أما إذا كانت غير مسجله ضمن إيرادات المنشأة تترك عند الحل .

﴿ مثال إيضاحى ﴾

بلغ صافى الربح قبل الضريبة من واقع قائمة الدخل لأحد الممولين مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه وذلك فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ وقد تضمنت إيرادات المنشأة عن هذا العام المبالغ التالية :

٥٠٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة سبق أن إعتد منها ٤٠٠٠ جنيه بمعرفة مأمورية الضرائب- ٣٠٠٠ جنيه قيمة تعويض قضائى لصالح المنشأة بسبب مخالفة شروط التعاقد حصلت منها ١٨٠٠ جنيه فقط - ١٠٠٠ جنيه خصم مكتسب- ٢٥٠٠ جنيه أرباح بيع اوراق مالية مقيدة بالبورصة - ٣٠٠٠ جنيه أرباح أسهم مساهمة ق.خ- ٥٠٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنك الأهلى- ١٥٠٠٠ جنيه إيراد عقار مبنى (الإيجار الشهرى ١٥٠٠ جنيه) - ٣٠٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط .

فإذا علمت :

١- حصلت المنشأة على تعويض ٥٠٠٠ جنيه من إحدى شركات التأمين، ولم تقم بإدراجه ضمن إيرادات حيث إستخدمته بالكامل فى شراء أثاث للمنشأة .

٢- حصلت المنشأة على إعانة عبارة عن سنترال داخلى أدرجته بالدفاتر على أساس ٢٥٠٠ جنيه فى حين أن قيمته السوقية ٣٥٠٠ جنيه .

٣- حصلت الشركة على إعانة نقدية ٦٠٠٠ جنيه من إحدى الجهات الخيرية .

المطلوب : تحديد الربح الضريبى فى ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م .

الحل

٧٠٠٠٠		صافى الربح المحاسبى :
		يضاف إليه :
	٣٠٠٠	• إيراد عقار سنوى (١٨٠٠٠ - ١٥٠٠٠)
	٥٠٠٠	• تعويضات محصلة
	٦٠٠٠	• إعانة نقدية
	١٠٠٠	• فروق الإعانة العينية (٣٥٠٠ - ٢٥٠٠)
١٥٠٠٠		
٨٥٠٠٠		الإجمالى
		يخصم منه :
	١٠٠٠	• ديون معدومة غير معتمدة (٥٠٠٠ - ٤٠٠٠)
	١٢٠٠	• تعويض (٣٠٠٠ - ١٨٠٠)
(٧٢٠٠)	٥٠٠٠	• عوائد ودائع بالبنك الأهلى
٧٧٨٠٠		صافى الربح الخاضع للضريبة

ملاحظات على الحل :

- (١) الديون المعدومة المحصلة : ماتم إعتماده فقط يعتمد كإيراد خاضع للضريبة وبذلك يخصم الباقي (٥٠٠٠ - ٤٠٠٠) = ١٠٠٠ جنيه .
- (٢) التعويض القضائى : يخضع للضريبة ماتم تحصيله فقط بذلك يخصم الباقي (٣٠٠٠ - ١٨٠٠ = ١٢٠٠ جنيه) .
- (٣) الخصم المكتسب وأرباح بيع الأوراق المالية وأرباح بيع الأسهم وفوائد بيع بالتقسيط تخضع للضريبة وقدم إثباتها بذلك لاتضاف ولاتخصم .

(٤) إيراد العقار يخضع للضريبة وفق أساس الاستحقاق (1500×12 شهر) = ١٨٠٠٠ جنيه، وبذلك هناك إيراد عقار لم يثبت كإيراد قدره ($18000 - 15000$) = ٣٠٠٠ جنيه يخضع للضريبة .

(٥) عوائد ودائع بالبنك الأهلى معفاة من الضريبة .

(٦) التعويضات المحصلة والإعانة النقدية تخضع للضريبة بالكامل .

(٧) الإعانة العينية يخضع للضريبة بالفرق بين سعر السوق والتكلفة بذلك يخضع للضريبة الفرق = $3500 - 2500 = 1000$ جنيه .

سادساً : الفحص الضريبي لبنود التكاليف والمصروفات :

وتشمل بنود التكاليف ومصروفات النشاط التجارى والصناعى الآتى :

١- المرتبات والأجور :

وهى تتضمن البنود التالية :

أ- مرتبات أجور ومكافآت الموظفين والعاملين :

تعتمد كتكاليف المرتبات السنوية للموظفين والعاملين بالمنشأة بشرط ألا يكون بها أخطاء وذلك بمقدار ما يخص السنة المالية .

وتمثل هذه المرتبات مايلى :

المرتب الأساسى + المزايا العينية + الأجور الإضافية .

- المرتبات المقدمة: تمثل زيادة فى المصروف أى نقص فى الربح لذلك تضاف للربح (إذا كان المرتب فى التمرين أكبر من المرتب السنوى) .
- المرتبات المستحقة تمثل نقص فى المصروف أى زيادة فى لذلك تخصم من الربح (إذا كان المرتب فى التمرين أقل من المرتب السنوى) .

ب- مرتبات أصحاب المنشأة أو أحد الشركاء :

لا تعتمد كتكاليف لذلك فهي تضاف للربح .

ج- مرتبات زوجة وأولاد وأقارب أصحاب المنشأة أو الشركاء :

تعتمد كتكاليف لذلك تترك بتوافر شرطين :

أ- أن يزاول صاحبها عمل فعلى .

ب- أن تكون مرتباتهم تعادل مرتب المثل .

الزيادة عن أجر المثل تعتبر زيادة فى المصروف أى نقص فى الأرباح لذلك تضاف إلى الربح .

٢- الإكramيات :

ويقصد بها الإكramيات والمصروفات غير المؤيدة بمستندات، وهى مبالغ تدفعها المنشأة للغير لتسهيل الأعمال، فإذا كانت فى حدود ٧% من إجمالى المصروفات العمومية والإدارية المؤيدة بمستندات وفقاً لنص المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، (تعتمد كتكاليف)، أما ما يزيد عن ٧% من المصروفات الإدارية والعمومية (لا يعتمد كتكاليف وتضاف إلى الربح) .

تعليق على المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

جاءت المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون بتحديد المصروفات التى لم يجز العرف على إثباتها بنسبة ٧% من إجمالى المصروفات العمومية والإدارية المؤيدة بالمستندات دون مراعاة لطبيعة كل نشاط ونظام العمل به فهذه النسبة بالنسبة لبعض شركات السياحة والملاحة تعتبر قليلة جداً، كما أن اللائحة لم توضح المصروفات الإدارية والعمومية التى يجب أن تكون مؤيدة بالمستندات وهل المرتبات تدخل ضمن هذه المصروفات وكان من الأفضل إعتبار نسبة ٧% حد أدنى لهذه المصروفات خاصة لشركات السياحة والملاحة .

٣- عمولات البيع المدينة :

وهى جميع العمولات التى تدفع إلى :

١. الموظفين والعاملين بالشركة تعتمد كتكاليف .
٢. لأصحاب المنشأة أو الشركاء لايعتمد كتكاليف وتضاف إلى الربح .
٣. لغير الموظفين والعاملين بالشركة تعتمد كتكاليف .

٤- مصروفات الدعاية والإعلان :

وهى تتضمن البنود التالية :

١. الإعلانات الشخصية لأصحاب المنشأة أو الشركاء لاتعتمد كتكاليف لذلك تضاف للربح .
٢. الإعلانات الدورية مثل :إعلانات الإذاعة والتلفزيون،تعتمد كتكاليف بمقدار ما يخص السنة،ومايزيد عن سنة لايعتمد كتكاليف لذلك يضاف إلى الربح .
٣. الحملة الاعلانية تتراوح مدتها من ٣ : ٥ سنوات ما يخص السنة يعتمد كتكاليف،ومايزيد عن السنة لايعتمد كتكاليف لذلك يضاف إلى الربح .

$$\text{ما يخص السنة} = \frac{\text{قيمة الإعلان}}{\text{مدة الإعلان}} \times \frac{\text{الفترة}}{١٢ \text{ شهر}}$$

- ٤- الإعلانات المستديمة مثل: اللوحات الصاج والإعلانات الكهربائية ما يخص الفترة يعتمد كتكاليف .

$$\text{ما يخص السنة} = \text{قيم الإعلان} \times ٢٥\% \times \frac{\text{الفترة}}{١٢ \text{ شهر}}$$

٥- التبرعات والإعانات :

- وهى تقسم إلى البنود التالية وفقاً لنص المادة (٢٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- أ- تبرعات إلى الحكومة،المجهود الحربى،وحدات الحكم المحلى،الهيئات العامة،بنوك حكومية،سداد ديون مصر،تعتمد كتكاليف .

ب- تبرعات إلى فقراء الحى، زكاة المال، جمعية خيرية أجنبية، أحزاب سياسية، نوادى رياضية، أحد الأقارب، أحد العاملين بالشركة. لا تعتمد كتكاليف وبالتالي تضاف للربح .

ج- تبرعات إلى الجمعيات الخيرية المصرية (مؤسسات الهلال الأحمر المصرى، المستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة، دور العلم، دور العبادة. تعتمد كتكاليف ولكن بشروط :

- (١) أن تكون الجهات السابقة جهات مصرية وليست أجنبية .
- (٢) أن تكون هذه الجهات معترف بها من الحكومة المصرية .
- (٣) أن تعتمد هذه التبرعات كتكاليف بنسبة ١٠% من صافى الربح .

مع ملاحظة أنه عند حل التمرين يجب إتباع مايلى :

[١] تضاف قيمة التبرع بالكامل إلى الربح وذلك مؤقتاً .

[٢] بعد الوصول إلى صافى الربح المعدل يتم حساب الحد الأقصى لقيمة التبرعات كما يلى :

$$= \text{صافى الربح قبل خصم التبرعات} \times \frac{1}{100}$$

[٣] نقارن بين قيمة التبرع المضاف مؤقتاً وبين الحد الأقصى لقيمة التبرعات وإختيار الأقل - ويخصم من صافى الربح .

﴿ تعليق على المادة (٢٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ﴾

إنه طبقاً لنص المادة (٢٣) من القانون يعتبر من التكاليف التبرعات النقدية فقط دون التبرعات العينية، فإذا قامت إحدى الشركات ببناء مستشفى أو مدرسة وقدمتها كتبرع للحكومة لا تعتمد كتكاليف واجبة الخصم، كما أنه لا يعتبر التبرعات من التكاليف دون تحقيق ربح صافى للمنشأة فإذا حققت خسارة لا يسمح بإعتبارها من التكاليف وإن المنشأة لا تستطيع أن تتنبأ عند قيامها بالتبرع بالأرباح والخسائر حتى يمكن

أن تزيد أو تنقص التبرع فى حدود النسبة المقررة لذلك يجب إعتبارها من التكاليف واجبة الخصم .

٦- الرسوم والضرائب التى تدفعها المنشأة :

ويتم تقسيمها إلى :

– الضرائب المرتبطة بالنشاط . وهى: ضريبة الجمارك، ضريبة الدمغة، رسوم الإنتاج ضريبة المباني (العوائد) على عقار مملوك للمنشأة وتزاول فيه النشاط، تعتمد كتكاليف بشرط أن تكون مدفوعة فعلاً .

– الضرائب غير المرتبطة بالنشاط . وهى: ضريبة فوائد السندات، ضريبة أرباح شركات الاموال، ضريبة المباني (العوائد) على عقار مملوك للمنشأة وموَجَر للغير، تضاف إلى صافى الربح لاتعتمد كتكاليف .

٧- أقساط التأمين الإجتماعى :

تعتمد كتكاليف سواء كانت على العاملين بالمنشأة أو على أصحاب المنشأة أو أحد الشركاء بشرط أن تكون مدفوعة، مع ملاحظة أنه إذا كانت غير مدفوعة وظهرت ضمن بند المصروفات، فإنه لاتعتمد كتكاليف وتضاف إلى الربح .

٨- أقساط التأمين المتعلقة بالممول أو أحد الشركاء :

ويقصد بها أقساط التأمين التى يدفعها الممول ضد العجز أو الوفاة أو الحصول على مبلغ أو إيراد تعتبر من التكاليف واجبة الخصم بشرط ألا تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠ جنيه فى السنة .

٩- المبالغ المستقطعة لصالح الصناديق الخاصة :

إعتبر المشرع المبالغ التى تستقطعها المنشأة سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو للإدخار أو المعاش أو غيرها من التكاليف واجبة الخصم بالشروط التالية :

(١) أن تكون للصندوق لائحة خاصة به .

٢) أن تكون أموال الصندوق وإستثماراته منفصلة أو مستقلة عن أموال وإستثمارات المنشأة .

٣) ألا تزيد عن ٢٠% من الأجور السنوية للموظفين .

١٠- الديون المعدومة :

وهى تنقسم وفقاً لنص المادة (٢٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إلى الآتى :

- أ- ديون معدومة معتمدة كتكاليف وتترك كما هى وذلك بشرط قيام المنشأة بإتخاذ إجراءات المطالبة القضائية لها وبشرط أن يمر على إستحقاقها ١٨ شهراً .
- ب- ديون معدومة لاتعتمد كتكاليف لذلك تضاف إلى الربح ذلك عند عدم قيام المنشأة بإتخاذ إجراءات المطالبة لها .

ملحوظة :

- ١- الديون المعدومة لاتعتمد كتكاليف أى تضاف للربح إذا كان هذا الدين له ضامن.
- ٢- إذا كان هناك مخصص ديون معدومة سبق إعتماده من مصلحة الضرائب يجب إستخدام هذا المخصص فى تغطية الديون المعدومة والزيادة فى الديون المعدومة تعتبر كتكاليف .
- ٣- يمكن أن تعتمد الديون المعدومة كتكاليف بدون إتخاذ إجراءات المطالبة القضائية لها فى إحدى الحالتين :
 - أ) إذا كان الدين صغير أى قيمته أقل من مصاريف المطالبة به .
 - ب) إذا كان الدين على عميل أشهر أفلاسه، أو تم مصادرة أمواله أو هرب خارج البلاد، أو توفى ولم يترك تركة .

تعليق على المادة (٢٨) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

إن إجراءات المطالبة القضائية لاتعدو أن تكون إلا إجراءات شكلية وذلك لأن صدورحكم من محكمة أول درجة دون أن يكون حكماً نهائياً سيفتح الباب أمام

الممولين للتلاعب وضياع حق الدولة لأن الحكم يصدر فى غيبة الخصم ويمكن أن يستأنف ويلغى، وإن مجرد المطالبة بالدين فى إجراءات تنفيذ حكم بالإفلاس لاتعنى الجدية فعلى الأقل ينبغى أن يتقدم بالدين فى التفليسة ويقبله وكيل الدائنين ثم يدرج فى قائمة الديون النهائية التى يعدها مأمور التفليسة من قبل المحكمة، لذلك يقترح تعديل المادة (٢٨) والسماح بتكوين مخصص ديون معدومة فى حدود متوسط الديون المعدومة لـ ٣ سنوات السابقة بشرط أن تكون مقيدة بحسابات المنشأة، وأن يرد للإيرادات فى حالة زيادته .

١١- الجزاءات والتعويضات والغرامات :

أ- مرتبط بالنشاط ولا تخالف القوانين مثل :

غرامة تأخير، أتعاب خبير الضرائب، أتعاب المحاماة، مصروفات قضائية مرتبطة بالنشاط مثل: مصاريف قضائية لمطالبة العملاء بالديون. تعتمد كتكاليف .

ب- مرتبط بالنشاط وتخالف القوانين مثل :

مخالفة قانون الجمارك، مخالفة قانون الضرائب، مخالفة قانون التسعيرة، مخالفة قانون التأمينات، لاتعتمد كتكاليف وتضاف إلى الربح .

ج - جزاءات وتعويضات وغرامات شخصية مثل :

غرامة قضائية على صاحب المنشأة أو احد الشركاء، لاتعتمد كتكاليف وتضاف إلى الربح .

١٢- العوائد المدينة :

يقصد بها الفوائد التى تدفعها المنشأة للغير مقابل قيام المنشأة بالإقتراض من الغير، حيث تعتبر هذه الفوائد من التكاليف الواجبة الخصم من الوعاء الخاضع للضريبة ، وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشرط :

أ- ألا تكون القروض مدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة، او معفيين منها .

- ب- ألتزید قيمة العوائد على مثلى سعر الإنتمان والخصم المعلن فى البنك المركزى العوائد المعترف بها = ٢ × سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى .
- ج- أن يخصم من العوائد المدينة العوائد الدائنة التى تحصل عليها المنشأة من الغير، العوائد الواجب إعتبارها من التكاليف واجبة الخصم
= العوائد المعترف بها - العوائد الدائنة

﴿ تعليق على المادة (٢٤) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ﴾

نجد أن المشرع بعد أن إعتد عوائد القروض من التكاليف واجبة الخصم أيا كانت قيمتها وذلك بعد خصم العوائد الدائنة الخاضعة للضريبة أو المعفاة وفقاً لنص المادة (٢٣) من القانون عاد وقيد خصمها فى المادة (٢٤) كتكلفة واجبة الخصم، وهل من المنطق إجراء مقاصة بين عناصر تعد من التكاليف واجبة الخصم وعناصر تعد من الإيرادات ولكنها معفاة أو غير خاضعة للضريبة لذلك يجب الإستفادة بالتشريعات المقارنة فى علاج العوائد المدينة بأن يسمح بخصمها بالكامل كتكاليف إذا إستخدمت فى النشاط لأغراض الإستثمار وإذا إستخدمت فى أغراض التشغيل يتم إعتدادها كنسبة محددة من صافى الربح ولتكن ١٨% أو ٢٠% مثل معالجة التبرعات لجمعيات خيرية .

﴿ مثال إيضاحى ﴾

- حصل أحد الممولين على قرض من بنك مصر لإستخدامه فى النشاط بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنية وذلك أول يناير ٢٠٠٦م، فإذا علمت ما يلى :
- ١- أن العوائد المسددة عن هذا القرض عن عام ٢٠٠٦ كانت ٧٠٠٠٠ جنية .
 - ٢- أن سعر الإنتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى أول يناير ٢٠٠٦م كان ١٢% .
 - ٣- أن إيرادات المنشأة عن عام ٢٠٠٦م تتضمن ٣٠٠٠٠ جنية عوائد سندات مقيدة فى البورصة .

المطلوب : تحديد مقدار عوائد القروض الواجب إعتبارها من التكاليف واجبة الخصم عن عام ٢٠٠٦ م .

الحل

- ١- قيمة القرض = ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .
 - ٢- قيمة العائد = ٧٠٠٠٠ جنيه .
 - ٣- سعر الائتمان المعلن = ١٢ % .
 - ٤- نقارن قيمة العوائد و ٢ × سعر الإئتمان والخصم
٧٠٠٠٠ جنيه و (٢ × ٣٠٠٠٠٠ × ١٢ %)
٧٠٠٠٠ جنيه ، ٧٢٠٠٠ جنيه .
 - ٥- العوائد المعترف بها = ٧٢٠٠٠ جنيه .
 - ٦- العوائد الدائنة = ٣٠٠٠٠ جنيه .
 - ٧- العوائد الواجب إعتبارها من التكاليف واجبة الخصم .
= العوائد المعترف بها - العوائد الدائنة .
= ٧٢٠٠٠ جنيه - ٣٠٠٠٠ جنيه = ٤٢٠٠٠ جنيه .
- ١٣- الإهلاكات :

يقصد بالإهلاك هو النقص التدريجى فى قيمة الأصل نتيجة الإستخدام أو التقادم ويتم حساب الإهلاك لجميع الأصول الثابتة سواء كانت :

- أصول ثابتة (ملموسة) مادية مثل : آلات،معدات،أثاث،سيارات،... الخ .
- أصول ثابتة (غير ملموسة) معنوية مثل : الشهرة (بشرط دفع ثمنها عند شراء المحل)، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة كما يلى :

الإهلاك = تكلفة الأصل × معدل الإهلاك × مدة الإستخدام خلال السنة .

مع ملاحظة أن الإهلاك يحسب من تاريخ تركيب الأصل وتجهيزه للإستخدام، ويقصد بتكلفة الأصل هو ثمن شراء الأصل + عمولة الشراء + الرسوم الجمركية + رسوم التسجيل + مصاريف التركيب أن وجدت .

معدل الإهلاك المعتمد ضريبياً بالنسبة للمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات هو ٥% سنوياً .

ومعدل الإهلاك المعتمد ضريبياً للأصول المعنوية هو ١٠% مثل : (التراخيص، حقوق الملكية الفكرية، الإسم التجارى، حقوق النشر، براءة الاختراع، حقوق الطبع، أفلام الرسوم المتحركة) .

وفيما يلى بيان تحليلى لطرق حساب الإهلاك لكل مجموعة متجانسة من الأصول الثابتة :

أ- إهلاك الآلات والمعدات والأثاث (بنسبة ٢٥٪) .

الإهلاك الضريبى الذى يعترف به ويتم خصمه من صافى الربح المحاسبى يتم حسابه على النحو التالى :

××××× رصيد الآلات أو المعدات أو الأثاث فى أول السنة ١/١

(+) ٧٠% من قيمة الآلات أو المعدات أو الأثاث خلال السنة

××××× المجموع

(-) تخصم القيمة البيعية للآلات أو المعدات أو الأثاث خلال السنة

××××× أساس الإهلاك

— إذا لم يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه، يعتمد المبلغ كله تكلفة ضريبية يتم خصمها .

— إذا تجاوز المبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، يعتمد مبلغ الإهلاك الضريبى كما يلى

= المبلغ × ٢٥ % .

ب- إهلاك الحاسبات الآلية (بنسبة ٥٠٪) :

الإهلاك الضريبي الذى يعترف به ويتم خصمه من صافى الربح المحاسبى يتم حسابه على النحو التالى :

××××× رصيد الحاسبات الآلية فى أول السنة ١/١

(+) قيمة الحاسبات المضافة بالكامل

××××× المجموع

(-) القيمة البيعية للحاسبات

××××× أساس الإهلاك

– إذا لم يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه يعتمد المبلغ كله كتكلفة ضريبية يتم خصمها .

– إذا تجاوز المبلغ ١٠٠٠٠ جنيه يعتمد مبلغ الإهلاك الضريبي كما يلى :

$$= \text{المبلغ} \times ٥٠\%$$

بالنسبة للأصول المؤجرة من الغير فإن الإهلاك الخاص بها لا يعتد من التكاليف ويضاف إلى صافى الربح .

مع ملاحظة أن هناك نوعان من الإهلاك هما :

أ- إهلاك عادى : يعتمد كتكاليف بشرط أن يتم حسابه فى ضوء معدل الإهلاك الذى تضعه مصلحة الضرائب ومايزيد عن ذلك يضاف إلى الربح .

ب- إهلاك أولى (معجل) : عمل المشرع على تشجيع المنشآت على تجديد آلاتها ومعدات بااستمرار لزيادة إنتاجها، فقد قرر حساب ٣٠٪ من تكلفة الآلات والمعدات سواء كانت جديدة أو مستعملة التى يشتريها المنشآت أو تصنعها وتضاف إلى التكاليف (تعتمد كتكاليف) بشرط :

- أن تستخدم هذه الآلات فى الإنتاج .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٤

- أن يكون لدى المنشأة دفاتر منتظمة .

- يحسب هذا الإهلاك لمرة واحدة .

- يحسب الإهلاك العادى على القيمة المتبقية من قيمة الآلة بعد طرح الإهلاك المعجل

١٤- المصروفات المشتركة بين المنشأة وصاحبها :

(مصروفات السيارة والتليفون والفاكس)

أ- فى حالة إستهلاك المصروف فى أغراض العمل فقط (تعتمد كتكاليف) .

ب- فى حالة إستهلاك المصروف فى أغراض تخص صاحب المنشأة أو أحد الشركاء (لا تعتمد كتكاليف لذلك تضاف إلى الربح) .

ج- فى حالة إستهلاك المصروف فى أغراض تخص العمل وأغراض تخص صاحب المنشأة (تعتبر مصروفات مشتركة) وتعالج ضريبياً كما يلى :

١- تعتمد كتكاليف نسبة ٢ : ٣ من إجمالى مصروفات السيارة .

٢- لا تعتمد كتكاليف نسبة ١ : ٣ من إجمالى مصروفات السيارة لذلك تضاف إلى الربح .

١٥- المصروفات القضائية :

تعتبر من التكاليف واجبة الخصم بشروط :

١- أن تكون ذات صفة إيرادية .

٢- أن تكون متعلقة بالنشاط .

٣- ألا تكون متعلقة بمخالفات جنائية .

١٦- أقساط التأمين على أصول المنشأة :

أ- تأمين لا يسترد مرة أخرى مثل : تأمين ضد الحريق، تأمين ضد السرقة والإختلاس

تأمين ضد حوادث العمل . (تعتمد كتكاليف) .

ب- تأمين يسترد مرة أخرى مثل : تأمين دخول مزاد أو مناقصة، تأمين إيجار، تأمين تليفون . (لا تعتمد كتكاليف ويضاف إلى صافى الربح) .

١٧- مصروفات التأسيس :

يقصد بها مصاريف التركيبات والديكورات وإعداد وتجهيز المنشأة لمزاولة النشاط ومصاريف حفل الإفتتاح والدعاية والإعلان عن المنشأة ومصاريف تحرير وتسجيل ونشر عقود تكوين وإنشاء المنشأة، وتعالج ضريبياً كما يلى :

أ- مصاريف التجهيزات تستهلك بمعدل ٥% من قيمتها .

ب- المصروفات الأخرى تعتبر من التكاليف واجبة الخصم فى مدة تتراوح من ٣ إلى ٥ سنوات .

١٨- خسائر السرقة والإختلاس :

تعتبر من التكاليف واجبة الخصم بشرط أن تكون مؤيدة بمستندات .

١٩- مصروفات الإنتقال والسفريات :

أ- تعتمد كتكاليف إذا تم التأكد من أنها مرتبطة بنشاط المنشأة .

ب- لا تعتمد كتكاليف إذا كانت غير مرتبطة بنشاط المنشأة ولذلك تضاف للربح .

ترحيل الخسائر :

حيث تنص المادة (٢٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أنه "إذا ختم حساب إحدى السنوات بخسارة تخصم هذه الخسارة من أرباح السنة التالية، فإذا تبقى بعد ذلك جزء من الخسارة تنقل سنوياً إلى السنوات التالية حتى السنة الخامسة، ولا يجوز بعد ذلك نقل شئ من الخسارة إلى حساب سنة أخرى " .

فالمشرع قد أقر مبدأ ترحيل الخسائر التى قد تتحقق فى إحدى السنوات إلى السنوات التالية، يشترط لترحيل الخسارة وخصمها من أرباح السنوات التالية ما يلى

١- أن يكون الممول الذى يريد الإستفادة من ترحيل الخسارة هو ذاته الذى ربطت الخسارة بإسمه، وسواء أستمروا فى مزاولة النشاط أو نشاطاً آخر يخضع للضريبة .

٢- لا يشترط أن يكون بالمنشأة حسابات منتظمة أو لا يوجد بعكس ممولى نشاط المهن الحرة التى يستلزم إمساك دفاتر منتظمة لخصم الخسائر .

٣- يتم ترحيل الخسارة وفقاً لأولويات حدوثها ، أى التى تحققت أولاً ثم التى تليها فى الحدوث وهكذا .

٤- إذا تعددت خسائر الممول يتم ترحيل الخسارة الأقدم ثم الخسارة الأحدث وهكذا .

وقد صدر القرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤م، وعدل المادة (٢٩) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، بإضافة إستثناء من أحكام هذه المادة، نصه " إستثناء من حكم المادة (٢٩) من هذا القانون تخصم الخسائر الرأسمالية المحققة نتيجة التصرف فى الأوراق المالية فى حدود الأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى أوراق مالية خلال السنة الضريبية ذاتها وفى حالة زيادة الخسائر الرأسمالية المحققة وفقاً لأحكام الفقرة السابقة من هذه المادة عن الأرباح الرأسمالية المحققة خلال السنة الضريبية يسمح بترحيل الزيادة فى الخسائر من الأرباح المحققة نتيجة التصرف فى الأوراق المالية فى السنوات التالية حتى السنة الثالثة " .

﴿ تعليق على المادة (٢٤) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ﴾

لاشك أن نص المادة (٢٩) يثير عدد من المشكلات الضريبية المتعلقة بترحيل الخسائر تتمثل فى الآتى :

[١] إن بعض المنشآت خاصة المنشآت السياحية قد لا تستفيد من ترحيل الخسائر خلال فترة التوقف الجبرى الناجمة عن الحوادث الإرهابية التى يصاحبها فترات كساد قد تمتد لعدة مواسم سياحية .

[٢] قمت مصلحة الضرائب فى عام ٢٠٠٥ وعند إعدادها الإقرار الضريبى بإدراج الخسائر المرحلة ضمن التكاليف الواجبة الخصم وقبل خصم التبرعات، ثم عدلت مصلحة الضرائب عن رأيها عند إعداد الإقرار الضريبى فى عام ٢٠٠٦ وحتى الآن حيث أدرجت بند التبرعات قبل خصم الخسائر المرحلة، ونحن نؤيد الرأى الأول بخصم الخسائر المرحلة قبل التبرعات للأسباب التالية :

أ- أن الخسائر المحققة في سنة ما هي في حقيقتها تكلفة، فالخسارة تحققت نتيجة وجود تكاليف ومصروفات لم يقابلها إيرادات أو قابلها إيراد أقل .

١٤

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

ب- إن التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات الأهلية المصرية المشهورة، والتي أوردها المشرع في المادة (٢٣) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتي إعتبرها من التكاليف واجبة الخصم بما لا يتجاوز ١٠% من صافى الربح السنوى هي في حقيقتها لاتعد تكاليف في ضوء الشروط التي أوجبها المادة (٢٢) من القانون حيث أنها غير مرتبطة بالنشاط التجارى أو الصناعى وليست لازمة للنشاط، بل هي إستعمالاً للربح .

لذلك نرى ضرورة إطلاق ترحيل الخسائر للأمام دون التقيد بحد زمنى قرره القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بخمس سنوات، حتى لا يكون سداد الضريبة على الدخل من رأس مال الممول، مع السماح بانتقال الخسارة التي تصيب أحد الشركاء في شركة ما والسماح بخصمها من أرباح الشركة الثانية المنتقل إليها .

﴿ مثال إيضاحى على ترحيل الخسائر ﴾

بلغت الخسائر المعتمدة لأحدى المموليين عن نشاطه التجارى خلال عام ٢٠٠٨ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، فإذا بلغت الأرباح المعتمدة خلال الخمس سنوات التالية كما يلى :

٢٥٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه، ٥٥٠٠٠ جنيه، ٤٠٠٠٠ جنيه، ٣٠٠٠٠ جنيه على التوالى .

المطلوب: ترحيل خسائر سنة ٢٠٠٨ بالنسبة لهذا الممول .

الحل

جدول توضيحي لترحيل الخسائر سنة ٢٠٠٨

خسائر ٢٠٠٨	بيان	الترحيل ٢٠٠٩ إلى	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
	ارباح العام	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
(١٥٠٠٠٠)	الخسائر المرحلة	(١٥٠٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠)	(٩٥٠٠٠)	(٤٠٠٠٠)	لا شئ

—		(٤٠٠٠٠)	(٩٥٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠)	المتبقى من الخسارة	
---	--	---------	---------	----------	--------------------------	--

١٤

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

﴿ مثال إيضاحى ٢ ﴾

بفرض أن خسائر سنة ٢٠٠٨ كانت ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

الحل

جدول توضيحي لترحيل الخسائر سنة ٢٠٠٨

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	الترحيل إلى ٢٠٠٩	بيان	خسائر ٢٠٠٨
٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	ارباح العام	
١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠	(٢٢٥٠٠٠)	(٢٥٠٠٠٠)	الخسائر المرحلة	(٢٥٠٠٠٠)
٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠	(٢٢٥٠٠٠)	المتبقى من الخسارة	

نلاحظ أن الباقي من الخسارة (٧٠٠٠٠٠) لايسمح بترحيلها بعد مرور الخمس سنوات فترة الترحيل المسموح بها وفق القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م .

كيفية إعداد كشف التعديلات للوصول إلى صافى الربح الضريبي :

يتم تصوير كشف التعديلات لتحويل صافى الربح المحاسبى من واقع قائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر) إلى صافى الربح الضريبي (الوعاء الخاضع للضريبة) كما يلى: (أرقام مفترضة)

الحل

١٠٠٠٠٠		صافى الربح المحاسبى (من واقع قائمة الدخل)
	٤٠٠٠٠	<u>يضاف إليه :</u>
		١. الزيادة فى المصروفات
		(مصروفات ظهرت بقائمة الدخل غير معترف بها)
٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢. النقص فى الإيرادات
		(إيرادات لم تظهر بقائمة الدخل ومعترف بها)
١٧٠٠٠٠		الإجمالى
		<u>يخصم منه :</u>
	(٢٠٠٠٠)	١. النقص فى المصروفات
		(مصروفات لم تظهر بقائمة الدخل ومعترف بها)
	(٣٠٠٠٠)	٢. الزيادة فى الإيرادات
(٥٠٠٠٠)		(إيرادات ظهرت بقائمة الدخل وغير معترف بها)
١٢٠٠٠٠		صافى الربح الضريبى (وعاء الضريبة)

ويتم حساب الضريبة بخصم الإعفاء (٥٠٠٠ جنيهه) وتقسيم باقى المبلغ إلى الشرائح الضريبية الآتية :

- ٢٥٠٠٠ الأولى بمعدل ١٠% .
- ١٥٠٠٠ الثانية بمعدل ١٥% .
- ٢٠٥٠٠ الثالثة بمعدل ٢٠% .
- ٧٥٠٠٠٠ الرابعة بمعدل ٢٥% .

مازاد بمعدل ٣٠% .

١٤

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

تطبيقات محلولة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

التطبيق الأول :

بلغ صافى الربح قبل الضريبة لإحدى المنشآت الفردية التجارية مبلغ ٦٠ ألف جنيه وذلك عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ .

فإذا علمت أن :

أ- تضمن مصروف المنشأة ٢٥٠٠ جنيه تبرعات (منها ٥٠٠ جنيه للفقراء، ٦٠٠ جنيه مدفوعة لبنك ناصر الإجتماعى، والباقى لجمعية الهلال الأحمر المصرية) - ٣٠٠٠ جنيه خسائر بيع أوراق مالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية - ٢٢٠٠ جنيه أقساط التأمين الإجتماعى المسدد خلال السنة علماً بأن المنشأة لم تقم بسداد قسط شهر ديسمبر، ٩٠٠٠ جنيه إهلاك آلات ومعدات (علماً بأنها مشتراه فى أول يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٩٠ ألف جنيه وتستهلك سنوياً بمعدل ١٠% بطريقة القسط الثابت - ٣٠٠ جنيه ضريبة مبانى عن العقار المملوك للمنشأة والذى تزاوّل فيه النشاط - ٦٠٠٠ جنيه ديون معدومة) صدر بشأنها حكم من المحكمة أول درجة بإلزام العملاء بسدادها ولكن المنشأة لم تتمكن من تحصيلها بالرغم من مرور ١٢ شهر من تاريخ (استحقاقها) ١٥٠٠ جنيه قسط تأمين على حياة الممول .

ب- تضمن إيرادات المنشأة ٢٠٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط - ٣٥٠٠ جنيه توزيعات أسهم من شركة مساهمة - ٥٠٠٠ جنيه فوائد ودائع ببنك مصر .

المطلوب : بيان التعديلات الواجب إدخالها لتحديد صافى الربح الخاضع للضريبة عام ٢٠١٤ م .

الحل

كشف التعديلات

جنيه	جنيه	صافى الربح قبل الضريبة من واقع قائمة الدخل
٦٠٠٠٠		<u>يضاف إليه:</u>
	٥٠٠	١. التبرعات المدفوعة للمفقرات لاتعتبر من التكاليف لأنها مصروفات شخصية .
	—	٢. التبرعات المدفوعة لبنك ناصر الإجتماعى تعتبر من التكاليف بالكامل لأن البنك يعتبر جهة حكومية.
	١٤٠٠	٣. التبرعات المدفوعة لجمعية الهلال الأحمر المصرية تعتبر من التكاليف فى حدود ١٠% من صافى الربح السنوى المعدل، ولذلك تستبعد مؤقتاً لحين التوصل إلى صافى الربح المعدل للتأكد من أنها لاتزيد عن ١٠% من قيمته .
	—	٤. خسائر بيع أوراق مالية(تعتبر من التكاليف وفقاً للقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤) .
	٩٠٠	٥. الإهلاك المحاسبى للآلات والمعدات لاتعتبر من التكاليف واجبة الخصم (٩٠٠×١٠%)
	—	٦. ضريبة المباني عن العقار المملوك للمنشأة والمستخدم فى النشاط تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
	٦٠٠٠	٧. ديون معدومة لاتعتبر من التكاليف لعدم مرور ١٨ شهراً من تاريخ إستحقاقها .
	—	٨. قسط التأمين على حياة الممول يعتبر من التكاليف لأنه لم يتجاوز مبلغ ٣٠٠٠ جنيه .
١٩٦٠٠		
٧٩٦٠٠		<u>الإجمالي</u>
		<u>يخصم منه :</u>
	٢٧٠٠٠	١- الإهلاك الضريبى للآلات والمعدات ويحسب كمايلى : - الإهلاك الأولى: ٣٠×٩٠٠٠٠= ٢٧٠٠٠ - الإهلاك العادى (٩٠٠٠٠ - ٢٧٠٠٠) × ٢٥%

صافى الربح المعدل قبل خصم تبرعات الجمعية	١٥٧٥٠	(٤٢٧٥٠)
		٣٦٨٥٠

١٥

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

٢- تبرعات جمعية الهلال الأحمر المصرية:		
- المبلغ المدفوع	١٤٠٠	
- الحد الأقصى: ١٠×٣٦٨٥٠	٣٦٨٥	
نختار الأقل وهو الـ ١٤٠٠ جنيهه ١٠.		(١٤٠٠)
صافى الربح المعدل		٣٥٧٥٠
<u>يخصم منه:</u>		
فوائد ودائع بنك مصر	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)
صافى الربح الخاضع للضريبة		٣٠٧٥٠

لاحظ : أن فوائد البيع بالتقسيط تعتبر من الإيرادات المرتبطة بالنشاط ولذلك تخضع بالكامل للضريبة وكذلك توزيعات الأسهم وفق قانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤م.

التطبيق الثانى :

بلغ صافى الربح لإحدى المنشآت الفردية التجارية عن عام ٢٠١٤ مبلغ ٨٥ ألف جنيه وقد إتضح لك مايلى :

أ- هناك بضاعة تكلفتها ١٥ ألف جنيه تم بيعها بمبلغ ٢٠ ألف جنيه، وقد إتضح عدم تسجيلها بالدفاتر ضمن المشتريات والمبيعات .

ب- إعتادت المنشأة أن تقدر البضاعة الباقية بسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل، وقد قامت بتقدير بضاعة آخر العام بأقل من تكلفتها بواقع ١٠% من العلم بأن سعرها السوقى ١٠ آلاف جنيه وسعر تكلفتها ٨ آلاف جنيه .

ج- تقوم المنشأة بتصريف منتجات إحدى الشركات مقابل عمولة بيع قدرها ٥% وقد بلغت المبيعات خلال السنة لهذه الشركة ١٢ ألف جنيه، علماً بأن عمولة البيع المدرجة ضمن إيرادات المنشأة بلغت ١٥٠٠ جنيه .

د- أدرجت المنشأة ضمن إيراداتها المبالغ الآتية :

٢٠٠٠ جنيه تمثل ٥% من قيمة تعويض قضائى من إحدى المنشآت المنافسة

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

١٥

الفصل الخامس

لتقليدها العلامة التجارية - ٤٥٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة علماً بأن مأمورية الضرائب المختصة قد سبق أن إعتمدت منها مبلغ ٣٥٠٠ جنيه .

هـ- أدرجت المنشأة ضمن مصروفاتها المبالغ الآتية :

٦٥٠٠ جنيه إيجار مدفوع عن العقار الخاص بالمنشأة (علماً بأن الإيجار الشهرى ٥٠٠ جنيه ومصاريف صيانتة ١٠٠٠ جنيه مسجلة بالدفاتر) - ٩٠٠٠ جنيه قيمة حملة إعلانية للمنشأة من أول يوليو ٢٠١٤ لمدة ثلاث سنوات - ٧٠٠٠ جنيه تبرعات (منها ٥٠٠ جنيه لوزارة الصحة - ٤٠٠٠ جنيه لجمعية خيرية فرنسية والباقى لجمعية الوفاء والأمل المصرية) - ٥٠٠٠ جنيه مخصص ضرائب متنازع عليها .

المطلوب : بيان التعديلات الواجب إدخالها لتحديد صافى الربح الخاضع للضريبة عن عام ٢٠١٤ م .

الحل

كشف التعديلات

٨٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	<p>صافى الربح قبل الضريبة</p> <p>يضاف إليه :</p> <p>١. فاتورة بيع لم تسجل تعتبر نقص فى الإيراد</p> <p>٢. فرق تقييم مخزون آخر الفترة :</p> <p>سجلت بـ:</p> <p>التكلفة $90\% \times 8000 = 7200$ جنيه .</p> <p>الواجب تسجيله :</p> <p>تكلفة $8000 =$ جنيه أو السوق 10000 جنيه أيهما أقل</p> <p>الأقل مبلغ 8000 جنيه</p> <p>النقص فى مخزون آخر المدة أى نقص فى الإيراد يضاف</p> <p>$8000 - 7200 = 800$ جنيه</p>
	٨٠٠	

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

١٥

الفصل الخامس

٥٠٠	١٠٠٠	<p>٣. تعويض قضائى محصل ومدرج بالدفاتر</p> <p>٤. الزيادة فى الإيجار المدفوع عن العقار الخاص بالمنشأة :</p> <p>- المسجل بالدفاتر 600 جنيه .</p> <p>- الإيجار السنوى $12 \times 500 = 6000$ جنيه .</p> <p>الزيادة 500 جنيه تضاف للربح .</p> <p>٥. مصاريف الصيانة عن العقار المؤجر من الغير.</p> <p>لاتعد من التكاليف وتضاف إلى صافى الربح إذا كانت مدرجة ضمن المصروفات كما هو فى هذه الحالة .</p> <p>٦. الزيادة فى مصروفات الحملة الإعلانية المسجل بالدفاتر 900 ما يخص الفترة :</p> <p>$900 \times 6 = 5400$</p> <p>الزيادة 5400 جنيه تضاف</p> <p>٧. التبرعات لوزارة الصحة تعتمد بالكامل</p> <p>٨. التبرعات لجمعية خيرية فرنسية لا تعتمد كتكاليف .</p> <p>٩. التبرعات لجمعية الوفاء والأمل المصرية تعتبر من التكاليف فى حدود 10% من صافى الربح السنوى المعدل ولذلك</p>
٤٠٠	٦١٠٠	

١٠١٣٠٠	٥٠٠٠	تستبعد مؤقتاً لحين الوصول إلى صافى الربح المعدل للتأكد من أنها لا تزيد عن ١٠% من قيمته .
١٨٦٣٠٠		١٠. مخصص ضرائب متنازع عليها لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم لذلك تضاف
		المجموع
		يخصم منه :
	١٥٠٠٠	١. فاتورة مشتريات لم تسجل
	٩٠٠	٢. الزيادة فى عمولة البيع التى تحصل عليها المنشأة، المبلغ المسجل ١٥٠٠ جنيه
		العمولة الفعلية $12000 \times 5\% = 600$ جنيه
		الزيادة فى الإيراد ٩٠٠ جنيه تخصم
	١٠٠٠	٣. ديون معدومة محصلة لم يسبق الإقرار بها ضمن التكاليف لايجب إخضاعها (٤٥٠٠ - ٣٥٠٠)
(١٦٩٠٠)		صافى الربح المعدل قبل خصم التبرعات
١٦٩٤٠٠		

١٥

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

		١. تبرعات لجمعية الوفاء والأمل المصرية
		المبلغ المدفوع : ٦١٠٠ جنيه
		الحد الأقصى $16940 \times 10\% = 16940$
(٦١٠٠)		نختار الأقل وهو ٦١٠٠ جنيه
١٦٣٣٠٠		صافى الربح الخاضع للضريبة

التطبيق الثالث :

يملك ممول منشأة صناعية فردية بلغ صافى ربحها قبل الضريبة من واقع قائمة الدخل ٢٤٠ ألف جنيه، وذلك عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١/٢٠١٤، وفيما يلى بعض البيانات المستخرجة من واقع السجلات عن عام ٢٠١٤ م .

أ- تتضمن إيرادات المنشأة :

٣٠٠٠ جنيه فوائد تأخير على بعض العملاء - ١٦ ألف جنيه ديون معدومة محصلة لم يسبق إعتادها بمعرفة المأمورية - ٢٤ ألف جنيه فوائد ودائع بنك

مصر - ٤٠ ألف جنيه إيجار مخزن مملوك للمنشأة ومؤجر للغير بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه شهرياً .

ب- تتضمن مصروفات المنشأة :

٤٠ ألف جنيه مكافآت للعاملين تعادل أربعة شهور - ٢٢ ألف جنيه إهلاك آلات ومعدات مشتراه جديدة بمعدل ٢٠% من قيمتها - ٦ آلاف جنيه مصروفات إعلان منها ٣٦٠ ألف جنيه حملة إعلانية مدفوعة في أول يوليو ٢٠١٤ لمدة ثلاث سنوات - ١٠٨ ألف جنيه عوائد قروض تعادل ٢٧% من قيمتها (علماً بأنها مستخدمة في النشاط) - ٢٠ ألف جنيه تكلفة شراء علامة تجارية في أول أبريل ٢٠١٤ للمنتج الذى تقوم المنشأة بتصنيعه وبيعه - ١٢ ألف جنيه تبرعات منها ٤٠٠ ألف جنيه لبعض الفقراء، والباقي لجمعية كفالة اليتيم المشهورة - ٣٠ ألف جنيه مقابل مكافأة ترك

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

١٥

الفصل الخامس

الخدمة (علماً بأنه تم إيداع هذا المبلغ فى صندوق خاص له ذمة مالية مستقلة) - ٨ آلاف جنيه أقساط تأمين على حياة الممول .

ج- قامت المنشأة بشراء الآلات والمعدات الجديدة فى أول أغسطس ٢٠١٤م بمبلغ ٢٦٤ ألف جنيه، وتم تركيبها وأصبحت صالحة للإستخدام فى أول أكتوبر من هذا العام .

د- قامت المنشأة ببيع آلات ومعدات فى أول سبتمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٣٦ ألف جنيه .

هـ- بلغ أساس الإهلاك للآلات والمعدات فى أول يناير ٢٠١٤ مبلغ ١٨٠ ألف جنيه .

و- لم تتضمن إيرادات المنشأة مبلغ ٦ آلاف جنيه عوائد سندات مقيدة فى البورصة

فإذا علمت أن :

- سعر الإئتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى أول يناير ٢٠١٥ نسبة ٩%
- الحد الأقصى لإعفاء مكافأة ترك الخدمة من الضريبة ٢٠% من جملة الأجور .

المطلوب :

إعداد إقرار الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٤ موضحاً فيه وعاء الضريبة والضريبة المستحقة، مع ذكر الأسانيد القانونية التي إعتدت عليها

الحل

تحديد إيرادات النشاط التجارى والصناعى

٢٤٠٠٠٠		صافى الربح قبل الضريبة .
		يضاف إليه .
	٨٠٠٠	إيرادا إيجار مخزن مستحق .
	٢٢٠٠٠	الإهلاك المحاسبى للآلات والمعدات .
	٣٠٠٠	إعلانات لا تخص السنة .
	٦٦٠٠٠	عوائد قروض لاتعتبر من التكاليف .
	٢٠٠٠٠	تكلفة شراء علامة تجارية .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٥

	٤٠٠٠	تبرعات للفقراء .
	٨٠٠٠	تبرعات لجمعية الإسعاف المصرية (مؤقتاً) .
	٦٠٠٠	الزيادة عن ٢٠% من جملة الأجور مقابل مكافأة ترك الخدمة
	٢٠٠٠	أقساط تأمين على الحياة تجاوز ٣٠٠٠ جنيه .
	٦٠٠٠	عوائد سندات مقيدة فى البورصة .
١٤٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		إجمالى الربح المعدل
		يخصم منه :
	١٦١٤٠٠	الإهلاك الضريبى للآلات والمعدات .
	١٥٠٠	الإهلاك الضريبى للعلامة التجارية .
	١٦٠٠٠	ديون معدومة محصلة غير معترف بها .
١٧٨٩٠٠		

٢٠٦١٠٠		صافى الربح المعدل قبل خصم تبرعات جمعية الإسعاف .
٨٠٠٠		تبرعات الجمعية فى حدود ١٠% .
١٩٨١٠٠		صافى الربح المعدل

الضريبة المستحقة

تحسب الضريبة المستحقة كالاتى :

مغفاه	٥٠٠٠ جنيه الأولى
٢٥٠٠ جنيه	٢٥٠٠٠ جنيه التالية $\times 10\%$
٢٢٥٠ جنيه	١٥٠٠٠ جنيه التالية $\times 15\%$
٣٠٦٢٠ جنيه	١٥٣١٠٠ جنيه التالية $\times 20\%$
المجموع : ٣٥٣٧٠ جنيه	المجموع : ١٩٨١٠٠ جنيه

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٥

ملاحظات على الحل :

١- تم حساب الإهلاك الضريبي للآلات والمعدات كما يلى :

بيان	أساس الإهلاك	الإهلاك الضريبي
رصيد ١/١	١٨٠٠٠٠	
(+) إضافات :		
٢٦٤٠٠٠ $\times 30\%$ (إهلاك معجل)		٧٩٢٠٠
٢٦٤٠٠٠ $\times 70\%$	١٨٤٨٠٠	
مجموع	٣٦٤٨٠٠	
(-) القيمة البيعية :	٣٦٠٠٠	
رصيد فى ١٢/٣١	٣٢٨٨٠٠	
٣٢٨٨٠٠ $\times 25\%$ (إهلاك عادى)		٨٢٢٠٠
مجموع الإهلاك الضريبي		١٦١٤٠٠

٢- تم حساب عوائد القروض التى لاتعتبر من التكاليف واجبة الخصم كما يلى :

(أ) الزيادة عن ضعف سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى :

$$= 36000 \text{ جنيه} = (27 \div 9) \times 108000$$

(ب) العوائد الدائنة التى يتم خصمها من العوائد المدينة :

٦٠٠٠ (عوائد أسهم مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية) + ٢٤٠٠٠ (فوائد ودائع بنك مصر) = ٣٠٠٠٠ جنيه .

مجموع عوائد القروض التى لاتعتبر من التكاليف واجبة الخصم

$$= 36000 + 30000 = 66000 \text{ جنيه} .$$

٣- تم حساب الإهلاك الضريبي للعلامة التجارية كمايلى :

$$= 20000 \times 10\% \times (9 \div 12) = 15000 \text{ جنيه} .$$

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٥

حيث تم شراء العلامة التجارية فى أول أبريل ٢٠١٤ م .

٤- تم حساب الزيادة عن ٢٠٪ من جملة الأجور السنوية للعاملين مقابل مكافأة ترك الخدمة كمايلى :

الأجور السنوية = مجموع مكافآت العاملين فى أربعة أشهر ÷ ٤ شهور

$$= 40000 \div 4 = 10000 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الحد الأقصى} = 10000 \times 12 \text{ شهر} \times 20\% = 24000 \text{ جنيه} .$$

الزيادة عن الحد الأقصى = المبلغ المدفوع - الحد الأقصى = ٣٠٠٠٠ -

$$= 24000 \text{ جنيه} .$$

٥- تم إضافة مبلغ ٦٠٠٠ جنيه إلى صافى الربح قيمة عوائد سندات مقيدة فى البورصة:

حيث أنها خاضعة للضريبة نظراً لإلغاء الإعفاء المقرر لها بموجب المادة

الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ .

التطبيق الرابع :

بلغ صافى الربح قبل الضريبة من واقع قائمة الدخل لإحدى المنشآت الفردية التجارية مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه، وذلك عن السنة المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ .

يتضمن جانب المصروفات مايلى :

١. ١٠٠٠٠ جنيه مكافآت العاملين وتعادل ٤ شهور من مرتبات للعاملين .
٢. ٦٠٠٠ جنيه غرامات قضائية ثلثها لمخالفة قوانين الإستيراد، والباقى لمخالفة شروط التعاقد مع الغير .
٣. ٢٢٥٠٠ جنيه مصروفات دعاية وإعلان، منها ١٣٥٠٠ جنيه قيمة حملة إعلانية مدفوعة فى أول يوليو ٢٠١٤ لمدة ٣ سنوات، والباقى إعلانات دورية .
٤. ٤٥٠٠ جنيه تبرعات منها ٣٠٠٠ جنيه لجمعية خيرية مشهرة، والباقى رسوم دراسية لطلبة فقراء .

٥. ٧٥٠٠ جنيه تكلفة شراء حق الإختراع للمنتج (بابا نويل) الذى تقوم المنشأة بتصنيعه وبيعه، وتم الشراء فى ٢٠١٤/٣/١ م.
٦. ٣٠٠٠٠ جنيه فوائد قروض مستحقة فى النشاط بمعدل ٢٥%، علماً بأن سعر الخصم المعلن لدى البنك المركزى فى أول يناير ٢٠١٥ كان ١٠% .
٧. ١٥٠٠٠ جنيه مكافأة ترك الخدمة .
٨. ٢٥٠٠٠ جنيه إهلاكات منها ٥٠٠٠ جنيه إهلاك سيارة تستخدم بالكامل فى المنشأة ومشتراه فى ٢٠١٤/١/١ م، ومعدل إهلاكها المحاسبى ١٠%، والباقى إهلاكات بالتساوى عن الآلات والحاسبات الآلية مشتراه فى ٢٠١٣/١/١ وإهلاكها المحاسبى ١٠% .
٩. ٣٠٠٠ جنيه مخصص ديون معدومة .

يتضمن جانب الإيرادات مايلى :

- (١) ٦٨٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة سبق إعتماد ٧٨% منها من قبل مصلحة الضرائب .
- (٢) ٣٤٠٠ جنيه قيمة التعويض القضائى صالح المنشأة حصلت على ٦٠% منه

- (٣) ٤٢٥٠ جنيه أرباح أسهم من شركة مساهمة قطاع خاص .
 (٤) ١٣٦٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنك الأهلى سوسيتيه جنرال .
 (٥) ٢٠٠٠ جنيه عوائد صندوق التوفير فرع الشرق ببورسعيد .
 (٦) ١٨٧٠٠ إيراد عقار (إيجار شهر ديسمبر مازال مستحقاً) .

فإذا علمت أن الشركة حصلت على :

- تعويض ٨٥٠٠ جنيه مقابل ما أصاب البضاعة من تلف ولم يدرك بالدفاتر
 وإستخدم بالكامل فى شراء بضاعة .
 – إعانة من الغير لم تدرج بالدفاتر قيمتها ٦٠٠٠ جنيه حصل ٥٠% نقداً والباقي
 مقابل آلة تصوير مستندات تقدر قيمتها السوقية ٤٠٠٠ جنيه .

المطلوب : تحديد الوعاء الخاضع للضريبة وحساب الضريبة الواجب سدادها .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٦

الحل

الوعاء الخاضع للضريبة

٨٠٠٠٠		صافى الربح المحاسبى من واقع قائمة الدخل
		يضاف إليه :
	—	١- مكافآت العاملين من التكاليف واجبة الخصم بالكامل
٢٠٠٠		٢- غرامات قضائية لمخالفة قوانين الإستهلاك، تضاف للربح لأنها ناتجة عن جنة متعمدة (٦٠٠٠ ÷ ٣/١ = ٢٠٠٠ جنيه)
	—	٣- غرامات قضائية لمخالفة العقود، تعتبر من التكاليف واجبة الخصم (ناتجة عن المسئولية العقدية لمزولة النشاط) .
	—	٤- الإعلانات الدورية من التكاليف واجبة الخصم طالما أنها لازمة للنشاط .
١١٢٥٠		٥- تكاليف الحملة الإعلانية، يتم خصم ما يخص العام حيث أنها مصروف رأسمالى يستهلك من ٣ : ٥ سنوات، وبالتالي ما يخص العام = (١٣٥٠٠ ÷ ٣ سنوات) × (١٢/٦) = ٢٢٥٠ جنيه واجب الخصم . الفرق المضاف للربح = ١٣٥٠٠ - ٢٢٥٠ = ١١٢٥٠ جنيه
٣٠٠٠		٦- تبرعات لجمعية خيرية مشهورة تعتبر من التكاليف واجبة الخصم فى حدود ١٠% من صافى الربح المعدل وفقاً للبند الثامن، وبالتالي تضاف مؤقتاً .

١٥٠٠	٧- تبرعات رسوم دراسية لطلبة فقراء تضاف بالكامل، حيث لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
٧٥٠٠	٨- تكلفة حق إختراع المنتج (بابا نويل) تعتبر أصل من الأصول المعنوية التي تستهلك بمعدل ١٠% بطريقة القسط الثابت، وبالتالي لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
٢١٦٠٠	٩- فوائد القروض المستخدمة في النشاط فقط، تعتبر من التكاليف واجبة الخصم أيا كان مقدارها بحيث لا تزيد عن مثلى سعر الخصم المعلن من البنك المركزى فى بداية العام القادم وذلك بعد خصم العوائد الدائنة غير الخاضعة للضريبة .
٢٠٠٠٠	العوائد المدينة
	يخصم منها :
	العوائد الدائنة (المعفاة) :
(١٣٦٠٠)	عوائد البنك الأهلى
(٢٠٠٠)	عوائد صندوق التوفير
١٤٤٠٠	

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٦

		مايزيد عن مثلى سعر الخصم :
		قيمة القرض = $30000 \times 25/100 = 7500$ جنيه .
	(٦٠٠٠)	$7500 \div (25\% - 20\%) = 15000$
	٨٤٠٠	العوائد المدينة الواجبة الخصم
		فرق العوائد المدينة المضاف للربح = $15000 - 8400 = 6600$ جنيه
٩٠٠٠		١٠- مكافأة ترك الخدمة من التكاليف واجبة الخصم فى حدود ٢٠% من مرتبات العاملين السنوية . المرتبات السنوية = $(10000 \div 4 \text{ شهور}) \times 12 = 30000$ جنيه مكافآت ترك الخدمة الواجب خصمها = $30000 \times 20\% = 6000$ جنيه ، وما يزيد عن ذلك يضاف للربح = $6600 - 15000 = 9000$ جنيه .
٥٠٠٠		١١- إهلاك محاسبى للسيارة .
١٠٠٠٠		١٢- إهلاك محاسبى للآلات .

١٠٠٠٠	١٣ - إهلاك محاسبي للحاسبات الآلية .
٣٠٠٠	١٤ - مخصص ديون مشكوك فيها لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
٨٥٠٠	١٥ - تعويض عن تلف البضاعة يعتبر إيراد خاضع للضريبة بمقدار ما حصلت عليه المنشأة بالفعل، ولا عبءة لإستخدامه فى الشراء حيث أنه لم يدرج ضمن الأرباح ويجب إضافته .
٧٠٠٠	١٦ - قيمة الإعانات النقدية يعتبر من الإيرادات الخاضعة للضريبة بقيمتها السوقية = ٣٠٠٠ نقداً + ٤٠٠٠ جنيه القيمة السوقية للآلة .
١٧٠٠	١٧ - إيراد عقار مستحق تطبيقاً لمبدأ الإستمحاق، حيث أن الإيراد الشهرى = ١٨٧٠٠ ÷ ١١ = ١٧٠٠ جنيه .
٩٨٠٥٠	
١٧٨٠٥٠	صافى الربح المعدل بالإضافة .

١٦

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

		يخصم منه :	
٨٥٠		١٨- ديون معدومة محصلة بسبب عدم إعتماها من قبل مصلحة الضرائب = ٦٨٠٠ × ١٢,٥ % = ٨٥٠ جنيه	
		١٩- تعويض قضائى لم تحصل عليه المنشأة حتى تاريخ الفحص = ٣٤٠٠ × ٤٠ % = ١٣٦٠ جنيه .	
		٢٠- الإهلاك الضريبة وفقاً للمادة ٢٥، ٢٦، ٢٧ من القانون	
		٧٥٠	- إهلاك حق الإختراع = ٧٥٠٠ × ١٠ % = ٧٥٠ جنيه
			- صافى القيمة الدفترية للآلات فى ٢٠١٤/١/١ كالآتى: قيمة الآلات فى ٢٠١٣/١/١ = ١٠٠٠٠ × ١٠/١٠٠ = ١٠٠٠٠ قيمة الآلات فى ٢٠١٤/١/١ = (١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠) × ٢٥ % = ٢٢٥٠٠ جنيه .
		٢٢٥٠٠	

		١٢٥٠٠	إهلاك السيارة قيمة السيارة = $١٠/١٠٠ \times ٥٠٠٠$ = ٥٠٠٠ جنية . إهلاك السيارة = $٢٥\% \times ٥٠٠٠ = ١٢٥٠٠$
(٨٢٩٦٠)	٨٠٧٥٠	٤٥٠٠٠	صافي القيمة الدفترية للحسابات الآلية في ١/٢٠١٤/١ = ٢٠١٣/١/١ قيمة الحسابات في ١/٢٠١٣ = $١٠/١٠٠ \times ١٠٠٠٠$ = ١٠٠٠٠ جنية . إهلاك الحسابات عن عام ٢٠١٣ = $١٠\% \times ١٠٠٠٠$ = ١٠٠٠٠ جنية . قيمة الحسابات في ١/٢٠١٤ = $٥٠\% \times (١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠)$ = ٤٥٠٠٠ جنية .
٩٥٠٩٠			صافي الربح المعدل قبل خصم التبرعات .
			يخصم منه :

١٦

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

	٣٠٠٠	٢١- التبرعات لجمعية خيرية مشهرة المدفوع = ٣٠٠٠ جنية . الحد الأقصى = $١٠\% \times ٩٥٠٩٠ = ٩٥٠٩$ جنية
٩٢٠٩٠		صافي الربح بعد خصم التبرعات
		يخصم منه :
	١٣٦٠٠	٢٢- عوائد ودائع بالبنك الأهلى .
(١٥٦٠٠)	٢٠٠٠	٢٣- عوائد صندوق التوفير .
٧٦٤٩٠		الربح الخاضع للضريبة

حساب الضريبة

مغفاه	٥٠٠٠ جنية الأولى
-------	------------------

٢٥٠٠٠ جنيه التالية ١٠% x	٢٥٠٠ جنيه
١٥٠٠٠ جنيه التالية ١٥% x	٢٢٥٠ جنيه
٢٧٢٤٠ جنيه الباقية ٢٠% x	٥٤٤٨ جنيه
الضريبة المستحقة	١٠١٩٨ جنيه

التطبيق الخامس :

بلغ صافى الربح من واقع قائمة الدخل لإحدى المنشآت الفردية التجارية والصناعية مبلغاً قدرة ٩٠٠٠٠ جنيه عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٤م، إذا علمت أن :

جانب المصروفات يتضمن :

- ٦٠٠٠٠ جنيه مرتبات ومكافآت منها ١٢٠٠٠ جنيه مرتب سنوى يحتسبه الممول لنفسه، ٨٠٠٠ جنيه مكافآت العاملين، والباقى مرتبات سنوية عن السنة .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

١٦

الفصل الخامس

- ٢٠٠٠٠ جنيه تبرعات منها ٥٠٠٠ جنيه لمحافظة بورسعيد، ٢٠٠٠ جنيه لوحدات الإدارة المحلية ببورسعيد، ١٠٠٠ جنيه لبنك ناصر الإجتماعى، ٨٠٠٠ جنيه لمستشفى دمياط العام، ٢٠٠٠ جنيه لإحدى المدارس الخاضعة للإشراف الحكومى والباقى للفقراء .
- ١٥٠٠٠ جنيه إعلان ودعاية منه ٣٠٠٠ جنيه إعلانات دورية، والباقى عبارة عن حملة إعلانية لمدى ٣ سنوات تبدأ من ١/٤/٢٠١٤ .
- ٢٠٠٠ جنيه تأمين دخول مناقصات، ١٠٠٠ جنيه تأمين عدادات وتليفون، ١٥٠٠ جنيه تأمين ضد الحريق والسرقة .
- ٣٥٠٠ جنيه تأمين على حياة الممول .
- ٤٤٠٠ أقساط تأمين إجتماعى المسددة خلال السنة، علماً بأن المنشأة لم تقم بسداد قسط شهر ديسمبر وقدره ٤٠٠ جنيه .
- ٥٠٠٠ جنيه عوائد على رأس المال المستثمر فى المنشأة .

- ٨٠٠٠ جنيه ديون معدومة بدأت إجراءات المطالبة بها من أكثر من ١٨ شهر، ولم تتمكن من تحصيلها .
- ٥٠٠٠ جنيه ديون معدومة بدأت المطالبة بها خلال العام ولم تحصل .
- ١٠٠٠٠ جنيه مخصص ديون مشكوك فيها، ٤٠٠٠ جنيه مخصص هبوط أسعار أوراق مالية .
- ٢٠٠٠٠ جنيه إيجار تقديرى، حيث أن المنشأة تمتلك العقار .
- ٢٥٠٠ جنيه ضريبة عقارية على المنشأة المملوكة للممول والمستخدم في النشاط .

جانب الإيرادات يتضمن :

- ٢٠٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط، ٣٠٠٠ جنيه خصم مكتسب، ٤٠٠٠ جنيه أرباح تقييم الأصول .
- ٦٠٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة تم اعتماد ٨٠% منها في السنوات السابقة
- ٨٠٠٠ جنيه توزيعات أسهم من شركة المساهمة .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٦

- ١٥٠٠٠ جنيه ودائع بنك مصر .
- ١٢٠٠٠ جنيه عوائد سندات منها ٢٠٠٠ جنيه غير مقيدة في البورصة .

المطلوب :

- ١- قياس الربح الضريبي عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ .
- ٢- حساب الضريبة المستحقة .

الحل

الوعاء الخاضع للضريبة

٩٠٠٠٠		صافى الربح المحاسبي
		يضاف إليه :
	١٢٠٠٠	١- مرتب الممول لا يعتبر من التكاليف واجبة الخصم لأنه لا يعد أجيراً وليس له حق الحصول على مرتب وما حصل عليه يعتبر توزيعاً للربح .
	—	٢- مكافآت العاملين من التكاليف واجبة الخصم بالكامل

		لأنها مرتبطة بالنشاط .
٣-	—	تبرعات لمحافظة بورسعيد، والوحدات الإدارية، وبنك ناصر الإجتماعى تعتبر من التكاليف واجبة الخصم أيا كان مبلغها .
٤-	١٠٠٠٠	تبرعات لمستشفى دمياط العام، وتبرعات المدارس الخاضعة للإشراف الحكومى تعتبر من التكاليف واجبة الخصم فى حدود ١٠% من صافى الربح المعدل وفقاً للبند ٨، وبالتالي تضاف مؤقتاً .
٥-	٢٠٠٠	تبرعات الفقراء تضاف بالكامل، فلا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
٦-	—	الإعلانات الدورية تعتبر من التكاليف واجبة الخصم طالما أنها لازمة للنشاط
٧-	٣٠٠٠	تكاليف الحملة الإعلانية، يتم خصم ما يخص السنة، لأنها مصروف رأسمالى يستهلك من ٣،٥ سنوات، وبالتالي ما يخص السنة = (٣ × ١٢٠٠٠ سنوات) = ٣٦٠٠ = ١٢/٩ × ٣٠٠٠ جنيه واجبة الخصم .
٨-	٢٠٠٠	تأمين دخول المناقصات يعتبر من التأمينات المستردة، وبالتالي لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

الفصل الخامس

١٦

٩-	١٠٠٠	تأمين العددات والتليفون لا تعتبران تكاليف واجبة الخصم لأنها من التأمينات المستردة
١٠-	٥٠٠	أقساط التأمين على حياة الممول واجبة الخصم فى حدود ٣٠٠٠ جنيه ومايزيد عن ذلك يضاف إلى صافى الربح المحاسبى .
١١-	—	أقساط التأمين الإجتماعى المسددة خلال العام تعتبر من التكاليف واجبة الخصم بقيمة المسدد فقط وفقاً للبند ٢٣ .
١٢-	٥٠٠٠	عوائد رأس المال لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم، وتعتبر توزيعاً للربح، ولذلك تضاف .
١٣-	—	ديون معدومة إتخذت المنشأة الإجراءات للمطالبة بها ولم تتمكن من تحصيلها بعد ١٨ شهراً، فتعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
١٤-	٥٠٠٠	ديون معدومة إتخذت المنشأة الإجراءات القانونية للمطالبة بها ولم تتمكن من تحصيلها خلال العام، فلا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم حيث لم يتحقق فيها شرط عدم

		التحصيل خلال ١٨ شهر .
١٤٠٠٠		١٥- مخصص ديون مشكوك فيها، ومخصص هبوط أسعار أوراق مالية، لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم تطبيقاً للمادة (٢٤) من القانون .
٢٠٠٠٠		١٦- إيجار تقديري لا يعتبر من التكاليف واجبة الخصم لأن العقار مملوك للمنشأة وليس لها الحق في احتساب إيجار تقديري .
—		١٧- ضريبة عقارية عن العقار المملوك للمنشأة والمستخدم في النشاط، تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .
٨٠٥٠٠		
١٧٠٥٠٠		إجمالي
		يخصم منه :
٤٠٠٠		١٨- أرباح إعادة تقدير الأصول، فلا تعتبر ضمن إيرادات المنشأة حيث أنها أرباح ورقية وليست حقيقية .
١٢٠٠		١٩- ديون معدومة محصلة لم تعتمد مصلحة الضرائب في السنوات التي تم إعدامها فيها، وبالتالي تخصم من الربح = ٦٠٠٠ × ٢٠% = ١٢٠٠ جنيه .
(٥٢٠٠)		

الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي

١٦

الفصل الخامس

١٦٥٣٠٠		صافي الربح المعدل قبل خصم التبرعات
(١٠٠٠٠)		٢٠- التبرعات - المدفوعة = ١٠٠٠٠ جنيه . - الحد الأقصى = ١٦٥٣٠٠ × ١٠% = ١٦٥٣٠ جنيه .
١٥٥٣٠٠		صافي الربح المعدل بعد خصم التبرعات .
	١٥٠٠٠	٢١- فوائد ودائع بنك مصر معفاة من الضريبة .
(١٥٠٠٠)		
١٤٠٣٠٠		صافي الربح الخاضع للضريبة

حساب الضريبة

٥٠٠٠ جنيه الأولى	معفاة
------------------	-------

٢٥٠٠٠ جنيه التالية ١٠x %	٢٥٠٠ جنيه
١٥٠٠٠ جنيه التالية ١٥x %	٢٢٥٠ جنيه
٩٥٣٠٠ جنيه الباقية ٢٠x %	١٩٠٦٠ جنيه
الضريبة المستحقة	٢٣٨١٠ جنيه

ملاحظات على الحل :

[١] توزيعات الأسهم من شركة مساهمة، وعوائد السندات المقيدة وغير المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خاضعان للضريبة طبقاً للقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ .

[٢] أرباح إعادة تقييم الأصول، فلا تعتبر ضمن إيرادات المنشأة حيث أنها أرباح ورقية وليست حقيقية، ولذلك تم خصمها من إيرادات المنشأة وعليه فلا تخضع للضريبة .

الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

١٦

الفصل الخامس

[٣] مخصص ديون مشكوك فيها، ومخصص هبوط أسعار أوراق مالية، لا تعتبران من التكاليف واجبة الخصم تطبيقاً للمادة (٢٤) من القانون، وعليه تم إضافتهما للإيرادات .

التطبيق السادس :

فيما يلي بعض المعلومات والعمليات التى تمت فى منشأة فردية تعد حساباتها الختامية فى نهاية ديسمبر من كل عام، وتمسك دفاتر منتظمة :

- ١- القيمة الدفترية للأصول بالانشأة فى ٢٠١٣/١/١ بلغت ٤٠٠٠٠ جنيه .
- ٢- فى ٢٠١٣/٦/٣٠ تم شراء آلات ومعدات جديدة يتم إستخدامها فى الإنتاج بلغت تكلفتها ٢٠٠٠ جنيه، وتم إستخدامها خلال عام ٢٠١٣ م .
- ٣- فى ٢٠١٣/١٠/٣١ تم شراء آلة مستعملة يتم إستخدامها فى العملية الإنتاجية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وقد تم إستخدامها خلال عام ٢٠١٣ م .

المطلوب: قياس الإهلاك الواجب خصمه من إيرادات عام ٢٠١٣ م .

الحل

١ . الإهلاك للرصيد الدفترى للأصول = $40000 \times 25\% = 10000$ جنيه .

٢ . بالنسبة للآلة المشتراه في ٢٠١٣/٦/٣٠ =

أ- إهلاك معجل = $20000 \times 30\% = 6000$ جنيه .

ب- إهلاك عادى = $(6000 - 20000) \times 25\% \times 6/12 = 1750$ جنيه .

٣ . بالنسبة للآلات المستعملة المشتراه في ٢٠١٣/١٠/٣١ :

أ- إهلاك عادى = $10000 \times 30\% = 3000$ جنيه .

ب- إهلاك عادى = $(3000 - 10000) \times 25\% \times 2/12 = 291$ جنيه .

٤ . قيمة الإهلاك الضريبي =

$10000 + 6000 + 1750 + 3000 + 291 = 21041$ جنيه .

تطبيقات

الفصل الخامس

١٦

تطبيقات غير محلولة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى

التطبيق الأول : (تجارة بورسعيد) .

قدم أحد التجار ببورسعيد لإقراره الضريبي إلى مأمورية الضرائب عن سنة ٢٠٠٦ متضمناً أرباحاً قدرها ٥٠٠٠ جنيه، وعندما قام الفحص الضريبي بفحص حساب الأرباح والخسائر تبين له الآتى: (المبالغ بالجنيهات) .

(١) أن الجانب المدين من ح/أ.خ يتضمن : ٣٠٠٠ مصاريف سيارة تستخدم فى أعمال المنشأة وأعمال الممول الخاصة - ٦٠٠ ديون معدومة لم تتخذ المنشأة ضد المدين أى إجراء قانون - ١٠٠٠ مخصص للديون المعدومة (علماً بأن هناك رصيد لمخصص الديون المعدومة أول المدة بمبلغ ٥٠٠) - ٤٠٠٠ مصروفات إعلان منها ١٠٠٠ تكلفة علامة ضوئية فى أحد الميادين والباقي عبارة عن حملة إعلانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٠٦/٧/١ - ٥٠٠ تبرعات لجمعية خيرية مصرية - ١٢٥ غرامة للبيع بأكثر من التسعيرة - ١٢٠٠ مرتب سنوى لصاحب المنشأة - ١٠٠٠

مكافآت للعاملين بواقع خمسة أشهر- ٨٠٠ مخصص مكافآت ترك الخدمة - ٢٠٠ فروق ضريبية أرباح تجارية عن سنة ٩٦ - ٥٠ عوائد العقار الذى تملكه المنشأة وتزاول فيه النشاط دون أن تحسب له إيجار - ٢٠٠٠ إكراميات بدون مستندات .

(٢) إشترت المنشأة آلة جديدة فى ١/١/٢٠٠٦ بمبلغ ١٠٠٠ وتم إستخدامها فى الإنتاج فى ٢٥/١٢/٢٠٠٦ ولم تحتسب لها أية إهلاكات .

(٣) بند الإيرادات المتنوعة يتضمن: ١٠٠٠ إيراد عقار ملك المنشأة ومؤجر للغير- ٦٩٠ صافى كوبونات أوراق مالية بعد خصم ٣٢٠ ضرائب - ١٥٠٠ ثمن بيع سيارة قديمة علماً بأن قيمتها الدفترية ٥٤٠- ١٠٠٠ فوائد عن وديعة بالبنك بواقع ١٠% عن مبلغ ١٠٠٠- ١٠٠ عبارة عن ١٠% من فوائد بيع بالتقسيط مقدارها ١٠٠٠ - ٥٠ عبارة عن ١٠% من فوائد سندات معفاة من الضريبة .

المطلوب :

بيان التعديلات التى تجريها مأمورية الضرائب على د/أ.خ للوصول إلى صافى الربح الضريبى مع بيان أسبابها بإيجاز .

تطبيقات

الفصل الخامس

١٧

التطبيق الثانى : (تجارة بورسعيد) .

قدم التاجر طاهر الدهشان صاحب محلات الأمانة لتجارة الأقطان والملابس الجاهزة، إقراره الضريبى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ إلى مأمورية ضرائب بورسعيد متضمناً أرباحاً صافية قدرها ٨٩٠٠ جنيه، وعندما قامت مأمورية الضرائب المختصة بفحص حساباته تبين لها الآتى : (المبالغ بالجنيهات) .

أولاً: يتضمن بند المصروفات الإدارية العمومية ٣٤٠٠ مرتب سنوى لصاحب المنشأة ٢٠٠٠ مكافآت للموظفين (المرتب الشهرى ٥٠٠)، ٣٠٠٠ مصاريف السيارة التى تستخدم فى أعمال المنشأة والأغراض الخاصة، ٣٠٠٠ تكلفة حملة إعلانية لمدة ٣ سنوات من ١/١/٢٠٠٥، ١٠٠٠ تبرعات لإحدى الجمعيات الخيرية المصرية، ١٨٠٠ ضريبة أرباح تجارية عن العام الماضى .

ثانياً: يتضمن بند الإستهلاكات مبلغ ١٠٠٠ إستهلاك لأصول سبق إستهلاكها دفترياً،
٤٠٠٠ ثمن شراء آلة جديدة فى أول العام وتم إستخدامها فى الإنتاج فى ٢٥ / ٩ /
٢٠٠٥ .

ثالثاً: حملة حساب الأرباح والخسائر بـ ٢٠٠٠ مخصص للديون المدومة، ١٠٠ ديون
مدومة إتخذت المنشأة بشأنها الإجراءات القانونية اللازمة (علماً بأن رصيد مخصص
الديون المدومة أول المدة مبلغ ١٥٠٠) .

رابعاً : يتضمن بند الإيرادات المتنوعة ٢٢٠٠ إيرادات أوراق مالية (وهى عبارة
عن ٢٠٠ أرباح بيع بعض الأوراق فى البورصة، ٢٠٠٠ فوائد سندات فى أحد
الشركات المساهمة المصرية)، ٥٠٠٠ ديون مدومة محصلة (وقد كانت الديون التى
سبق للمأمورية إعتادها مبلغ ٣٠٠٠ فقط) .

المطلوب :

بيان التعديلات التى تجريها مأمورية الضرائب المختصة على إقرارها هذه
المنشأة وأسبابها بإيجاز وتحديد وعاء ومقدار الضريبة المستحقة .

تطبيقات

١٧

الفصل الخامس

التطبيق الثالث :

شركة توصية بسيطة (شركة صناعية) لصناعة الدواء فيها عادل شريك متضامن
وعلى شريك موصى، قدمت إقرارها الضريبى عن السنة المنتهية فى ٣١ / ١٢ /
٢٠١٤ إلى مصلحة الضرائب وأرفقت به قائمة الدخل التالية : (المبالغ بالجنيهات) .

الجانب المدين :

٢٤٠٠٠ مصروفات عمومية، ٣٦٠٠ مكافأة المدير عادل، ٥٤٠٠ إستهلاك، ٧٠٠٠
مخصص ديون مدومة، ٢٦٠٠٠ مصاريف إدارية، ٩٠٠٠ تبرعات، ٢٥٠٠٠ صافى
الربح (٣ : ٢) .

الجانب الدائن :

٩٥٠٠٠ مجمل الربح، ٥٠٠٠ إيجار عقار تملكه الشركة .

وقمت بفحص حسابات الشركة بصفتك مأمور الضرائب المختص فتبين لك ما يلي :

(١) أن القيمة الإيجارية للعقار المملوك للشركة والذي تشغله بمكاتبها ٤٨٨٠ (عوائد مدرجة ضمن بند المصروفات العمومي ولم تدرج له أى إيجار) .

(٢) ضمن المصروفات العمومية ٦٠٠٠ مصاريف حملة إعلانية لمدة ثلاث سنوات، ١٥٠٠ اضرار تجارية مدفوعة خلال العام عن سنوات سابقة يخص عادل منها ١٠٠٠، ٥٠٠٠ غرامة لمخالفة التسعيرة .

(٣) يتضمن بند المصاريف الإدارية ١٠٠٠ مكافأة عاملين بالشركة تعادل مرتب خمسة شهور، ٢٤٠٠ مرتب الشريك الموصى رئيس قسم التعبئة .

(٤) تزيد أقساط إستهلاك بعض الأصول عن المعدلات بمبلغ ١٤٠٠ وضمن بند الإستهلاك القسط العادى لآلة كاتبة جديدة إشترتها وإستخدمتها منذ أول يناير ٢٠١٤ تكلفتها ٢٠٠ جنيه .

(٥) يتضمن بند التبرعات ٢٠٠٠ سددها الشريكان لصندوق زكاة بنك ناصر الإجتماعى والباقي مدفوعة إلى هينات خيرية مصرية .

المطلوب : بيان للتعديلات على قائمة الدخل السابقة .

التطبيق الرابع :

فيما يلي صافى الربح المحاسبى من واقع قائمة الدخل لأحد الممولين والذي قدر بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وذلك عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٤ م.

١- تتضمن مصروفات المنشأة :

٦٠٠٠٠٠ جنيه مكافآت العاملين تعادل ٦ شهور - ١٠٠٠٠٠ جنيه إهلاك آلات ومعدات مشتراه جديدة بمعدل ٢٠% علماً بأن تكلفتها ١٢٠٠٠٠ جنيه وتاريخ شرائها ٢٠١٤/٧/١ وتم تركيبها وأصبحت صالحة للإستعمال فى ٢٠١٤/٩/١ وأن القيمة الدفترية للآلات والمعدات فى أول يناير ٢٠١٤ كانت ٨٠٠٠٠ جنيه وأن المنشأة قامت ببيع آلات ومعدات فى ٢٠١٤/١٠/١ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه - ٢٠٠٠ مصروفات إعلان منها ١٥٠٠ حملة إعلانية مدفوعة اول ابريل ٢٠١٤ لمدة ثلاث سنوات - ٣٠٠٠٠

جنيه عوائد قروض مستخدمة فى النشاط تعادل ٢٥% - ٧٠٠٠ جنيه تكلفة شراء حق إختراع فى أول مارس للمنتج الذى تقوم المنشأة بتصنيعه وبيعه - ٥٠٠٠ جنيه تبرعات منها ٣٠٠٠ جنيه لجمعيات خيرية مصرية معترف بها والباقي لبعض الفقراء - ١٠٠٠٠ جنيه مقابل مكافأة ترك الخدمة، علماً بأنه تم إيداع هذا المبلغ فى صندوق خاص له ذمة مالية مستقلة - ٣٥٠٠ جنيه أقساط تأمين على حياة الممول

٢- تتضمن إيرادات المنشأة:

٢٠٠٠ فوائد تأخير عن بعض العملاء - ٧٠٠٠ جنيه ديون معدومة منها ٥٠٠٠ جنيه تم إعتادها بمعرفة مأمورية الضرائب - ٢٠٠٠ جنيه عوائد سندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية - ١٠٠٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنك الأهلى المصرى - ١٥٠٠٠ جنيه إيجار قطعة أرض مملوكة للمنشأة ومؤجرة للغير بمبلغ ١٥٠٠ جنيه شهرياً .

وعند الفحص تبين أن :

[١] يملك الممول عقاراً مكوناً من خمسة طوابق متساوية القيمة الإيجارية (يشغل طابق منها)، تبلغ القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً للربط ضريبة المباني ما يعادل ٧٠٠٠ جنيه (سعر ضريبة المباني ١٠%) .

تطبيقات

١٧

الفصل الخامس

[٢] يملك الممول قطعة أرض زراعية مساحتها ٣٠ فداناً تبلغ الضريبة العقارية الأصلية المربوطة على الفدان الواحد ٢٥ جنيه والرسوم الإضافية ١٥ جنيه يؤجر ١٢ فدان للغير بإيجار سنوى ٣٠٠٠ جنيه للفدان ويزرع الباقي فواكه وقد بلغ إيراد الفدان السنوى منها ٣٠٠٠ جنيه .

[٣] يملك الممول مكتب خاص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد بلغت إيراداته الفعلية من مباشرة المهنة ١٥٠٠٠ جنيه (منه ٥٠٠٠ جنيه عن أعمال خارج مصر)، وكانت مصروفات المكتب عبارة عن :

٢٤٠٠٠ مرتبات العاملين، ١٥٠ جنيه اشتراكات النقابة والمجلات العلمية، ٨٠٠ إيجار المكتب، ١٥٠ جنيه قسط تأمين على المكتب ضد الحريق والسرقة، ٥٠٠ جنيه

إهلاك أثاث، ١٦٠٠ جنيه مصروفات سفر وإقامة بالخارج، ٣٠٠ جنيه مصروفات سيارة مستخدمة في أغراض النشاط وفي الأغراض الخاصة .

[٤] سدد الممول خلال العام الضرائب العقارية المستحقة على المبنى والأطيان الزراعية، كما حجزت منه مبالغ تحت حساب الضريبة عن النشاط المهني بلغت قيمتها ١٥٠٠ جنيه .

[٥] بلغ سعر الإئتمان والخصم المعلن لدى البنك المركزي في أول يناير ٢٠١٤ ما يعادل ١٠ % .

[٦] يمسك الممول دفاتر منتظمة لمكتبه .

المطلوب :

- ١- تحديد وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٤ م .
- ٢- حساب الضريبة واجبة الدفع عن هذا العام .

التطبيق الخامس :

بلغ صافي الربح المحاسبي لإحدى المنشآت الفردية مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه لسنة ٢٠١٣ م، وبالفحص الضريبي أتضح ما يلي :

- ١- حُمل حساب الأرباح والخسائر بما يلي :

تطبيقات

الفصل الخامس

١٧

- ٥٠٠٠ جنيه احتياطي إرتفاع أسعار أصول رأسمالية .
 - ١٦٠٠٠ جنيه مكافآت لصاحب المنشأة .
 - ٩٠٠٠ جنيه مخصص تعويضات تحت التسوي .
 - ٤٠٠٠ جنيه حصة المنشأة في التأمينات الإجتماعية منها ١٠٠٠ جنيه يخص صاحب المنشأة .
 - ١٠٠٠ جنيه تبرعات لمستشفى المبرة الخاضعة لإشراف الدولة .
- ٢- أدرج بحساب الأرباح والخسائر ناتج بيع مبنى قديم بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه في ١/١٠/٢٠١٣ تكلفته ٥٠٠٠٠ جنيه تم شراؤه في ١/١٠/٢٠١٠ يهلك بمعدل ٢٤ % قسط ثابت ومعدل الإهلاك المعتد ضريبياً ٥ % .

المطلوب : تحديد صافى الربح الضريبي .

التطبيق السادس :

قدم أحد الممولين إقراره الضريبي عن عام ٢٠١٣م، متضمناً ربحاً محاسبياً صافياً قدره ٦٢٠٠٠ جنيه، وبالفحص أتضح مايلي :

١- حُمل حساب الأرباح والخسائر بما يلي :

- ١٢٠٠٠ جنيه ربع شهرة المحل المشتراه في ٢٠١٣/٤/١ .
- ١٤٠٠٠ جنيه مرتبات وأجور العاملين عن ١٤ شهر .
- ٣٠٠٠ جنيه مستقطع لتمويل صندوق مكافآت ترك الخدمة .
- ٧٠٠٠ جنيه تبرعات لجامعة بورسعيد .
- ٢٥٠٠ جنيه تبرعات لمركز الأورام الخاضع لإشراف وزارة التعليم العالي .
- ١١٠٠٠ ضرائب ورسوم، منها ٧٠٠٠ جنيه رسوم على بضاعة مستوردة، والباقي تحت حساب الضريبة على صافى أرباح النشاط التجارى والصناعى .

تطبيقات

الفصل الخامس

١٧

- ٣٠٠٠ جنيه فائدة قرض من أحد الأصدقاء .
- ٩٠٠٠ جنيه ديون على عملاء متوقفين عن السداد، وأتضح أن منها سند إذنى على العميل (س) قيمته ٥٠٠٠ جنيه، والباقي دين شخصى على العميل (ص)، وقد حصلت المنشأة على أمر أداء على العميل (ص)، وحكم إبتدائى على العميل (س) .
- ٢- أدرج بحساب الأرباح والخسائر بيع آلة مستعملة في ٢٠١٣/١٠/١ بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه مشتراه في ٢٠١٢/١/١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه تستهلكها المنشأة بمعدل ١٤ % سنوياً .

٣- أدرج بحساب ناتج بيع مبنى مستعمل في ١/١٠/٢٠١٣ بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه تكلفة في ١/١/٢٠٠٣ تبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه كانت المنشأة تستهلكه بمعدل ٨٪، وكان معدل الإهلاك الضريبي آنذاك ٢٪ أصبح ٥٪ وفقاً للمادة (٢٥) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

٤- هناك بضاع المنشأة بدمياط قيمتها حسب الفاتورة ١٠٠٠٠٠ جنيه (التكلفة + ٢٥٪) سبق إدراجها ضمن المبيعات عند إرسالها، ولذلك لم تدرج ضمن مخزون المنشأة في ٣١/١٢/٢٠١٣ .

المطلوب : قياس صافي الربح الضريبي .

التطبيق السابع :

بلغ صافي الربح المحاسبي لمنشأة صناعية عن سنة ٢٠١٣ م مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه، وبالفحص الضريبي أتضح الآتي :

١- حمل حساب التشغيل بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه إهلاك آلات ومعدات مشتراه جديدة في ١/٤/٢٠١٠ بمعدل ٤٠٪ والمعدل الضريبي وفقاً للمادة (٢٥) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يبلغ ٢٥٪ من أساس الإهلاك ومعدل الإهلاك الإضافي ٣٠٪ وفقاً للمادة (٢٧) من نفس القانون .

٢- حُمل حساب الأرباح والخسائر بما يلي :

- ٥٠٠٠ جنيه نصف حملة إعلانية قامت بها المنشأة في ١/١٠/٢٠١٠ .

تطبيقات

الفصل الخامس

١٧

- ١٥٠٠ جنيه (إهلاك مبنى يستعمل كمبنى إداري بمعدل ١٥٪) .

- ٣٠٠٠ جنيه مسدد تحت حساب الضريبة على صافي أرباح النشاط التجاري والصناعي .

- ٥٠٠٠ جنيه غرامات إشغال طريق .

- ٧٠٠٠ جنيه قيمة كمبيالة مسحوبة على العميل (ع) إستحقاق ١/١١/٢٠١٣ م بعد حكم محكمة أول درجة على العميل بضرورة السداد .

٣- جرت عادة المنشأة على تقويم مخزون الخامات بالتكلفة بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً، حيث تبلغ تكلفة المخزون في ٢٠١٣/١٢/٣١ عندئذ ٣٥٠٠٠ جنيه، إلا أنها تحولت في ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى طريقة المتوسط المرجح، لذا قوم هذا المخزون في حساب التشغيل بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب : تحديد صافي الربح الضريبي .

نماذج الإمتحانات

- * النموذج الأول (تجارة بورسعيد) .
- * النموذج الثاني (تجارة بورسعيد) .
- * النموذج الثالث (جامعة مفتوحة بورسعيد) .
- * النموذج الرابع (تجارة القاهرة) .
- * النموذج الخامس (تجارة الإسكندرية) .
- * النموذج السادس (المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية) .
- * النموذج السابع (دبلوم المعاهد الفنية التجارية) .

أجب عن الأسئلة الآتية**(١٢ درجة)****السؤال الاول :**

من واقع البيانات التالية حدد وعاء ومقدار ضريبة الدخل المستحقة والضريبة الواجبة السداد لأحد الممولين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١، مع توضيح خطوات الحل بإيجاز .

١- يمتلك قطعة أرض مساحتها ٦٣ فدان ويقوم بزراعتها لحسابه، وهي عبارة عن ١٤ فدان خضروات (ضريبة الأقطان للفدان ٢٠ جنيه) ٢٩ فدان نباتات زينة (ضريبة الأقطان للفدان ٧٠ جنيه) والباقي؟؟؟؟؟ مشاتل محاصيل بستانية (ضريبة الأقطان للفدان ٦٠ جنيه) .

٢- يعمل موظف بأحد الشركات الإستثمارية بمرتب شهري ١٤٠٠ جنيه ويتقاضى بدل إنتقال شهري ٣٠٠ جنيه وعلاوة خاصة شهرية ٥٠٠ جنيه، مع العلم أنه يسدد قسط تأمين على الحياة لصالح زوجته بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

٣- يمتلك عقاراً مبنياً مكوناً من خمسة طوابق متساوية القيمة الإيجارية (يستغل أحدهما) ويؤجر آخر وفقاً لأحكام القانون المدني بإيجار شهري ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٧ شهور، مع العلم بأن ضريبة المباني المربوطة ٢٠٠٠ جنيه بنسبة ١٤ % .

السؤال الثاني : (٨ درجات)

بلغ صافي الربح من واقع قائمة الدخل لأحدى المنشآت الفردية والصناعية مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه وذلك عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١، فإذا علمت ما يلي:

١- تضمنت مصروفات المنشأة :

١٥٠٠٠ جنيه مرتبات وأجور (منها ١٣٠٠٠ جنيه أجور أساسية والباقي مكافآت)
١٢٠٠٠ جنيه إهلاك الآلات ومعدات مشتراة جديدة بمعدل ٢٠% (تكلفتها ١٢٠٠٠٠

كلية التجارة ببورسعيد

١٧

النموذج الأول

وتاريخ شرائها ٢٠٠٧/٧/١، وتم تركيبها وأصبحت صالحة للإستعمال في ١/٩/٢٠٠٧، مع العلم بأن القيمة الدفترية للآلات والمعدات في ١/١/٢٠٠٧ كانت ١٥٠٠٠، ١٥٠٠٠ تكلفة شراء حق إختراع في ١/٥/٢٠٠٧ - ٤٠٠٠ جنيه مصروفات حملة إعلانية منها ٣٠٠٠ جنيه حملة إعلانية مدفوعة في ١/٤/٢٠٠٧ لمدة سنتان ٣٠٠٠ جنيه تبرعات منها ٢٠٠٠ جنيه لبنك ناصر الإجتماعي والباقي لجمعية خيرية معترف بها، ٣٥٠٠ جنيه أقساط تأمين على حياة الممول لصالح زوجته

وأولاده القصر، ١٠٠٠ جنيه ديون معدومة، ١٦٠٠٠ جنيه الإيجار (الإيجار الشهري ١٥٠٠ جنيه) .

٢- تضمنت إيرادات المنشأة :

٣٠٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط - ٣٥٠٠ جنيه توزيعات أسهم من شركة مساهمة
- ٢٠٠٠ جنيه فوائد ودائع بنك مصر - ٨٠٠٠ جنيه إيجار مخزن مملوك للمنشأة
ومؤجر للغير بمبلغ ٦٠٠ جنيه شهرياً .

المطلوب :

بيان التعديلات الواجب إدخالها لتحديد صافى الربح الخاضع للضريبة عن عام ٢٠٠٧ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

مع أطيب التمنيات بالنجاح

أجب عن الأسئلة الآتية

السؤال الاول :

أولاً: المطلوب تصويب العبارات الخاطئة التالية مع التعليل بإيجاز كلما أمكن :

١- لا توجد أية شروط لسريان ضريبة الدخل على أصحاب المهن غير التجارية .

٢- يتم ترحيل خسائر السنوات السابقة بالنسبة لأصحاب المهن غير التجارية بدون حد أقصى وبدون أى شروط .

٣- يُعفى من ضريبة الدخل على المهن غير التجارية كل ممول عما يحققه من إيرادات لمدة خمس سنوات إعتباراً من تاريخ مزاولة المهنة وتخفيض المدة إلى سنتان لمن مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً .

٤- فى حالة عدم إمساك صاحب المهنة غير التجارية دفاتر منتظمة تخصم نسبة ٣٠% من إجمالى الإيرادات السنوية مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

٥- التعويض الذى يسدده الطبيب لأحد المرضى بسبب خطأ فى إجراء العملية الجراحية التى أجراها لهذا المريض يعد من التكاليف واجبة الخصم عند التحاسب الضريبى .

٦- تصرفات الوارث فى العقارات الموروثة تعفى من ضريبة التصرفات العقارية بصفة دائمة .

ثانياً: وضع المعاملة الضريبية لكل حالة من الحالات التالية مع التعليل بإيجاز :

١- قيام المحامى / أسامة يوسف بالوساطة لبيع عقار لأحد عملائه وحصل مقابل ذلك على عمولة وسماسرة عارضة مبلغ ١٠٠٠٠ جنية .

٢- إستحق المواطن / فوزى المصرى مبلغ ٥٠٠٠ جنية مكافأة من وزارة الداخلية نتيجة إرشاده عن بعض الهاربين من السجون أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

٣- يمتلك المواطن / على بدوى عمارة بيعت جبرياً بالمزاد العلنى تنفيذاً لحكم قضائى وكان ثمن البيع ٥ مليون جنية .

٤- يمتلك المواطن / هيثم جودة قطعة أرض داخل كردون مدينة بورسعيد إستولت عليها المحافظة وقام بنزع الملكية وسددت له تعويضاً ١٠ مليون جنية .

٥- يمتلك المواطن / عادل شعيب قطعة أرض للبناء داخل كردون مدينة بورسعيد وقام ببيع نصف المساحة لإحدى الشركات بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وتنازل عن النصف الآخر لإحدى الشركات المساهمة المصرية كحصة عينية وتعهد بعدم التصرف فى الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات متصلة .

٦- يستأجر المواطن / محمد فاضل شقة داخل كردون مدينة بورسعيد وقام بإعادة تأجيرها مفروشة بإيجاز شهري ٢٠٠٠ جنيه (ليس لهذا المواطن أية دخول من مصادر أخرى) .

السؤال الثانى :

الدكتورة / فرح محمد الصادق تزاوّل مهنة الطب من خلال عيادتها الخاضعة بشارع الجمهورية بمدينة بورسعيد .

وفيما يلى بيان بإيرادات ومصروفات العيادة عن الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٠ .

أولاً: الإيرادات :

٥٠٠٠٠ أتعاب كشف بالعيادة ومنازل المرضى (منها مبلغ ١٠٠٠٠ مازالت مستحقة لها طرف إحدى الشركات التى تعالج مرضاها) .

٦٠٠٠٠ أتعاب عملية جراحية تمت خلال العام (منها مبلغ ٢٠٠٠ أتعاب عملية جراحية تمت بدولة الإمارات العربية المتحدة) .

٢٥٠٠٠ مكافأة حضور مؤتمر طبي بالمملكة العربية السعودية .

٦٠٠٠ جائزة الدولة التقديرية فى يوم الطبيب .

كلية التجارة ببورسعيد

١٨

النموذج الثانى

٤٠٠٠ إيرادات تأليف مقالات طبية .

١٥٠٠٠ مقدم أتعاب جراحية ستجرى العام القادم .

٥٠٠٠ باقى أتعاب عملية جراحية تمت العام السابق .

ثانياً : المصروفات :

- ٥٠٠٠ مصاريف سفر لحضور المؤتمر الطبى المنعقدة بالمملكة العربية السعودية.
- ١٥٠٠٠ إهلاك الأصول الثابتة بالعيادة .
- ٤٠٠٠ ثمن الكتب والمجلات العلمية (منها مبلغ ١٠٠٠ الإشتراك السنوى فى مجلة علمية بالخارج) .
- ٥٠٠٠ إيجار العيادة المدفوع خلال السنة (الإيجار الشهرى ٥٠٠) .
- ١٥٠٠٠ مرتبات العاملين والمساعدين المدفوعة خلال السنة (المرتب الشهرى ١٠٠٠) .
- ٤٥٠٠ مصاريف السيارة التى تستخدم فى العيادة والأغراض الشخصية .
- ٣٠٠٠ تبرعات مدفوعة لوزارة الصحة والسكان .
- ٦٠٠٠ تبرعات مدفوعة لجمعية الهلال الأحمر المصرية .
- ٨٠٠٠ قسط التأمين السنوى على حياتها لصالح أولادها القصر طرف شركة مصر للتأمين .
- ١٠٠٠ ضريبة دخل مسددة تحت الحساب لهذا العام .

المطلوب :

تحديد وعاء ومقدار ضريبة الدخل المستحقة عليها والضريبة واجبة السداد مع توضيح خطوات الحل والتعليل بإيجاز (علماً بأنها ليس لديها أية دخول من مصادر أخرى بخلاف العيادة) .

مع أطيب التمنيات بالنجاح

أجب عن الأسئلة الآتية : (لترتيب وتنظيم الإجابة تقدير خاص)

(١٠ درجة)

السؤال الاول :

أولاً :-

(١) "من خصائص ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين أنها ضريبة عامة "وضح ذلك؟

(٢) ما هي مدة الإعفاء الضريبي القانوني المؤقت لإيرادات المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية المستصلحة، مع توضيح تاريخ بدء سريان مدة الإعفاء ؟

(٣) ما المقصود بالضريبة المباشرة والضريبة غير مباشرة، مع ذكر مثال لكل منهما

ثانياً :

المطلوب تحديد صافي الإيرادات الخاضعة لضريبة الدخل في نهاية عام ٢٠١٣، في كل حالة من الحالات التالية :- مع التعليل بإيجاز (كل حالة مستقلة عن الأخرى)

الحالة الأولى :

يمتلك (د/جلال سالم) ٨٠ فداناً، يستغلها كحديقة للفاكهة (مزرعة بأشجار الزيتون)، [مأثر منها ٥٠ فداناً فقط]، بلغت الضرائب العقارية السنوية المربوطة على المساحة الكامل ٧٠٠٠ (منها ١٤٠٠ ضرائب إضافية)، وقد بلغ صافي ربح منحل بالحديقة مبلغ ٥٠٠٠٠، وقد بدأ مزاوله هذا النشاط في أول يناير ٢٠٠٥ .

الحالة الثانية :

يستأجر (وليد الشناوي) ٧٠ فداناً بإيجار سنوي ٤٠٠٠ (للقدان) القيمة الإيجارية السنوية للمساحة بالكامل (٢٨٠٠٠) قام بإستغلال ٤٠ فداناً منها في زراعة النباتات الطبية، وإستغل باقى المساحة في زراعة مشاتل لأشجار الفاكهة .

الحالة الثالثة :

يستأجر (هيثم جودة) شقة داخل مدينة بورسعيد بإيجار شهري ١٠٠٠، ثم قام بإعادة تأجيرها مفروشة بإيجار فعلى سنوى ٤٨٠٠٠ اعتباراً من أول أبريل ٢٠١٣، (بلغت التكاليف الفعلية للمفروش خلال عام ٢٠١٣ مبلغ ٢٠٠٠٠) .

الحالة الرابعة :

يمتلك (د/ عادل أنور) مكتباً لمزاولة إحدى المهن الحرة، ولا يحتفظ بمكتبه بدفاتر منتظمة، قُدرت إيراداته الإجمالية في ٢٠١٣/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ (كانت خسائر المكتب المعتمدة عن العام الماضى ٢٠٠٠)، وتبرع بمبلغ ٢٥٠٠٠ لإحدى الجمعيات الأهلية المصرية. (غير مطلوب حساب الضريبة) .

الحالة الخامسة :

ورث (أشرف الخضيرى) قطعة أرض فضاء داخل مدينة بورسعيد، أقام عليها عمارة، باع نصفها بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ (حصل من المبلغ على ٤٠٠٠٠٠ فقط، وإنفق كمصروفات بيع ٥٠٠٠)، أما النصف الآخر فقد وهبه لزوجته بعقد هبة مسجل. -
وضح المعاملة الضريبية لهذا التصرف العقارى العارض .

السؤال الثانى :

(١٠ درجة)

أولاً :-

(١) ماهى شروط خصم أقساط التأمين على الحياة من صافى إيرادات صاحب المهنة الحرة؟

(٢) ماهى مدة الإعفاء الضريبى القانونى المؤقت لإيرادات أصحاب المهن الحرة الذين يزاولون المهنة لأول مرة بعد التخرج، مع توضيح مبلغ الإعفاء السنوى خلال سنوات الإعفاء، وشرط التمتع به ؟

(٣) ماهى شروط إعفاء إيرادات مؤلفات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من ضريبة الدخل ؟

ثانياً : فيما يلي بعض البيانات الخاصة بالحاسب (فوزى المصرى) الذى يملك مكتب محاسبة ومراجعة ببورسعيد، وذلك من واقع دفاتره المنتظمة عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ م .

الإيرادات :

(١) أتعاب مراجعة حسابات لعملاء (لم يدرج ضمن هذه الأتعاب مبلغ ٦٠٠٠٠ حصل عليها هذا العام مقابل مراجعة حسابات لشركة بسلطنة عمان عندما سافر هناك) .

(٢) أتعاب إستشارات محاسبية (هذا بخلاف إستشارات إنتهى منها خلال العام بمبلغ ٦٠٠٠٠، إستلم منها مبلغ ٤٠٠٠٠ فقط) .

(٣) أتعاب تقديم إقرارات ضريبية نيابة عن عملائه (منها مبلغ ٥٠٠٠٠ كانت مستحقة له من العام الماضى وحصلت هذا العام) .

(٤) جائزة الدولة التقديرية عن بحث قدمه عن وسائل مكافحة التهرب الضريبى .

(٥) عمولة غير متصلة بمباشرة المهنة (إستلم منها ١٥٠٠٠ وأنفق مصاريف ١٠٠٠) .

(٦) إجمالى إيراد تأييف كتاب فى مراجعة الحسابات (تكلفة طباعة الكتاب ٦٠٠٠) .

(٧) ٢٥٠٠٠ تعويض محصل من محافظة بورسعيد لإستيلانها على قطعة أرض كان يمتلكها داخل المدينة (سبق شرائها بمبلغ ٥٠٠٠٠) .

- [١] ٧٠٠٠ مرتبات العاملين والمساعدين المسددة خلال العام (مرتب شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٣ لم تدفع حتى نهاية العام) .
- [٢] ٣٥٠٠ الإيجارات المسددة خلال العام (إيجار شهرى يناير وفبراير ٢٠١٤ سُددت مقدماً مع إيجار شهر ديسمبر ٢٠١٣) .
- [٣] ٥٠٠٠٠ ثمن شراء أجهزة كمبيوتر للمكتب (تم الشراء فى ١/٤/٢٠١٣) .
- [٤] ١٠٠٠٠٠ قيمة أجهزة تكييف للمكتب (تم الشراء فى ١/٧/٢٠١٣، والمسدد من القيمة ٨٠٠٠٠ فقط) .
- [٥] ٦٠٠٠٠ إجمالى المصروفات العمومية والإدارية خلال العام (المسدد منها والمؤيد بالمستندات ٤٠٠٠٠ فقط) .
- [٦] ٧٠٠٠ مصروفات نثرية بدون مستندات .
- [٧] ٥٠٠٠ الإشتراك فى مجلة علمية متخصصة فى علوم المحاسبة والمراجعة خارج مصر .

المطلوب :

بيان أثر البيانات السابقة على حساب الإيرادات والمصروفات عن سنة ٢٠١٣ (مع التعليل المناسب) .

مع أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح

السؤال الأول :

(٨درجة)

يملك أحد الأطباء عيادة بشارع عدلى بالقاهرة قدم لك بياناً بإيراداته ومصروفاته منها ومن المصادر الأخرى المختلفة عن ٢٠٠٥ على الوجه التالى: (المبالغ بالجنيهات)

(١) إيرادات العيادة : ١٤٤٠٠ أتعاب كشوف بالعيادة، ٤٠٠٠ كشوف علبعض المرضى بالمنزل، ٣٠٠٠ أتعاب معالجة بعض المرضى بالمستشفى اليونانى بالقاهرة، ٣٣٠٠ أرباح بيع بعض الأجهزة المستغنى عنها بالعيادة، ٥٠٠٠ إستشارات طبية حصل عليها من جمهورية العراق عند حضور المؤتمر الطبى هناك فى مارس ٢٠٠٥ .

(٢) مصروفات العيادة: ١٣٠ تأمين ضدالحريق والسرقه، ٢٠ تأمين تليفون، ٢٤٠٠ ماهية التمرجى والفراش، ١٢٠٠ إستهلاك عدد وآلات، ٤٢٠٠ مصاريف سفر وإقامة لحضور المؤتمر الطبى المنعقد فى العراق، ١٥٠٠ مصاريف عمومية مختلفة، ٤٥٠ فرق ضريبة مهن حرة عن سنتى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٣٧٠ إستراكات فى جمعيات طبية ومجلات علمية بالخارج .

(٣) عمارة بالدقى تبلغ الضريبة العقارية المربوطة عليها ٢٥٠ .

(٤) يملك ٣٠ فدان بالدقهلية القيمة الإيجارية للفدان ٧٠، تبين أنه قد وهب إبنته خمسة أفدنة منها بعقد مسجل فى ٢٠/٥/٢٠٠٥ بمناسبة زواجها، كما إستولت الحكومة على فدانين آخرين منها فى أول يناير ٢٠٠٥ لكى تقييم عليها المستشفى مقابل تعويض قدره ١٥٠٠ للفدان .

المطلوب :

تحديد وعاء ومقدار الضريبة المستحقة عن سنة ٢٠٠٥ مع الشرح والتعليل بإيجاز .

السؤال الثانى :

(٢درجة)

يملك الدكتور محمد محمود صيدلية بشارع الجيش، كما يعمل مديراً لقسم المعامل بإحدى مستشفيات وزارة الصحة، وقد قدم إليك البيانات التالية عن إيراداته ومصروفاته من جميع المصادر عن سنة ٢٠٠٥:

(١) ١٣٠٠٠ صافى أرباح الصيدلية (قبل خصم الإيجار)، ١٨٠٠ مرتب شهري ثابت من المستشفى بالإضافة إلى ٣٥ شهرياً بدل معمل .

(٢) عمارة بالوايلي مكونة من ست شقق يقطن وعائلته أحدهما ويستخدم شقة أخرى كمخزن للصيدلية وتبلغ العوائد السنوية للعمارة كلها ٦٠٠ .

(٣) فيلا بالمعمورة بالإسكندرية مكونة من ثلاث طوابق يستخدم طبقاً منها هو وعائلته لقضاء فترة الصيف كما يؤجر الطابقين الثاني والثالث مفروشين لمدة ٤ أشهر وقد بلغ صافى أرباح الطابقين المفروشين ٨٠٠٠ بعد خصم كافة النفقات، وتبلغ العوائد السنوية للفيل ٤٨٠ علماً بأن الإيجار الشهري المفروش للطابق الواحد ١٠٠٠ وأن الفيلا مبنية سنة ١٩٩٩ .

(٤) ٤٠ فدان بسوهاج كان قد اشتراها في ٢٠٠٣ بسعر الفدان ٤٠٠٠ تبرع منها بخمسة أفدنة للحكومة لتقيم عليها مستشفى وذلك بعقد مسجل في ٢٠٠٤/١/٥ وأوصى بخمسة أفدنة أخرى لشقيقته الأرملة في وصيته المحررة في أول يناير ٢٠٠٥، وتبلغ الأموال الأميرية المربوطة على الفدان ٧ جنيه .

(٥) شريك متضامن في شركة تضامن بواقع النصف، بلغت أرباحها الصافية عن عام ٢٠٠٥ (٣٠٠٠ جنيه) أتضح أنه أدرجت ضمن مصروفاتها المبالغ الآتية: ٥٠٠ جنيه مكافآت للموظفين تعادل ٥ شهور، ٢٤٠٠ جنيه إعلانات لمدة سنتين من أول يناير هذا العام، ٦٠٠ جنيه إهلاك إضافي لآلة جديدة أشتريت خلال العام واستخدمت في الإنتاج، علماً بأن هذا الإهلاك قد حسب بمعدل ٣٠٪، هناك ديون معدومة ٢٥٠٠ جنيه لم تدرج بالدفاتر، ٥٠٠ جنيه تأمينات إجتماعية للشريكين .

المطلوب :

تحديد وعاء ومقدار الضريبة المستحقة على هذا الممول

كلية التجارة الإسكندرية

١٨

النموذج الخامس

أجب عن الأسئلة الآتية

السؤال الأول :

(٣ درجة)

فيما يلي البيانات الخاصة بأحد المحامين المصريين الخاضعين للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين :

(١) يستأجر مكتباً يزاوُل فيه مهنة المحاماة وبلغ صافى ربحه السنوى ٢٥٠٠ جنيه ، وقد أدرج ضمن إيرادات النشاط المهني الإيرادات التالية: ١٠٠٠ جنيه أتعاب حصلت مستحقة عن العام الماضى نهاية فترة الإعفاء، ٥٠٠ جنيه مكافأة إرشاد عن إحدى جرائم التهرب الضريبى، ١٠٠٠ جنيه مقدم أتعاب أحد القضايا التى لم يترافع فيها بعد، ١٠٠٠٠ جنيه إيرادات مدرسة ابتدائية خاصة يستغلها وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم، ٥٠٠ جنيه ربح بيع جهاز تكييف قديم بالمكتب، ١٥٠٠٠ جنيه أتعاب إستشارات قانونية أثناء وجوده بالسعودية، ١٠٠٠ جنيه إيرادات تأليف كتاب فى القانون، ١٠٠٠ جنيه أتعاب مستحقة طرف أحد العملاء .

كما أدرج ضمن المصاريف المصروفات الآتية: ٥٠٠٠ جنيه مصروفات خاصة بالمدرسة، ٥٠٠ جنيه مصروفات طبع الكتاب، ٣٠٠٠ جنيه مصروفات سفر للسعودية ٥٠٠٠ قسط إستهلاك خلو رجل المكتب، ٥٠٠ جنيه مرتبات مستحقة، ٥٠٠ تبرع لجمعية خيرية مصرية مشهرة .

(٢) يمتلك ٥٠ فدان بالبحيرة ضمنها ٢٥ فدان حديقة فاكهة منتجة وتبلغ الضريبة الأصلية على الأطنان الزراعية المسددة ١٢٦٠ جنيه بمعدل ١٤% وكان قد باع إلى زوجته ١٠ أفدنة (مزرعة خضروات) فى العام قبل الماضى ثم قامت الزوجة ببيع ٥ أفدنة منها إلى شقيقها فى العام الماضى، وقد بلغ صافى ربح حديقة الفاكهة ٢٥٠٠٠ جنيه، كما بلغ صافى ربح منحل لتربية النحل يستغله بالحديقة ٥٠٠٠ جنيه .

(٣) يمتلك عقاراً بسيدى جابر مبنى سنة ١٩٩٧ عشرة طوابق، ويقوم بتأجير طابق منه لمراكز التدريب المهني لسكنى الطلبة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه سنوياً، وقد بلغت مصروفات هذا الطابق ٢٥٠٠ جنيه، وقام بالتأجير طوال العام بينما القيمة الإيجارية

للعقار، ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً، علماً بأن الممول يسكن مع أسرته بالطابق الثانى بهذا العقار .

المطلوب: تحديد وعاء الضريبة الموحدة لهذا الممول .

السؤال الثانى : (٧درجة)

قدم إليك أحد المعيدى بكنية التجارة – جامعة الإسكندرية البيانات التالية طالباً منك حساب الضريبة واجبة الأداء :

- (١) المرتب الأساسى الشهرى من الجامعة ٣٠٠ جنيه، وبدل الجامعة الشهرى ١٠٠ جنيه وحصل فى نهاية السنة على مكافأة إمتحان ٨٠٠ جنيه .
- (٢) إيجارات محصلة عن عقار مملوك له تبلغ ٣٢٠٠ جنيه والضريبة الأصلية المربوطة على العقار والتي تم سدادها ٧٠٠ جنيه بسعر ٣٠% .
- (٣) إيرادات أسهم فى شركة مساهمة مصرية مصرية تبلغ ٦٦٠ جنيه .
- (٤) قسط تأمين سنوى على حياته لصالح زوجته وابنتيه يبلغ ٨٠٠ جنيه .
- (٥) حصته فى شركة تضامن تجارية تبلغ ٩٠٠ جنيه .
- (٦) ربحه من مزرعة دواجن أنشأها فى السنة السابقة يبلغ ٣٠٠٠ جنيه .
- (٧) أرباح بيعه محصول التفاح تبلغ ٢٠٠٠ جنيه من قطعة أرض مساحتها ٧ أفدنة مملوكة للممول وتبلغ ضريبة الأطين المربوطة على الفدان ٥,٦ جنيه .

مع أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح

أجب عن الأسئلة الآتية

السؤال الأول :

(٤ درجة)

أكتب بإيجاز فى اثنين فقط مما يلى :

- ١- إعفاء أرباح المشروعات الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية .
- ٢- شروط سريان الضريبة الموحدة على أرباح المهن غير التجارية .
- ٣- المعاملة الضريبية لبدلات التمثيل التى يحصل عليها أعضاء مجالس الإدارة فى شركات المساهمة (قطاع خاص – قطاع عام) .

السؤال الثانى :

(٦ درجة)

حدد وعاء الضريبة لأحد المصريين عن عام ٢٠٠٦ من واقع البيانات التالية :

- ١- يملك عمارة مكونة من خمسة طوابق تبلغ عوائدها السنوية ٩٠٠ جنيه (سعر ضريبة المباني ١٥%) علماً بأن صافى إيراداتها الفعلية من هذه السنة بلغت ٦٨٠٠ جنيه وأجر طابق بإيجار شهرى ١٠٠٠ فى اول يناير ٢٠٠٥ .
- ٢- يملك ١٥٠ فداناً مناصفة مع زوجته، وتبلغ الأموال المربوطة عليها ٢٨٠٠ جنيه سنوياً .
- ٣- يملك حديقة مساحتها ٢٠ فدان ومزرعة فواكه وقد بلغت أرباح بيع المحصول ٣٠ ألف جنيه وضريبة الأطياف للفدان ١٤ جنيه .
- ٤- شريك بواقع الثلث فى شركة تضامن بلغت أرباحها عن عام ٢٠٠٥ مبلغ ٦٠٠٠ جنيه بعد خصم خسارة مرحلة من العام السابق قدرها ٢٠٠٠ جنيه .

السؤال الثالث :

(١٠ درجة)

قدم تامر إقراره الضريبى لمحله التجارى عن عام ٢٠٠٦ وظهر منه أنه حقق أرباحاً صافية قدرها ٥٠ ألف جنيه، وقد تبين لك من الفحص الضريبى ما يلى :

أولاً: المصروفات :

١٣٨٠٠ جنيه مرتبات ومكافآت (منها ٢٥٠ شهرياً لصاحب المنشأة، ١٢٠٠ جنيه مكافآت الموظفين تعادل شهرين) - ٣٠٠٠ عمولة على المبيعات للموظفين - ٢٠٠ جنيه تأمينات (منها ٢٠٠ جنيه تأمين ضد الحريق والسرقة، والباقي تأمين مناقصة حكومية عن توريد بضائع) - ٩٠٠ جنيه ديون معدومة (منها ٥٠٠ جنيه ثمن مبيعات بضمان أحد موظفي الشركة، والباقي سلف للعاملين) - ٦٠٠٠ جنيه إستهلاك إضافي عن آلة جديدة مشتراه في أول يوليو ١٩٩٧ بمبلغ ٢٠ ألف جنيه وإستخدمت في الإنتاج إعتباراً من أول أكتوبر علماً بأن مصاريف تركيبها ١٠٠٠ جنيه حملت على بند المصروفات المختلفة - ٢٠٠٠ جنيه تبرعات (منها ٢٠٠ جنيه لوزارة الدفاع والباقي لجمعية خيرية مصرية مسجلة) - ١٠٠٠ جنيه مصروفات مختلفة (منها ١٥٠ جنيه عوائد عقار مملوك للمنشأة وموجرة للغير بمبلغ ٢٠٠ جنيه في الشهر) .

ثانياً الإيرادات :

٢٣١٠٠ جنيه مجمل الربح - ٩٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط - ٢٠٠٠ جنيه إيراد عقار مبنى - ٨٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة (سبق إعتداد نصفها) - ٢٢٠٠ جنيه أرباح إعادة تقدير آلة - ٢٠٠٠ جنيه صافي فوائد سندات بعد خصم الضريبة ومصاريف التحصيل ٤٠ جنيه .

المطلوب :

- ١- الإعتبارات الواجب مراعاتها عند فحص بند المخزون السلعي .
- ٢- تحديد صافي الربح الضريبي .
- ٣- تحديد وعاء الضريبة الموحدة للممول عن عام ٢٠٠٦ علماً بأنه يمتلك منزلاً بالدقي يقيم فيه مع عائلته وقد بلغت عوائده السنوية ٥٠٠ جنيه، وأنه قام بسداد ٥٠٠ جنيه ضريبة أرباح تجارية وصناعية عن سنوات سابقة و ١٥٠٠ جنيه تحت حساب الضريبة عن عام ٢٠٠٦، كما سدد ٢٠٠ جنيه نفقة شهرية لوالدته.

مع أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح

أجب عن الأسئلة الآتية

(٥ درجة)

السؤال الأول :

أولاً : أكتب بإيجاز فى اثنين فقط مما يلى :

- ١- إعفاء عوائد السندات التى تصدرها البنوك .
- ٢- خصائص الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى .
- ٣- شروط سريان الضريبة على إيرادات المهن غير التجارية .

ثانياً : أحسب الضريبة فى الحالات التالية مع شرح موجز مختصر :

- (أ) مكافأة حصل عليها خبير أجنبى إستدعته إحدى شركات قطاع الأعمال العام لمدة شهر واحد فقط بلغت قيمتها ٢٠٠٠ جنية، والممول أعزب وغير مقيم فى مصر .
- (ب) مكافأة حصل عليها طبيب حر بلغت ٤٠٠ جنية مقابل تدريس محاضرتين بكلية الطب، والممول مصرى الجنسية ومتزوج .
- (ج) شقة مفروشة عوائدها السنوية ١٠٠ جنية وإيجارها الفعلى الشهرى ٣٠٠ جنية علماً بأن الشقة تقع داخل كردون المدينة والعوائد بواقع ١٠% من القيمة الإيجارية والعقار أقيم عام ١٩٩٥، والممول أعزب وليس له نشاط آخر .

(١٠ درجة)

السؤال الثانى :

أجب عن اثنين فقط مما يلى :

- أولاً : رئيس مجلس إدارة إحدى شركات قطاع الأعمال العام يتقاضى شهرياً مرتب ٥٠٠ جنية، ويحصل شهرياً على بدل إنتقال ثابت ٢٠٠ جنية والشركة تضع تحت تصرفه سيارة، كما يحصل شهرياً على بدل طبيعة عمل ١٠٠ جنية، وحوافز إنتاج ٤٠٠ جنية وبدل تمثيل ٣٠٠ جنية .

كما حصل آخر العام على مكافأة تعادل مرتب شهرين .

إحسب الضريبة المستحقة التي كانت تستقطع منه شهرياً خلال عام ٢٠٠٦، وأحسب الضريبة على المكافأة التي تحصل عليها آخر العام، علماً بأنه متزوج ويعول أولاده .

ثانياً: يمتلك أحد الأطباء عيادة بلغت إيراداتها ومصروفاتها خلال عام ٢٠٠٦ مايلي

الإيرادات : ٩٠٠٠ جنيه من عمليات جراحية، ٦٠٠٠ جنيه أتعاب كشف بالعيادة، ٤٠٠٠ جنيه إستشارات طبية، مايعادل ٣٠٠٠ أتعاب عملية جراحية بدولة الإمارات ٢٠٠٠ مقابل مقالات علمية بمجلة طبية .

المصروفات : ٤٠٠٠ جنيه أتعاب المساعدين، ٢٠٠٠ جنيه إيجار العيادة، ٨٠٠ جنيه أدوات طبية مستهلكة، ٥٠٠ جنيه إشتراك النقابة، ٣٠٠٠ جنيه مصروفات عمومية متنوعة .

إذا علمت أن المصلحة إعتدت إيراداته لوجود ما يؤيدها من المستندات إلا أنها رفضت إعتداد مصروفاته لعدم إمساكه دفاتر منتظمة .

أحسب وعاء الضريبة الموحدة مع الشرح والتعليل، والممول متزوج وليس لديه أولاد ولا يوجد لديه نشاط آخر .

ثالثاً : إحسب الضريبة المستحقة على إيرادات الثروة العقارية لأحد الممولين عن عام ٢٠٠٦ من البيانات التالية (موضحاً إجابتك بالشرح) .

(١) يمتلك ٥٠ فدان أرض زراعية يستغل منها ١ فدان نباتات طبية وعطرية، ضريبة الفدان الواحد الأصلية ٢٨ جنيه سددها بالكامل .

(٢) يمتلك عقاراً تبلغ عوائده السنوية ٨٠٠ جنيه بواقع ١٠ % من القيمة الإيجارية سدد نصفها .

(٣) يملك منزلاً من طابقين يقطن فيه وأسرته عوائده السنوية ٣٠ جنيه ويؤجر الآخر بإيجار شهري ١٠٠٠ جنيه .

السؤال الثالث : (٥ درجة)

نبيل وإمام شريكان متضامنان قدما إلى مأمورية الضرائب المختصة ح/أ.خ عن سنة ٢٠٠٦ متضمناً ربحاً قدره ٢٠٠٠٠ جنيه مناصفة بينهما، وقد تبين من الفحص مايلي :

(أ) يتضمن الجانب المدين :

- ١- ٨٠٠٠ جنيه مرتبات منها ألف جنيه مرتباً سنوياً لكل شريك .
- ٢- ٣٠٠٠ جنيه مكافآت منها ٥٠٠ جنيه لكل شريك .
- ٣- ١٨٠٠ جنيه فائدة رأس المال (رأسمال نبيل ضعف رأسمال إمام) .
- ٤- ١٢٠٠ جنيه خسائر إعادة التقدير .
- ٥- ٢١٠٠ جنيه إستهلاك ومصاريف السيارة (الشريك إمام يستخدمها في شؤونه الخاصة) .
- ٦- ١٠٠٠ جنيه ديون معدومة منها ٥٠٠ جنيه ثمن مبيعات بضمان الشريك نبيل .
- ٧- ٢٥٠٠ جنيه إستهلاكات الأصول الثابتة منها ٥٠٠ جنيه إهلاك شهرة محل .

(ب) يتضمن الجانب الدائن :

- ١- ٤٠٠٠ جنيه إيرادات أوراق مالية .
- ٢- ٢٠٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة نصفها لم تعترف به المصلحة في حينه .
- ٣- ١٠٠٠ جنيه ربح بيع أصول قديمة .

المطلوب :

(١) بيان التعديلات التي تجريها مصلحة الضرائب مؤيدة بالرأى والتعليل .

(٢) تحديد وعاء الضريبة .

أجب عن الأسئلة الآتية

السؤال الأول : (٢٥ درجة)

موظف يعمل بإحدى شركات القطاع الخاص يتقاضى عن شهري يوليو ٢٠١٢
المبالغ التالية:

٧٠٠ جنيه مرتب أساسى (يتضمن ١٥٠ جنيه علاوات خاصة مضافة)	
٣١٥ جنيه علاوة خاصة غير مضافة	٣٠٠ جنيه أجور إضافية
٥٠ جنيه بدل إنتقال مقابل تكلفة فعلية	١٠ جنيه علاوة إجتماعية إضافية
٦٠٠ جنيه حوافز	١٠٠ جنيه بدل طبيعة عمل

فإذا علمت أن :

١- الشركة منحت الموظف قرض بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بعائد قدرة ٨٪ سنوياً، تم صرفه بتاريخ ٢٠١٢/٦/١ .

٢- يسدد الموظف شهرياً مبلغ ١٢٥ جنيههاً إشتراك تأمين خاص، ١٥٠ جنيه قسط تأمين على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر، كما يسدد مبلغ ٢٧٠ جنيه قسط تأمين على حياة زوجته لمصلحته .

٣- الموظف خاضع للتأمين الصحى .

المطلوب : حساب صافى الدخل السنوى الخاضع لضريبة المرتبات طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

السؤال الثانى : (٢٥ درجة)

منشأة صناعية فردية بلغ صافى ربحها المحاسبى من واقع قائمة الدخل المعتمدة ٢٠٠٠٠٠ جنيه، وذلك عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١، وفيما يلى البيانات المستخرجة من سجلات الشركة عن عام ٢٠١٢ .

تتضمن إيرادات المنشأة: ١٠٠٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة سبق لمصلحة الضرائب اعتماد ٧٥% منها، ٦٠٠٠ جنيه تعويض قضائى لصالح المنشأة حصلت منه على ٥٠% - ١٦٥٠٠ جنيه إيراد عقار مملوك للمنشأة (إيراد شهر ديسمبر مازال مستحقاً) - ٤٠٠٠ جنيه أرباح إعادة تقدير الأصول الثابتة للمنشأة - ٤٠٠٠ جنيه أرباح أسهم من شركة مساهمة قطاع خاص - ١٣٥٠٠ جنيه عوائد ودائع ببنك مصر - ٢٥٠٠ جنيه عوائد صندوق توفير البريد .

وتتضمن مصروفات المنشأة: ١٠ آلاف جنيه مكافآت للعاملين تعادل أربعة شهور من مرتبات العاملين - ٢٥٠٠ جنيه مرتب شهرى لصاحب المنشأة نظير الإدارة - ٣٠ ألف جنيه عوائد قروض مستخدمة فى النشاط تعادل ٢٥% من قيمتها - ١٥٠٠ جنيه مكافأة ترك الخدمة - ٤٥٠٠ جنيه تبرعات منها ٣ آلاف جنيه لجمعية خيرية مشهورة والباقى رسوم دراسية لطلبة فقراء - ٢٢٥٠٠ جنيه مصروفات دعائية وإعلان منها ١٣٥٠٠ جنيه قيمة حملة إعلانية مدفوعة فى أول يوليو ٢٠١٣ لمدة ٣ سنوات والباقى إعلانات دورية - ٢٠٠٠ جنيه تأمينات منها ١٥٠٠ جنيه تأمين دخول مناقصات، ٥٠٠ جنيه تأمين ضد السرقة والحريق - ٢٠٠٠ جنيه نصف قيمة شراء علامة تجارية فى ٢٠١٣/١/١ - ٥٠٠٠ جنيه ديون معدومة بدأت المطالبة بها خلال عام ٢٠١٢ - ٦٠٠٠ جنيه إهلاكات آلات ومعدات مستعملة بمعدل إهلاك محاسبى ٣٠% سنوياً .

فإذا علمت أن :

سعر الإئتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى أول يناير ٢٠١٣ قد بلغ نسبة ١٠% .

المطلوب : حساب وعاء الضريبة طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مدعماً بإجابتك بالأسانيد القانونية .

السؤال الثالث : (٢٥ درجة)
 فيما يلى بيان بإيرادات ومصروفات طبيب يزاول المهنة بعيادته الخاصة ببورسعيد
 عن عام ٢٠١٢ .

المبلغ بالجنيه	الإيرادات	المبلغ بالجنيه	المصروفات
١٢٠٠٠٠	أتعاب محصلة مقابل عمليات جراحية حصل على نصفها والنصف الأخر فى ١/ ٥ / ٢٠١٣ .	٣٠٠٠٠	إيجار العيادة (إيجار شهري نوفمبر وديسمبر لم يسددا بعد)
٢٠٠٠٠	أتعاب محصلة مقدماً عن عمليات جراحية لم تجر بعد	٥٠٠٠	مرتبات شهرية للعاملين والمساعدين بالعيادة منها ١٠٠٠ جنيه سلف للعاملين .
٤٠٠٠	أتعاب مستحقة عن السنة الماضية حصلها خلال عام ٢٠١٢ .	٢٠٠٠	كهرباء ومياه وغاز منها ٢٠٠ جنيه تخص العام الماضى
٣٠٠٠٠	أتعاب محصلة مقابل عمليات جراحية فى دولة الإمارات .	١٥٠٠	خسائر بيع جهاز طبي بالعيادة
٤٠٠٠٠	أتعاب محصلة نتيجة عمليات جراحية أجراها لمرضى أجانب فى مستشفى دار الفؤاد بالقاهرة .	٣٠٠٠	أدوات كتابية ومطبوعات (تبقى منها ما قيمته ١٠٠٠ جنيه فى نهاية العام) .
٢٠٠٠	أرباح بيع أثاث بالعيادة .	٢٥٠٠٠	تبرعات عبارة عن ٦٠٠ جنيه لوزارة الصحة ٤٠٠٠ جنيه لفقرات مرضى، والباقي لجمعية خيرية مصرية مشهورة .
٣٠٠٠	مقابل حديث بالقناة الأولى بالتليفزيون المصرى .	٦٠٠	إشتراك سنوى فى نادى الشمس
٢٥٠٠	مرتب شهري بصفته مستشاراً طبياً لشركة بالقاهرة .	١٠٠٠	رسوم إشتراك فى نقابة الأطباء

١٠٠٠	إيراد شهرى نظير تأجير حجرة خالية بالعيادة لطبيب أسنان	٢٠٠٠	أقساط تأمين على حياة الطبيب لصالح زوجته وأولاده القصر
		١٥٠	مقابل إشتراك المعاش شهرياً .
		٣٠٠٠	مصروفات السيارة الشهرية المستخدمة فى أغراض المهنة والأغراض الشخصية (السيارة مرخصة بأسم العيادة) .
		٤٠٠٠	إكراميات .
		٢٤٠٠	مصروفات بوفيه
		١٥٠٠	أدوات نظافة .

المطلوب :

حساب الضريبة المستحقة على الطبيب طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥
مدعماً إجابتك بالأسانيد القانونية، علماً بأن الطبيب يمسك حسابات منتظمة .

إتتمت الأسئلة

مع تمنياتى بالتوفيق

أجب عن الأسئلة الآتية

السؤال الاول :

(٢٥ درجة)

موظف يعمل بشركة قطاع خاص تقاضى المبالغ الآتية خلال شهر أكتوبر سنة ٢٠١٣ :

- ٨٠٠ جنيه مرتب أساسى (يتضمن ١٠٠ جنيه علاوة خاصة مضافة للمرتب)
- ٢٠٠ جنيه بدل طبيعة عمل .
- ١٥٠ جنيه علاوة خاصة غير مضافة
- ٥٠ جنيه علاوة إجتماعية
- ٤٠ جنيه علاوة إضافية .
- ٣٠٠ جنيه بدل تمثيل وإستقبال
- ٢٠٠ جنيه بدل إنتقال ثابت .
- ١٠٠ جنيه بدل نقدى للوجبة الغذائية الشهرية .

فإذا علمت أن هذا الموظف :

- ١- يسدد مبلغ ١٠٠ جنيه شهرياً مقابل إشتراك فى صندوق تأمين خاص .
- ٢- يسدد مبلغ ٥٠٠ جنيه شهرياً مقابل قسط تأمين على حياته لصالح زوجته وأخته مناصفة .
- ٣- قد حصل على قرض من جهة العمل قدرة ١٠٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٣% وقرض آخر قدرة ٦٠٠٠ جنيه بدون عائد .
- يحصل على إشتراك نادى رياضى تبلغ تكلفته السنوية مبلغ ٨٠٠ جنيه تقوم الشركة بسداده .

المطلوب : حساب وعاء الضريبة على المرتبات عن شهر أكتوبر طبقاً لأحكام القانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته .

السؤال الثانى :

(٣٠ درجة)

بلغ صافى الربح من واقع قائمة الدخل لإحدى المنشآت الفردية التجارية مبلغ

٩٠٠٠٠ جنيه عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١، وفيما يلى المصروفات والإيرادات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٣ .

أولاً: يتضمن جانب المصروفات :

- ٤٢٠٠٠ جنيه مرتبات وأجور العاملين عن ١٤ شهر .
- ١٠٠٠٠ جنيه مقابل مكافأة ترك الخدمة .
- ٣٠٠٠ جنيه إكراميات (المصروفات الإدارية والعمومية المؤيدة بمستندات تبلغ ١٥٠٠٠ جنيه) .
- ٣٠٠٠ جنيه قيمة إعلانات منها ٦٠٠ جنيه إعلان لتهنئة خاصة بصاحب المنشأة، والباقي حملة إعلانية لمدة سنتين تبدأ من ٢٠١٣/٧/١ .
- ٢٣٠٠٠ جنيه فوائد البنك الأهلى المصرى بمعدل ٢٣% علماً بأن سعر الإئتمان المعلن من البنك المركزى فى ٢٠١٤/١/١ هو ١٠% (القرض مستخدم فى النشاط)
- ٣٥٠٠ جنيه أقساط تأمين على حياة الممول .
- ١٢٠٠٠ جنيه ديون معدومة بدأت المطالبة القضائية بها بتاريخ ٢٠١٣/٣/١ .
- ٢٠٠٠ جنيه تأمين دخول مناقصات، ١٠٠٠ جنيه تأمين تليفون، ١٠٠٠ جنيه تأمين ضد الحريق .
- ١٥٠٠٠ جنيه إهلاك سيارة نقل (معدل إهلاك ٣٠% سنوياً من التكلفة) .
- ٢٠٠٠٠ جنيه ثمن شراء أجهزة كمبيوتر .
- ٥٠٠٠ جنيه تبرعات منها ٣٠٠٠ جنيه لمحافظة بورسعيد، ١٠٠٠ جنيه لإحدى المدارس الخاضعة للإشراف الحكومى، والباقي للفقراء .

ثانياً: يتضمن جانب الإيرادات :

- ١٥٠٠٠ جنيه إيجار عقار (إيجار شهرى نوفمبر وديسمبر مازالا مستحقين) .

- ٥٠٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة (سبق أن إعتمدت مصلحة الضرائب ٤٠% منها) .
- ٣٠٠٠ جنيه عوائد سندات مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية .
- ٤٠٠٠ جنيه فوائد ودائع بنك مصر .

المطلوب : تحديد الوعاء الخاضع لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السؤال الثالث : (٢٠ درجة)

فيما يلى بيانات عن أحد المحامين والمرخص له بمزاولة المهنة فى مكتبه بمدينة بورسعيد وذلك فى السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

أولاً: جانب الإيرادات

- ٢٠٠٠٠ جنيه أتعاب محصلة مقابل قضايا متداولة .
- ٨٠٠٠٠ جنيه أتعاب محصلة مقدماً عن قضايا لم يبدأ الترافع فيها .
- ٣٠٠٠ جنيه أتعاب محصلة عن قضايا تم الترافع فيها تخص العام الماضى .
- ٢٠٠٠ جنيه أتعاب عن قضايا ترافع فيها فى دولة السعودية .
- ٢٠٠٠ جنيه أتعاب محصلة عن إستشارة قانونية لمواطن كويتى فى القاهرة .
- ١٠٠٠ جنيه أرباح بيع بعض أثاث المكتب .
- ٥٠٠ جنيه تأجير شرفة المكتب كلوحة إعلانية مضيئة .
- ١٠٠٠ جنيه مقابل محاضرات ألقاها فى أكاديمية الشرطة .
- ٥٠٠ جنيه مرتب شهرى بصفته مستشاراً قانونياً لإحدى الشركات .

ثانياً: جانب المصروفات

- ٦٠٠٠ جنيه مصاريف سيارة يستخدمها المحامى لأغراض المهنة وأغراضه الشخصية .

- ٢٠٠٠٠ جنيه مرتبات شهرية لمساعديه بالمكتب (لم يسدد مرتبات شهرى نوفمبر وديسمبر) .
- ١٠٠٠ جنيه مرتب شهرى لزوجته التى تقوم بأعمال السكرتارية بالمكتب .
- ٢٠٠٠ جنيه مصروفات إناره مياه (منها ٥٠٠ جنيه متأخرات تخص السنة الماضية) .
- ٣٠٠٠ جنيه ثمن شراء أثاث جديد للمكتب .
- ١١٠٠٠ جنيه إيجار المكتب ومستحق عليه إيجار شهر ديسمبر لم يسدده بعد .
- ١٥٠٠٠ جنيه تبرعات عبارة عن ٦٠٠٠ جنيه لمستشفى حكومى، ٥٠٠٠ جنيه للفقراء، والباقى لأحد أقاربه .

المطلوب

حساب الضريبة المستحقة على الممول علماً بأنه يمك دفعات منتظمة .

مع تمنياتى بالتوفيق

أجب عن الأسئلة الآتية

السؤال الأول : (١٥ درجة)

أكتب فى الموضوعات الآتية (المطلوب إجابة موضوعية مختصرة ومباشرة) :

- ١- الفرق بين الضريبة والرسم
- ٢- الربح المحاسبى والربح الضريبى .
- ٣- الشروط الواجب توافرها لسريان الضريبة على إيرادات المهن غير التجارية .

السؤال الثانى : (٢٠ درجة)

موظف يعمل بإحدى شركات القطاع الخاص تقاضى عن شهر أكتوبر ٢٠١٣
المبالغ الآتية :

٢٨٠٠ جنيه مرتب أساسى (يتضمن ٦٠٠ جنيه علاوات خاصة مضافة)	
١٢٠٠ جنيه علاوة خاصة غير مضافة	١٦٠٠ جنيه بدل تمثيل
١٢٠٠ جنيه بدل طبيعة عمل	٤٠ جنيه علاوة إجتماعية وإضافية

فإذا علمت أن :

- ١- حصل هذا الموظف على مكافأة تشجيعية خلال هذا الشهر قدرها ٦٠٠٠ جنيه .
- ٢- يسدد الموظف قسط تأمين على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر ٤٥٠ جنيه شهرياً .
- ٣- يسدد الموظف إشتراك فى صندوق خاص أنشئ طبقاً لأحكام القانون بواقع ٥٠ جنيهاً شهرياً .

المطلوب : حساب الضريبة المستحقة على هذا الموظف خلال الشهر المذكور، وكذا الضريبة المستحقة على المكافأة التشجيعية، علماً بأن الحد الأقصى الشهرى لإشتراك التأمين الإجتماعى للأجر الثابت بواقع ٩٨٧,٥ جنيهاً ، وبالنسبة للأجر المتغير الشهرى بواقع ٣٨٠ جنيهاً .

(سعر الضريبة: ٥٠٠٠ جنيه شريحة معفاة، من ٥٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠ جنيه الضريبة ١٠%، من ٣٠٠٠١ إلى ٤٥٠٠٠ جنيه الضريبة ١٥%، من ٤٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ جنيه الضريبة ٢٠%، أزيد من ٢٥٠٠٠٠ جنيه الضريبة ٢٥%) .

السؤال الثالث :

(٢٠ درجة)

بلغ صافى الربح قبل الضريبة من واقع قائمة الدخل لأحدى المنشآت الفردية التجارية مبلغ ٩٥٠٠ جنيه وذلك عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١، وقد تضمنت إيرادات المنشأة عن هذا العام المبالغ التالية :

- ١- ٦٨٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة سبق وأن إعتمدت مصلحة الضرائب ٧٥% منها .
- ٢- ٣٤٠٠ جنيه قيمة تعويض قضائى لصالح المنشأة حصلت منه على مايعادل ٦٠% .
- ٣- ٣٤٠٠ جنيه خصم مكتسب .
- ٤- ١٥٠٠ جنيه أرباح بيع أصل ثابت .
- ٥- ١١٠٠ جنيه أرباح بيع أوراق مالية مقيدة فى البورصة المصرية .
- ٦- ٤٢٥٠ جنيه أرباح أسهم من شركة مساهمة قطاع خاص .
- ٧- ١٣٦٠٠ جنيه عوائد ودائع بالبنك الأهلى .
- ٨- ١٨٧٠٠ جنيه إيراد عقارات (إيجار شهر ديسمبر مازال مستحقاً) .
- ٩- ٨٥٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط .

المطلوب

تحديد الربح الضريبى إذا علمت مايلى :

- ١- حصلت الشركة على تعويض ٨٥٠٠ جنيه مقابل ما أصاب المنشأة من تلف لم يدرج بالدفاتر لإستخدامه بالكامل فى شراء بضاعة .
- ٢- إعانة من الغير لم تدرج بالدفاتر قيمتها ٦٠٠٠ جنيه ٥٠% نقداً والباقى جهاز كمبيوتر قيمته السوقية ٤٠٠٠ جنيه .

(٢٠ درجة)

السؤال الرابع :

يزاول محاسب مهنة المراجعة فى مكتبه الخاص لأكثر من عشر سنوات، فيما يلى بيان بإيراداته ومصروفاته عن عام ٢٠١٣، ويرغب فى إعداد الإقرار الضريبى له عن هذا العام من واقع حساباته المنتظمة .

أولاً: الإيرادات

مبلغ العاملين بواقع ٤٥٠٠٠ جنيه - ٦٠٠٠ جنيه إيجار المكتب - ٢٠٠٠ مصاريف سيارته التى يستعملها فى أغراض المكتب وأغراضه الخاصة (أغراضه الخاصة بـ ٢٠%) - رسوم القيد فى النقابة وإستخراج شهادات بمبلغ ٦٠٠ جنيه - شراء كتب ومجلات علمية متعلقة بالمهنة بواقع ١٢٥٠ جنيه - ١٠٠٠ جنيه مدفوعة للنقابة مقابل المعاش - ٥٠٠٠ جنيه أقساط تأمين على الحياة لصالح أولاده القصر - ١٦٠٠٠ جنيه تبرعات منها ٥٠٠٠ جنيه للحكومة - والباقى لمستشفى خاضعة لإشراف الحكومة .

فإذا علمت أن إهلاك الأثاث والأدوات والأجهزة الموجودة بالمكتب قد بلغ ٨٠٠٠ جنيه .

المطلوب

تحديد صافى إيرادات المهن غير التجارية التى تدخل فى وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عن عام ٢٠١٣ .

مع تمنياتى بالتوفيق



المراد جمع
حاشا

قائمة المراجع

- ١- د/حسن محمد كمال، د/سعيد عبد المنعم، دراسات في المحاسبة الضريبية، بدون ناشر، ٢٠٠٨ .
- ٢- د/منصور أحمد البديوى، د/محيى الدين أحمد، المحاسبة الضريبية طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومعايير المحاسبة المصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٢ .
- ٣- د/محمد الصادق سلامة وآخرون، الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين، مكتبة الجلاء، بورسعيد، ٢٠٠٢ .
- ٤- د/مختار أسماعيل شعيث، المحاسبة الضريبية، بدون ناشر، ٢٠٠٦ .
- ٥- د/شريف محمد مؤمن، المحاسبة الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين بالتطبيق على قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حتى القانون ٥٣ لسنة ٢٠٠٤، بدون ناشر، ٢٠١٤ .
- ٦- د/رزق محمد القطان، دراسات في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في ضوء القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مكتبة الجلاء، بورسعيد، ٢٠٠٨ .
- ٧- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٣ فى ٩ يونيو ٢٠٠٥ .
- ٨- اللائحة التنفيذية للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الصادر بقرار وزير المالية فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ .
- ٩- القانون ١١ لسنة ٢٠١٣ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٠ فى ١٨ مايو ٢٠١٣ .
- ١٠- القرار بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٢ فى ٤ يونية ٢٠١٤ .
- ١١- القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٦ فى ٣٠ يونية ٢٠١٤ .

المحاسبة الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين

حالات عملية

في مادة

المحاسبة الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين

الفرقة الثالثة

دكتور

محمود نافع

المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

أسم الطالب :-----		
الفرقة الدراسية :-----		
رقم السكن :-----		
نتيجة الطالب:	الدرجة	التقدير
		التوقيع

على الطالب (الطالبة) القيام بنزع هذه الصفحة وجعلها غطاء للحالات العملية التي سيطلب منه (منها) وتقديمها إلى أستاذ المادة في الموعد المحدد .

التطبيق الأول :

- موظف حكومى تقاضى عن شهر يوليو ٢٠١٣ المبالغ الآتية .
- ٧٠٠ جنيه مرتب أساسى (يتضمن ٤١٥ جنيه علاوات خاصة مضافة) .
- ٦٠٠ جنيه حوافز .
- ٥٠٠ جنيه بدل إنتقال مقابل تكلفة فعلية .
- ٣١٥ جنيه علاوة خاصة غير مضافة .
- ١٠٠ جنيه بدل طبيعة عمل .
- ٣٠٠ جنيه أجور إضافية .
- ١٠ جنيه علاوة إجتماعية إضافية .

المطلوب : حساب الضريبة المستحقة إذا علمت الآتى :

- ١- يسدد الموظف شهرياً مبلغ ٢٥ جنيه إشتراك صندوق تأمين خاص ، ١٠٠ جنيه قسط تأمين على حياته لصالح زوجته وأولاده القصر، كما يسدد مبلغ ٨٠ جنيه شهرياً قسط تأمين على حياة زوجته لمصلحته .
- ٢- بفرض أن إشتراك التأمينات الإجتماعية للأجور الأساسية والمتغير شهرياً تقدر بمبلغ ١٤١ جنيه، والعامل غير خاضع للتأمين الصحى .

نواتج الحل

- ضريبة الدمغة النسبية = $١٠٩٤ \times ٠,٧٥\% = ٨,٢$ جنيه .
- صافى الإيراد الخاضع للضريبة = $٥١٢٩,٦$ جنيه .
- الضريبة السنوية = ٣١٢ جنيه .
- الضريبة الشهرية = $٣١٢ \div ١٢ = ٢٦$ جنيه .

التطبيق الثانى :

- أحسب قيمة الميزة العينية على القروض التالية إذا علمت أن إجمالى ما يتقاضاه العامل خلال الستة أشهر السابقة من حصوله على القرض مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .
- الحالة الأولى : قيمة القرض مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه بعائد ٧% سنوياً .
 - الحالة الثانية : قيمة القرض مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بدون عائد .
 - الحالة الثالثة : قيمة القرض مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بعائد ٥% سنوياً .

نواتج الحل

- الحالة الأولى — لا تعتبر ميزة عينية .
- الحالة الثانية — قيمة الميزة = ١٧٥٠ جنيه .
- الحالة الثالثة — قيمة الميزة = ٧٠٠ جنيه .

التطبيق الثالث :

يزاول المحامى إيهاب بشلة مهنته فى مكتبه الخاص، ويرغب فى تقديم إقراره السنوى عن عام ٢٠١٤، وفيما يلى بيان الإيرادات والمصروفات من واقع حساباته المنتظمة :

أولاً الإيرادات :

٨٠٠٠ جنيه أتعاب قضايا تم الترافع عنها، ٦٠٠٠ جنيه أتعاب إستشارات قانونية، ٢٠٠٠ جنيه أتعاب قضايا تعاقد عليها ولم يتم أى إجراء بشأنها، ٣٤٠٠ جنيه أتعاب قضايا عن العام السابق، ٣٠٠٠ جنيه أرباح بيع أثاث قديم، ٢٠٠٠ جنيه إيراد تأجير حجرة خالية فى المكتب من الباطن، ٥٠٠ جنيه مرتب شهرى ثابت بصفة مستشاراً قانونياً لإحدى الشركات .

ثانياً : المصروفات :

١٩٥٠ جنيه إيجار المكتب، ٣٤٠٠ جنيه مرتبات المساعدين منها ١٤٠٠ جنيه سلف للعاملين، ٢٠٠٠ جنيه كتب وإشتراك فى مجلة المحاماه منها ٦٠٠ جنيه إشتراك فى النادى لأسرته، ١٨٠٠ جنيه مصروفات سيارة (تستخدم فى الأغراض الخاصة فقط) .

المطلوب : إستخراج صافى الإيراد الخاضع للضريبة على المهن الحرة .

نواتج الحل

- صافى الإيراد الخاضع للضريبة = ١٧٠٥٠ جنيه .

التطبيق الرابع :

فيما يلي بيان بإيرادات ومصروفات أحد الأطباء الذين زاولون المهنة بعيادتهم الخاصة عن العام ٢٠١٤ :

(أ) الإيرادات (بالجنيهاً) :

٦٠٠٠ أتعاب عملية مستحقة له من العام الماضي سددها العملاء - ٨٠٠٠ مقدم عمليات سوف يجريها للمرضى خلال العام التالي - ٩٠٠٠ دخل العيادة من المرضى عن كشوف عادية ومستعجلة - ٥٠٠٠ مقابل كشوف بزيارات منزلية خارج العيادة - ١٦٠٠ مقابل كتابة مقال طبي بإحدى المجلات العملية المتخصصة - ١٢٠٠ مقابل حديث طبي بالقناة الرابعة بالتليفزيون المصري - ٨٠٠٠ إستشارات طبية تمت في المملكة العربية السعودية أثناء زيارته لها - ١٠٠٠ مقابل جائزة الدولة التقديرية له - ٦٠٠ مقابل لوحة إعلان دائم على حائط العيادة لإحدى شركات الأدوية .

(ب) المصروفات (بالجنيهاً) :

١٥٠٠٠ مرتبات الأطباء المساعدين وهيئة التمريض بالعيادة (بمافى ذلك مرتب ابنه الطبيب الذى يعمل بمرتب شهرى بالعيادة قدرة ٥٠٠ جنييه ومرتب المثل ٤٠٠ جنييه فقط) - ٥٠٠٠ تكاليف السفر للخارج لحضور مؤتمر علمية - ٨٠٠٠ ضريبة المهن غير التجارية المستحقة عليه عن العام الماضي - ٦٠٠٠ إيجار العيادة - ٨٠٠٠ مصروفات عمومية - ٤٠٠ مصاريف تشغيل خاصة بالمهنة - ١٥٠٠ أقسط إستهلاك الأجهزة الطبية والأثاثات بالعيادة المعتمد من مصلحة الضرائب - ٣٠٠٠ مصروفات السيارات (التي تستخدم فى الزيارات المنزلية والأغراض الشخصية) - ٣٠٠٠ كهرباء ومياه وغاز خلال العام - ١٢٠٠ فواتير التليفون خلال العام - ١٠٠٠ نفقة شرعية - ٥٠٠ رسوم القيد والإشتراكات السنوية لمزاولة المهنة - ٣٥٠ مقابل الإشتراك فى معاش النقابة - ١٥٠٠ أقساط التأمين على حياة الطبيب فى إحدى شركات التأمين الوطنية - ٤٠٠٠ تبرعات مدفوعة لوزارة الصحة والإسكان - ٥٠٠ تبرعات لجمعية الهلال الأحمر المصرية .

المطلوب : تحديد نتيجة نشاط هذا الممول العام ٢٠١٤ ومعرفة صافى الربح الخاضع لضريبة المهن غير التجارية أو الخسارة المرحلة للعام التالى .

نواتج الحل

- صافى خسارة العام = ٦٧٥٠ جنييه .

التطبيق الخامس :

يزاول أحد المحاسبين المبتدئين المهنة في مكتبة الخاص، وقد قدرت مأمورية الضرائب المختصة إيراداته حكماً عن عام ٢٠١٣ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه لعدم إمساكه للدفاتر .

المطلوب : تحديد صافي أرباح المهنة في ظل الفروض الثلاثة التالية .

الحالة الأولى : عدم وجود مستندات مؤيدة للمصروفات .

الحالة الثانية : وجود مستندات مؤيدة للمصروفات بلغت ٢٧٠٠٠ جنيه .

الحالة الثالثة : وجود مستندات مؤيدة للمصروفات بلغت ٤٠٠٠ جنيه .

نواتج الحل

- الحالة الأولى صافي أرباح المهنة = ٢٧٠٠٠ جنيه .
- الحالة الثانية صافي أرباح المهنة = ٢٧٠٠٠ جنيه .
- الحالة الثالثة صافي أرباح المهنة = ٢٦٠٠٠ جنيه .

التطبيق السادس :

قام أحد الممولين بالتصرف فى العقارات المبنية والأراضى داخل كردون المدينة التى يملكها على النحو التالى :

- ١- باع أحد العقارات المبنية التى يملكها داخل كردون المدينة بمبلغ ٢ مليون جنيه، وبلغت مصاريف السمسرة ٥٠٠٠٠ جنيه .
- ٢- باع بعض الأراضى التى يملكها داخل كردون المدينة والتى تبلغ مساحتها ١٠٠٠ متر بسعر المتر الواحد ٣٠٠٠ جنيه .
- ٣- باع أحد العقارات داخل كردون المدينة التى آلت عليه من مورثه بحالتها عند الميراث بمبلغ واحد مليون جنيه .

المطلوب : تحديد الضريبة المستحقة على هذه التصرفات .

نواتج الحل

- ١- الضريبة المستحقة للعقار = ٥٠٠٠٠ جنيه .
- ٢- الضريبة المستحقة للأراضى = ٧٥٠٠٠ جنيه .
- ٣- العقار الذى آل للممول بالميراث لا يخضع للضريبة .

التطبيق السابع :

أحسب الضريبة المستحقة في الحالات الآتية .

الحالة الأولى : يستأجر الممول طابقاً في عمارة بإيجار تبلغ قيمته الإيجارية السنوية ٥٠٠ جنيه ويقوم بتأجير مفروشاً بإيجار شهري قدرة ١٠٠٠ جنيه عن عام .

الحالة الثانية : كان قد ورث عن والده منزلاً قديماً اقام عليه طابقاً آخر وقام ببيع المنزل بمافيه الطابق الجديد بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وذلك بعقد مسجل في ٥ فبراير ٢٠١٣ .

نواتج الحل

- الحالة الأولى : الضريبة المستحقة للمفروش = $1000 \times 10\% = 100$ جنيه.
- الحالة الثانية : الضريبة المستحقة = $20000 \times 2,5\% = 500$ جنيه.

التطبيق الثامن :

يبلغ صافى الربح المحاسبى لإحدى المنشآت مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه عن السنة المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١، ولأغراض إقرار الضريبة عرض الأمر عليك باعتبارك خبير محاسبى فى الضرائب، وعند الفحص تبين لك مايلى :

أولاً: أن قائمة الدخل قد حملت التكاليف التالية :

٣٠٠ جنيه فروق ضريبة النشاط التجارى والصناعى المستحقة عن الأعوام السابقة
٦٠٠ جنيه ضريبة المباني عن العقار المملوك للمنشأة وتزاوُل فيه النشاط .
٩٠٠٠ جنيه صيانة وإهلاك العقار المملوك (منها ٦٠٠٠ جنيه إهلاك للعقار بمعدل ١٠% نظراً لكونه مبنى قديم) .

٤٠٠٠ جنيه تبرعات وإعانات مدفوعة (عبارة عن ١٢٠٠ جنيه لوزارة الصحة، و٨٠٠ جنيه لإحدى الجمعيات الخيرية الأجنبية، والباقى لجمعية الهلال الأحمر المصرية) .

٦٠٠٠ جنيه ثمن شراء موتور جديد لآلة مستعملة وذلك فى أول يناير ٢٠٠٥، علماً بأن معدل الإهلاك المحاسبى للآلة ولوازمها يحسب على أساس ٢٠% سنوياً .

ثانياً: أن الشركة قد قامت بشراء سيارة ربع نقل صغيرة مستعملة لأغراض العمل فى شهر نوفمبر ٢٠٠٥ بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ولم يدرج لها أية إهلاكات بالدفاتر .

ثالثاً : أن هناك فوائد تأخير قد إستحققت على العملاء تبلغ ١٥٠٠ جنيه تحصلت فى شهر ديسمبر ٢٠٠٥، ولذل لم تثبت بالدفاتر بعد .

المطلوب : إيجاد صافى الربح الخاضع للضريبة .

نواتج الحل

صافى الربح الخاضع = ٣٧٧٥٠ جنيه .

التطبيق التاسع :

بلغ صافى الربح المحاسبى لإحدى المنشآت الفردية عن عام ٢٠١٤ مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه، وبالفحص الضريبى لحساب الأرباح والخسائر للمنشأة أتضح مايلى

أولاً : حُمل حساب الأرباح والخسائر بمايلى :

- ١- ١٥٠٠٠ جنيه إهلاك سيارة نقل مشتراة فى ٢٠١٣/١/١ بمعدل ٣٠% من التكلفة
- ٢- ٢٠٠٠ جنيه نصف قيمة شراء علامة تجارية فى ٢٠١٤/٤/١ .
- ٣- ٥٠٠٠ جنيه قيمة كمبيالة كانت مستحقة على العميل خالد بحرى لصالح المنشأة إستحقاق ٢٠١٤/١١/١، والذى توقف عن السداد، وأتخذت المنشأة فى مواجهة الإجراءات اللازمة .
- ٤- ٤٠٠٠ جنيه قسط تأمين على حياة الممول لصالح نفسه .
- ٥- ٢٠٠٠ جنيه تبرعات لجامعة بورسعيد .
- ٦- ٤٠٠٠ جنيه تبرعات لجمعية رمسيس الخيرية ومستشفى النصر الخاضعة لإشراف الدولة .
- ٧- ٢٠٠٠ جنيه فوائد قرض من أحد الأصدقاء .

ثانياً : أدرج بالجانب الدائن بحساب الأرباح والخسائر مايلى :

- ١- ٧٠٠٠ جنيه دين محصل سبق إعدامه ولم تعتمد مصلحة الضرائب كمصروف وقت إعدامه .
 - ٢- ٢٥٠٠٠ جنيه كوبونات أسهم شركة العربى للأجهزة الكهربائية .
 - ٣- ٦٠٠٠ جنيه نصيب الممول من توزيعات شركة التضامن المصرية .
- ثالثاً : بلغت خسارة المنشأة للعام الماضى ١١٠٠٠ جنيه معتمدة ضريبياً .**

رابعاً : باع الممول فى ٢٠١٤/١٢/١ عدداً من أسهم شركة جولدن تكس المقيمة فى البورصة، وحقق منها أرباحاً بلغت ٣٠٠٠ جنيه لم تدرج بحساب الأرباح والخسائر .

المطلوب : تحديد صافى الربح الضريبى مع التعليل بإيجاز .**نواتج الحل**

صافى الربح الضريبى = ٢٢٦٢٥ جنيه .

التطبيق العاشر :

- فيما يلى بعض العمليات التى تمت فى إحدى المنشآت الفردية فى سنة ٢٠١٤ .
١. بلغ صافى الربح المحاسبى من النشاط الجارى للمنشأة ٢٠٠٠٠٠ جنيه، كما وجدت بضاعة تكلفتها ٣٠٠٠٠ جنيه، وتم بيعها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ولم تسجل بالدفاتر .
 ٢. قام صاحب المنشأة بسحب بضاعة لإستخدامه الشخصى تكلفتها ١٢٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٣٠٠٠ جنيه ولم تسجل بالدفاتر .
 ٣. أرسلت بضاعة إلى أحد وكلاء البيع بالعمولة قيمتها وفقاً لسعر الفاتورة ٦٠٠٠٠ جنيه ويتحدد السعر على أساس (التكلفة + ٤%) وقد سجلت هذه البضاعة ضمن المبيعات، بالرغم من وجود بضاعة باقية لدى الوكيل قيمتها بسعر الفاتورة مبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه .
 ٤. أدرج ضمن قائمة الدخل مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه عبارة عن ديون معدومة محصلة علماً بأنه سبق أن إعتمدت مصلحة الضرائب نصف هذا المبلغ فقط كديون معدومة .
 ٥. أدرج ضمن قائمة الدخل مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه أرباح عملات أجنبية يتضمن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه أرباح تقويم رصيد الحساب الجارى للممول بالدولار لدى أحد البنوك .
 ٦. أدرج ضمن قائمة الدخل مبلغ ٨٠٠٠ جنيه قيمة تعويض قضائى مستحق للممول نتيجة قيام إحدى الشركات بفسخ توريد بضاعة إليها ولم تسدد الشركة التعويض لقيامها بإستئناف الحكم .
 ٧. كان رصيد الأثاثات والتركيبات فى أول السنة ٤٠٠٠٠ جنيه وإضيف إليه خلال السنة إضافات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، كما بلغت قيمة الأثاثات التى تم بيعها ٦٠٠٠٠ جنيه خلال السنة .

المطلوب: إجراء مايلزم من تعديلات لتحديد صافى الربح الضريبى .

نواتج الحل

صافى الربح الضريبى = ٢٠٦٠٠٠ جنيه .

التطبيق الحادى عشر :

السيد/محمد رزق يملك منشأة تجارية وفى ٢٠١٤/١٢/٣١ بلغ صافى الربح المستخرج من الدفاتر ١٥٠٠٠٠ جنيه وعند فحص دفاتر وسجلات المنشأة تبين مايلى :

أولاً : المصروفات .

- ١- بند المرتبات يبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ جنيه مرتب لزوجـة صاحب المنشأة وإتضح أنها لاتعمل بالمنشأة والباقى مرتبات للعاملين (علماً بأن المرتبات الشهرية للعاملين ٤٠٠٠ جنيه) .
- ٢- بند التبرعات مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠٠ جنيه لجهة حكومية والباقى لجهات غير معترف بها .
- ٣- إيجار المبانى ١٤٠٠٠ جنيه (منها ٦٠٠٠ جنيه إيجار المسكن الخاص بالمول) .
- ٤- إهلاك المبانى ٩٠٠٠ جنيه أحتسب بمعدل ١٠% بينما تعتمد المصلحة ٥% فقط

ثانياً : الإيرادات .

- ١- ٦٠٠٠ جنيه فوائد بيع بالتقسيط .
- ٢- ٤٠٠٠ جنيه ديون معدومة محصلة (لم تعتمد منها مصلحة الضرائب سوى ٢٥٠٠ جنيه فقط وقت إعدامها) .

ثالثاً :

إشتريت المنشأة أجهزة ومعدات فى ٢٠٠٥/١/١ بلغت قيمتها ٦٠٠٠٠ جنيه ولم يحسب لها أى إهلاك (معدل الإهلاك العادى ٢٥% سنوياً) .

المطلوب : حساب الضريبة المستحقة على الممول مع الشرح والتعليل بإختصار .

نواتج الحل

صافى الربح الضريبى = ١٤٩٥٠٠ جنيه .